٨١٩
م ٠ س

المطول شرح تلخيص المفتاح ، تأليف مسعود بن عمر بن
عبد الله التفتازاني ، سعد الدين (٧١٢-٧٩٣هـ) .
كتب في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .
٣١٠ق   ٢١س   ٢٠ر٧ × ١٢ر٧ سم

٣٦٤٢ نسخة جيدة ، خطها تعليق ونسخ ، المتن بالحمرة .
طبع .
الاعلام ٨ : ١١٣ ، هدية العارفين ٢ : ٤٢٩

١- البلاغة العربية   أ- السعد التفتازاني ، مسعود بن
عمر -٧٩٣هـ   ب- تاريخ النسخ   ج- شرح
تلخيص المفتاح للقزويني .

١٧٤ ٢٦٤٤ المجلد ١٨

وقف الملا عثمان الكردي
على ارحامه والمسلمين

دخل في نوبة الفقير السيد
عبد الجواد بن عارف
الشهير بالمنوفي
عفي الله له
وللمسلمين

ف ١/٥٧٣
م ١٢٩٩/٥/١٤

المطول شرح تلخيص المفتاح
للسعد التفتازاني
رحمه الله تعالى

[illegible] المطول [illegible]
مصطفى [illegible]

قد [illegible] هذا الكتاب [illegible] السيد [illegible]
الشهير [illegible] الجندي [illegible] دمشق في شهر [illegible]

يا [illegible] قد تفضل على الضعيف فافضل
طالب [illegible] فاقبل [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان

أتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضاه الحال وأورد برحمته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال

والصلوة والسلام على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة وأشرف من نشأ من دوحة

الشرف والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين هم للأئمة الهدى وأشرق وجه الدين واضمحل

دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم

هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاطلاع بما في الصناعات من النكت واللطائف

لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف عن حقائق التنزيل مفتاح

لدقائق التأويل فائق تبيانه لدلائل الإعجاز وسر البلاغة إيضاح لمعالم الإيجاز وأسرار الفصاحة

تلخيص لغوامض كل كتاب لقد أعضلت تقريب للغوص على فرائد جمة قد أعضلت قواعد كافية

في ضوء المصباح إلى نور التأويل لموارد شافية عن التهاب الأكباد إلى سر التنزيل به ظهر آثار كرمه

[illegible] وصفا لا يدرك الوصف الظاهري خصائصه وإن يكن

[illegible] ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة من أهل التقليد [illegible]

[illegible] السديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال يعتذرون من تحرير لطائفه

[illegible] والحال لا يخرج عن ربقة التقليد أعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق أطرافهم ولا ترفع

عساوه

غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تطلع دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم

اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فيها التنبه للرمزة الخفية

والتفطن للمحة الخفية بمكان وإني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري وجلت في

سبله وشعابه بقدح نظري تبعثني صدق الهمة في الارتقاء إلى معارج الكمال وفرط الشغف

بأخذ العلم من أفواه الرجال على الرحلة إلى جرجانية خوارزم محط رحال الأفاضل ومخيم أرباب الفضائل

صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء

ذخائر العلوم والمعارف واقتناص الأوابد من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان

إلى الفحص عن دقائق علم البيان أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره

وأباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي أن أشرح

كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى العلامة الإمام عمدة الإسلام قدوة الأنام أفضل

المتأخرين أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع

دمشق أفاض الله عليه شآبيب الغفران وأسكنه فراديس الجنان إذ وجدته مختصرا جامعا

لغرر أصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب

آراء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين مائلا من غاية الإطناب ونهاية

الإيجاز لا يجاء عليه بمخايل السحر ودلائل الإعجاز ففي كل لفظة منه در منتقى وفي كل سطر منه عقد

من الدرر وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت

مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت أطلاله ومعالمه حتى شفت شموس الفضل

على الأفول واستوطن الأفاضل زوايا الخمول يتلهفون من [illegible] العلم والفضائل

[illegible] وكتب الرجال [illegible]

[illegible] لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله [illegible]

[illegible] الأشهر [illegible] إلى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار [illegible]

الخرائد جمع خريدة وهي الحيية من النساء ... لم يثقب ... في اختيار للوجهين مثل قول المصنف ... عن وجوه الاعجاز الاستار ...

يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد قصد والسلوك طريقه من غير السبيل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا وطفقت اقتحم موارد الدهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الآبية ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه المخفية واودعته فرائد نفيسة سمحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف نقر اتخذتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر عوائص المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت بحاجة خطير التحقيق والايجاب وما فرضت على الفتيين سهمهم في تطويل الوضاح وحين فرغت عن تسويد التصانيف تلك اللطائف رماني الدهر لا زال اغادي في عشا من نبال فقرت او اصابتني سهام كسرت النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار بتعاظم المصائب في الاغيار والاخوان [illegible] الفتن في بلاد خراسان لا سيما ديارها حل اشياء [illegible] واولى [illegible] كان [illegible] من المكان [illegible] وبها الاقوام [illegible] كان لم يكن [illegible]

على الانفصال

طرح

فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر ذا اساس اصر على الاساءة وان احسن ندم من ساعته ثم الجأني فرط الملال وضيق البال الى ان تخطيت ارض الارض وتجرعت من رفع بالخفض حتى انخت مطيتي بحضرة مرة حماها الله عن الآفات ففتح الله عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ورب كريم قد جمعت فيها المحاسن كلها وحفها الايمان والامن واليمن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته واضحى روض الفضل الى مائه ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بما من دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان المخلص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله خليفة ملك الآفاق سطوته ونحو كان مده آية سلكا يحوم حول ذراه العالمون كما تزور الحجيج بيت الله معتكفا تحيى لهيم رضي منه الزمان وكم تكافح ملطى من سخطه هلكا اطار صاعقة من نفسه الى الكمال لواء الشرع قد ركا وصار [illegible] كل [illegible] فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اقبل بالاقبال ممتسكا [illegible] عيشا [illegible] وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين

لا زالت أعلام دولته مخفوقة بالنصر والتأييد
وخيام عظمته مكنوفة بالعز والتأبيد نخ

غياث الإسلام مغيث المسلمين أبو الحسين محمد كرت لا زالت أقطار الأرض
مشرقة بأنوار معدلته ، وأغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته ، فهو الذي صرف عنان
العناية نحو حماية الإسلام ، وشيّد بنيان الهداية إثر ما أشرف على الانهدام ،
وأمطر على العالمين سحائب الأفضال والإنعام ، وخص من بينهم العالمين بمزيد الإشبال
والإكرام ، أقامت في الرقاب له أيادٍ هي الأطواق والناس الحمام ،
فقلت الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ، ونسيت ببيننا الأحبة والوطن ،
وصرت بعميم لطفه مغبوطاً محظوظاً ، وبعين عنايته ملحوظاً محفوظاً ، فشد
ذلك عضدي ، ونشر من عطفي ، ثم هداني الله سبحانه إلى سواء الطريق ، وأفاض
علي سجال التوفيق ، حتى رجعت إلى ما جمعت ، وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه ،
واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه ، وأضفت إليه ما سنح لي في
أثناء ذلك الفكر الفاتر ، وسمح بعون الله النظر القاصر ، فجاء بحمد الله كنزاً
مدفوناً من جواهر الفوائد ، وبحراً مشحوناً بنفائس الفرائد ، فجعلته تحفة لحضرته العلية
وخدمة لسدته السنية ، لا زالت ملجأً لطوائف الأنام ، وملاذاً لهم من حوادث
الأيام ، وحصناً حصيناً للإسلام ، بالنبي وآله عليه وعليهم السلام ، وأرجو من خلاني
وخلّص إخواني ، أن يشفعوني بصالح الدعاء ، ويشكروا لي ما عانيت في هذا التأليف
من الكد والعناء ، وإلى الله أتضرع في أن ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون
وعن طريق العناد ناكبون ، وغرضهم تحصيل الحق المبين ، لا تصوير الباطل
بصورة اليقين ، وهذا لعمري موصوف عزيز المرام ، قليل الوجود في هذه الأيام ،
فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد ، وفشا الجدال بين العباد ،
ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل ، فحسبي ما أرجو من الثواب
الجزيل في الآجل ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

قال المص

قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله سبحانه أداءً لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر
أثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل أم
بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام سواء كان ذكراً باللسان
أو اعتقاداً ومحبة بالجنان أو عملاً وخدمة بالأركان ، فمورد الحمد هو اللسان
وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة
وحدها فالحمد أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس
ومن ههنا يتحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان وتفارقهما في ومن ههنا خ
صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان
في مقابلة الإحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا
لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف
بل إنما تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وإن كان ذكر الله أهم في نفسه على أن صاحب
الكشاف قد صرح بأن فيه اختصاصاً لأنه على اختصاص الحمد وأنه به حقيق وبهذا يظهر أن ما ذهب
إليه من أن اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنياً على أن
أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة إليه بل على أن الحمد
من المصادر السادة مسد الأفعال وأصله النصب والعدول إلى الرفع للدلالة على الدوام
والثبات والفعل إنما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لأن
النائب مناب الفعل إنما هو المصدر النكرة مثل سلاماً وحمداً ولا مانع من أن يدخل فيه اللام
ويقصد به الاستغراق فالأولى أن كونه للجنس مبني على أنه المتبادر إلى الفهم الشائع في الاستعمال
لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق أو على أن اللام لا تفيد سوى التعريف

عليك حج

هذا الوجه ذكره صاحب الكشاف في إعراب الفاتحة وهو المختار عندي وعليه التعويل منه

أي الكائن في النيابة والموجود سواداه منه

في الاسم والاسم لا بد الا على مسماه فان لا يكون ثمه استغراق وما في على ما نعم مصدرية
لا موصولة اما لفظا فلا احتياج الموصولة الى التقدير اي نعمه به مع تعذره في المعطوف عليه
اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف
او خبر لمبتدا المحذوف ونصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي
هو من اوصاف المنعم اكمل من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن
الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ثم ان صرح ببعض النعم ايماء الى الاصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي
يحتاج في معيشته الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل
الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره
والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم
بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان
بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من
يزاحمه فيقع به الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات
الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرايع ولا بد لها من واضع يقررها
على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق
الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات
نبينا القران الفارق بين الباطل والحق فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية
لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان
علمه البيان ومن في من البيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع
سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وعلى الشارع المقنن للقوانين
اشارة الى القوانين لان الحكمة علم الشرايع على ما فسر في الكشاف ولفظا وفي تنبيه على انه من

عنده بلا من عند نفسه وترك الفاعل لان حظ الفعل لا يصلح الا له وفصل الخطاب
اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز بين الشيئين وقيل الكلام البين فصل بمعنى مفصول فصل
الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه وبمعنى فاصل
اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطا وهو القران والمراد تعاون
عاون الشارع في تمهيد الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل
اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول
اهل واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير
بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع
اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة
للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق
ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات
الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى
قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف
شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول
والوجه ما تقدم علم البلاغة وهو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم
قدرا وادقها سرا لا احتياج الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعله
من العلوم اجل مما سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب
بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية
واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم
القران استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار
معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص

بخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه الصلوة والسلام في جميع ما جاء به
ليتحقق اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه
من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم
وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر هٰهنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان
مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وغنى وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها
قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر
هٰهنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب
منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف
ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين
وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين
نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه المتال كما ذكر في المفتاح وتنبيه
وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية
واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز
بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار
ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص والقران فعلان بمعنى مفعول جعل اسما
للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق
بخلاف نظم الحروف فانه توالیها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل
مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان لنقيض

العلمين

العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ ولهذا اختار النظم على اللفظ ولان
فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من
مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي
تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة
الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبة فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض
فوضعها فيه حسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه
اكثرها للاصول والقواعد جمعا متعلق بحذف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه
عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء
من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى
فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مأول بشيء
حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء
منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان
القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد
بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على
الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر بعد خبر اي
كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي
كان ما تقدم سببا للتصنيف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم
كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القي الى المنكر يجب تاكيده
فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا

كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما
يستغنى عنه ليكون حشواً من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها
الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من
التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير
جهداً بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو
في قولهم لا آلوك جهداً متعدياً الى مفعولين فالمعنى لا امنعك جهداً وحذف ههنا المفعول
الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهاداً في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث
وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيباً اقرب تناولاً اي اخذاً وهو في الاصل مد اليد الى الشيء
ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول
ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريباً مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت
المبالغة في الاختصار تقريباً لتعاطيه اي تناوله وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم تؤول
الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل
بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي
اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصاً
مثلاً اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفياً للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشواً وتطويلاً و
تعقيداً تصريحاً اولاً وتلويحاً ثانياً على ما ذكرنا وتعريضاً ثالثاً حيث وصف مؤلفه بانه
مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت
الى ذلك اي المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي
على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا
الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها

يعني

لان الامثلة موضحة والشواهد مثبتة وكل مثبت موضح ولا ينعكس ۵

كالمفعول له والمفعول به والصفة وغيرها من التبعيات كالحال والتاكيد

تصريحاً بقوله وكل كان غير مقصود من المختصر وتلويحاً بقوله فابلاه ۵

يعني لم يتعرضوا لها لا نفياً ولا اثباتاً كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولعدم التعجب
في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح ليطابق اسمه معناه
وانا اسأل الله تعالى لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا يقتضي للتخصيص
ولا التقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية ومايقال انه لقصد الاستمرار فيه نظر
لحصوله من المضارع نفسه كما يجيء في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به
اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح والقسم الثالث منه انه اي الله ولي
ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله
اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله
تعالى نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية
واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب
المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار
تضمين المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكناً على رأي لكنه
في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار ومقدمة وانما الشروع في المقصود فنقول
رتبت المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد
في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء
في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد
المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه
منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الشيخ
ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة ويحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث
كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود
في الفنون الثلثة صار كل منها معهوداً فعرف بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر

المصنف

لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فتأمل و قال مقدمة اي هذه مقدمة
في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك
مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة
ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من
قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها
وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امر احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان
توقف مسائل العلوم الثلثة على ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر
المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم
والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان المناسب في تفسير
الفصاحة والبلاغة اخر الاشتقاق لا فائدة في ايرادهما الا الاطناب فالاولى ان يقتصر
على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور
يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن
وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر
وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول
والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل
بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء
تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته
عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا
على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد
حال

علموا

علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم متى التي تكون جارية على اللسان سالمة
من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي فحكم المص
بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد
والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان
وكذا كانت البلاغة عندهم تقال لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال
وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار
ما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق
المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كما يجعلون المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ
المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين
الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه
مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وبه لا يتوجه الاعتراض
على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل للراي ثم لما كانت معرفة
البلاغة موقوفة على الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها
ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من
تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى
لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب
ثقلها على اللسان وعسر النطق بها وفيه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول
الاعرابي تركت ناقتي ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول

امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق

مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات

ان روي بالفتح استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى

تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة

المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل ضد المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة

على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب

في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشا الثقل في مستشزرات

هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من

المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال

ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون

مستشرف ايضا متنافرا بل منشا الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة

قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما

الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال كالمشي في القيد ان يكون كل كلمة منه

فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة

لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة

غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون

الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث

عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من

الحمار واجتمع الناس عليه مالكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا

عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض

طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت

من ايديهم وقال مالكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون على حبنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان

شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة

وحاجبا مزججا اي مدققا ومطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا

مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريج اسم قين تنسب اليه السيوف

او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله

وجهه بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعتبروا على هذا الاستعمال

وان يكون مولدا ماخوذا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه من

باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا

المصراع لا يقال ان الغرابة كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة

المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه

وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية

بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نم ان الغرابة بهذا

المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم قالوا الوحشي

منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها

والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على

العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم

احسن منها في النثر ومنه غريب القران والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله

مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع

كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت

وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية مع كونه مخلا

بالفصاحة المتداولة فيما بينهم لظهور الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا

من التنافر والغرابة والمخالفة لا تخل بها فلا مناقشة (والمخالفة) ان تكون الكلمة على
خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة
او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه
علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وال ماء وما اشبه
ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت
عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور
بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع (نحو الاجلل) بفك الادغام في قوله
(الحمد لله العلي الاجلل) والقياس الاجل (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة
في السمع) بان تمج الكلمة ويتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من
قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه ومنها ما تستكرهه (نحو الجرشى)
في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي: مبارك الاسم اغر اللقب:
(كريم الجرشى) اي النفس (شريف النسب) فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين
علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير
لكل واضح معروف (وفيه نظر) لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور
ان الجرشى انما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش واطلخم وقد ذكرنا وجوه
الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة
الثاني ان ما ذكره هذا القائل مبني على ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان
اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر
الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع
اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي
بنغم متناسبة وصوت طيب وليس مبنى القطع باستكراه الجرشى دون النفس سوء

ادى

ادي بصوت حسن او غيره وكذا جحيش وطلخم دون فخرت وعلم (والرابع) ان مثل
ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك (وفيه بحث) لانه قد يعرض
لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع البتة فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ
تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر
كذلك (والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها) حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته
واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من
الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات
الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون
النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
(نحو ضرب غلامه زيدا) فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني اتصال
الفاعل بضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به
كالفاعل واستشهد بقوله: جزى ربه عني عدي بن حاتم: جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل: وقوله: لما عصى اصحابه مصعبا: ادى اليه الكيل صاعا بصاع: ورد بان
الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله: جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر:
وحسن فعل كما يجزى سنمار: وقوله: الا ليت شعري هل يلومن قومه: زهيرا
على ما جر من كل جانب: فشاذ لا يقاس عليه (والتنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة
على اللسان منه ما هو متناه في الثقل (كقوله وليس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر)
صدره: وقبر حرب بمكان قفر: اي خال عن الماء والكلأ (ومنه ما دون ذلك مثل قوله)

اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي

الورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي كان يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه يتحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجا مما عابه الصاحب قال المص فان في امدحه ثقلا لما بين الحا والها من التنافر العرب صح ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل والتنافر فاذا انضم اليه امدحه ثانيا تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن عميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر وبين المثالين فرق فان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها

ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى فهم

وزعم بعضهم ان منشأ التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالبنة الى حمامي مثل وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول

اي ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم

بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه في اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا

عن ذكر

وقف

عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضايل الا مملكا اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حي يقاربه وليس حي يقاربه مماثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكا وهي حالة الحزن من مفارقة الاحبة

لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسى

الا ان عينا لم تجد يوم واسط • عليك بجاري دمعها لجمود •

فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس معناه بان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور ولم يحصل لي الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصب تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكى واتحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب لينظر الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه عدم التعمق في المعاني وقلة تتبع التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدمع من عيني لا تسكب

ملك

بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من الابل الاعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب • وتسعدني في غمرة بعد غمرة • الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه • فانت بمرأى من سعاد ومسمع • اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابرهيم • قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله • يا علي بن حمزة بن عمارة • انت والله ثلجة في خيارة •

وذلك لان السين في الاصل للاستقبال والتاكيد وتجريد الكلمة لبعض معناها شائع عندهم

قول مع

بمعنى الهجو

الخص

[illegible]

ثم قال لا شك في تعلق ذلك في الاكثر لكنه اذا اسلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله

خلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في

علم البديع كقوله لعتيبة بن الحارث بن شهاب ونادر والمص في الايضاح من كلام

الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان تكون مترتبة لا تقع بين المضافين

شئ غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث واته اورد الحديث

مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا واته اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد

لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة

الى امر واحد كما في البيتين والحديث خال عن هذا لانا نقول بهما ايضا ان اوجبا ثقلا

وبشاعة فذاك والا فلا وجه لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل

كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وكقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وكقوله تعالى ونفس وما

سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف

ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض

متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد

بالقارة الثابتة في محل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني

الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية

للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه

عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا

ثم ان الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت

راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله

ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير

رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود

دون

دون غير اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده

بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكنه له ملكة الاقتدار ولو قيل لا تخص

بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد

والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته

فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام

فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي

على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط

الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ

بليغ سهو فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة

ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم

فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية

والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم

على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما

وهي مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيد الحكم والتاكيد مقتضاها

ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق

كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر

الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة

انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة

الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار

توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام

يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي

فمقام حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات
المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك واختلافها عين
اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية
الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجئ اعتبار مناسب
للحال او المقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او الجملتين فصاعدا او تحقيق شيء
من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او
مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا
معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا
مقصورا على المسند اليه وغير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه
مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او
غير مقيد على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة
والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يحصل لعلم
المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه
او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقاته
يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبه
ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين
مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام
خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما
التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه
اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار

في المف

في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام
مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة
ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول
يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب
الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها
من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل
الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها
مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه
بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات
الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام و
المسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام
ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر والمراد
بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها واتصاله مع المسند السببي مقام ومع
الفعلي مقام اخر الى غير ذلك وهكذا ينبغي ان يتصور في هذا المقام جميع ذكراي
ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات
مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه
بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب
البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبر هذا
الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح

الذاتي مع

تكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الداخل
في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية
لكنها خارجة عن حد البلاغة **نقتضى الحال هو الاعتبار المناسب** للحال والمقام
كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح ويسمع لهذا
زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ما تقدم
ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح
بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضرب
زيد في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة
للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب
ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد
الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال
هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم على
حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم
شيا الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا
الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق
زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان
خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا
او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك
موضعه وتجيء حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها
بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال

ومل

وتحقق في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا
فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل
وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه
وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير راجعة للالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب
المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمالها
مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية القبح بل هو
اللفظة متمكنة في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله **والبلاغة** صفة
راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل **باعتبار افادته المعنى**
يعني الغرض المصوغ له الكلام **بالتركيب** متعلق بافادته وذلك لما مر من انها
عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه
الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف
بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني
والاغراض التي يصاغ لها الكلام **وكثيرا ما** نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان
وما للتاكيد يعني الكثرة والعامل فيه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما
تشكرون انه في كثير من الاحيان **يسمى ذلك** الوصف المذكور **فصاحة ايضا**
كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل
عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه
حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي

ولا شك ان الفصاحة من صفات الفضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه
التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها
من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند
التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محل النفي والاثبات
هذا خلاصة كلام المص لكنه لم يتصفح دلايل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما
هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما موم
ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام
به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك
ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال
معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى
والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل
هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى
المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول
بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص
والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة
اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة
وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف
ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث
يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني الاول
وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
فصاحة

وبالمعاني

وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة
والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو مصرح به مرارا كما قال لما كانت
المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ
في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ
بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق
ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا
للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات اي كالاصطلاح
فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت فيما بينهم
في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه
بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان انما يكون بخصوصية
توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت
آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في
ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ
وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا ابند مما ذكر الشيخ ثم انه شدد
النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ
وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو
وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان معنى الفصاحة التي تجب للفظ لا
من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطايف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن
في الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها
مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون
هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح وجوابه

ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون
في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان
عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف
بانه دال ولها اي لبلاغة الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح
وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر و
يعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى
الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط
به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة
ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا نعرف بهذا العلم الا ان هذا محال تقتضي
ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
ممنوع كما تراه وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو
في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد
الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من
المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المتبادر
ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد
ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول
حد لا يمكن البشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى
هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول
فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر
الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان نحو هو ان حد الاعجاز

يعني

يعني مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة بيانية يؤيده قول
صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه
مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا
عنه يمكن معارضته ومما التبست بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه
عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى
مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في
المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في
شرحه ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع
معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز
واسفل وهو ما اي طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه
وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن
محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما
اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام
وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان
الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي
خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية
المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم
موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة
في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد

الى انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة
وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها
في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس
اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظ والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وما يجب ان يحصل اولا
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه
اي ما به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما ادى
المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة
والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح
فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها
فان قلت قد تغير مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه
قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص
يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان
حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان
البلاغة في المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها
وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين
والاقتدار عليهما يتوقف على اتصاف هذين الوصفين وهو لم يتحصل وترتيب
من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى
مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله وتمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان

هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن
غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز
السالم من مخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من
الغرابة عن غيره يبين في علم اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة
بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات
المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى التنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ
بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف
اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي
فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني
تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات
لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس
او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به
يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما
يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف
بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم عن التعقيد المعنوي من غيره والغرض من هذا
الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب
ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية
وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز
به عن الخطاء وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني
والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله
وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين

البوقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز
الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ الا انفس لفظا وما يحترز به عن التعقيد المعنوي
علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع
الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام
ثم احتاج لمعرفة توابع علم البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله
وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها
انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي
الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثالث علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من
المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية
المطابقة لمقتضى الحال فهي زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم
على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه
اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها
جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا وتفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة
تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع
وقته في ما لا يعنيه وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة
ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة
من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا قالوا وجه الشبه بين العلم
والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد
ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ

لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط
والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان
ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم يقال للادراك المجرد من
هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف جرى
على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي
دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من
جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك
العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع
ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون
هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه
والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف
والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام
والرفع والنصب والجر وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات
البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية
على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة
هذه الاحوال بان تتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح

لزوما وفساده او بعدا لخروج علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة
او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال
لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال ذكين فيه ان الحال العلاني تقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية
او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ من التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك
وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما نفصح عنه لفظ المفتاح حيث
يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت
قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على
انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد وكلام فيه
يذكر المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان
الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو
عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قايم انه كلام موكد وعلى زيد قايم
انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر
ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق
فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة موكدة
او غير موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة
انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز
بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر تراكيب

تراكيب البلغاء حيث قال اعني تراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل
تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة
على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني
حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر
فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يتبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة
كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على ان معرفة حاصلة من تتبع
تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات
الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم لا لانه كلام السكاكي على انه فسر التراكيب
بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف
على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس
مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل
واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف
ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو
ظاهر واقول لا نفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون
ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي
يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قايم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا
ووالله انه لقايم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما
حكما مشوبا بصواب وخطا لان خاصية ان زيدا قايم ان يكون لنفي شك
او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان تكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها
حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال

بمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال والمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم تعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وبتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود ا احوال الاسناد الخبري ب احوال المسند اليه ج احوال المسند د احوال متعلقات الفعل هـ القصر و الانشاء ز الفصل والوصل ح الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم والنسبة ههنا تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة بان يكون بين الطرفين في الخارج نسبة

وقف

ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يتبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد افسد كلام الكتب واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل هذه الاحوال الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان

من الاحوال ما لا يختص بخبر ولا انشاء بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب

تنبيه وهو تتمة للبحث بالبينة لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا التعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي

يعني تعريف الخبر بانه هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ويعرف تعريف الصدق بانه هو الخبر عن الشيء على ما هو به

فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمنا فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه حكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا فيثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم مطابقته للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وما منه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله

والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى
سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان
الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان
المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة والتكذيب راجع الى
قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه عن صميم القلب
وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع
لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع
الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء او
المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة
لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق
اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط
المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى
قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم
بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك
لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون
انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة
فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة
الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد ونقاد شديد نظرا بما ذكرنا فاندفع
ما قيل ان الجواب الحقيق منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها لم يذكره القوم وهو
ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا

على

على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم
انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على
من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل
فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى
الله عليه وسلم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي
عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله عليه السلام ومقتك فانزل الله اذا جاءك
المنافقون فبعث الي النبي عليه السلام فقرا فقال ان الله صدقك يا زيد والجاحظ
انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق
للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون
الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع
اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه
غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته
للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع
مع اعتقاد انه غير مطابق وبزعم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها
ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة
مع اعتقاد اللا تطابق او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة
او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد
منها فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا
في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله

الى المدينة صح

اي عبد الله ابن ابى وامه سلول ه
رئيس المنافقين

الا مطابقة صح

كذبًا ام به جنة لأن الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه به فمراده بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصر للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة

واستعمال

واستعمال العرب ولا نم ان للقصد والشعور دخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون والنائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا انه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا او تصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجها عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجها عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة الصدق والكذب فظاهر العرف ثم الصدق والكذب كما ذكر الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهود في تعبير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب

الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه

الكلمات المركبات التقييدية والانشائية والتي الواقعة موقع المفردات

وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح
للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بابحاث الخبر
لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات
العجيبة وبه يقع غالب المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما
يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت
او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد
على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني
انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه
والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا
عنها **لا شك ان قصد المخبر** اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة
الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى
حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها
وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى
حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع
وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم
ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى وكفاك
شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله: قومي هم قتلوا اميم اخي:
فاذا رميت يصيبني سهمي: هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان
بصدد الاخبار فلا شك ان قصده **بخبره افادة المخاطب اما الحكم** كقولك زيد قائم

لمن لا يعرف انه قائم **او كونه** اي المخبر **عالما به** اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظ
والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور انه ليس قصد المخبر افادة انه
اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان للانكار بالحكم معنى
لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة **فان قلت** قد اتفق القوم على ان
مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه
لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر
يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم
بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ
عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع
عند الاخبار بامرين متناقضين **قلت** ظاهر ان العلم بثبوت الشيء
لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث
لا يحتمل عدم الثبوت في الواقع والا فالانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه معلوم
البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت
خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي وهذا الصحيح اذ قيل لك
من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم
بالثبوت او الانتفا لكان مفهوم جميع القضايا محققا دائما فلم يصح قولهم
بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين
ثم تحقق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع
عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا **ويسمى الاول** اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادة

فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالماً به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح
ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم
المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان
الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقاً لمعنى العموم فعلى هذا
فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالماً به ومعنى اللزوم انه كلما افاد انه عالم به
من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام
من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي
استفادة منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث
قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم
من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو
لم يحصل بعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان
العلم بكون المخبر عالماً بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلاً في ذهنه ضرورة
وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع
الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله
لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر
كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه
عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلاً قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله
لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظاً للتورية وصح كون تسمية هذا الحكم
فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيراً ما نسمع خبراً
ونجزم بان صورة هذا الحكم حاصل في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبراً وحصل لنا

مراد العلم

منه العلم بكون مخبره عالماً به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل اولاً فيكون
الاول حاصلاً غايته انه لا يكون علماً جديداً فالجواب عن الاول ان العلم
بكون صورة الحكم حاصلاً في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذي هو
انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم
فائدة الخبر هو كون المخبر عالماً بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق
ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا انما في تفسير المص
وعن الثاني ان الذهن او الالتفات الى ما هو مخزون عنده ليستحضره لا يقال
انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضراً للخبر مشاهداً اياه فانه يحصل العلم
الثاني دون الاول وبهذا تم مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد
انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنوناً او مشكوكاً او موهوماً او كذباً محضاً قلنا
ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما
اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالماً بالفائدة لعدم
جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال
للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل
العارف بما بين يديك انما هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله عصاي
في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال
صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه
ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره
يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث
لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر

وغيرها ما ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الاية من امثلة تنزيل
العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه
لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر
الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر
القى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه ولا دليل على
كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح
ثم اشار الى زيادة التعميم وهو ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل
منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت
اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو واشار الى التفصيل بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان
النسبة هل هي واقعة ام لا نعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة
الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان
التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا يرى انك تقول
ان زيدا في الدار لمن يردد في انه هل هو فيها ام لا ولا حكم بشيء من النفي والاثبات
بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني للمفعول
عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما
الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه
اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر
مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون السائل ظن
على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي

لان

الى انه لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد في الدار في جواب
اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قايل به وان كان المخاطب
منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد
في الانكار زيد في التوكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا
في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين
في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله
بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم
اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما
انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم
انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة
مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثالث وهو الثالث لاتحاد المرسل
والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم
اثنين اي اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنان وهما شمعون ويحيى
فكذبوهما فعززنا بثالث اي قوينا هما برسول ثالث وهو بولس وحبيب النجار
ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى
اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية
بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى
ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على

فان قلت خ

مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام
وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس
على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ
فح يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال
لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم
من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان
انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام
اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على
الظرف والمصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف
مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله
حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا
قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف
غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه
ينظر اليه وبسط كفه فوق حاجبه كالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان
قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما
سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد
المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة
الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان
الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع
يكاد يتردد فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي

ان

ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل
جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحح الكلام السابق وتحتج
له وتبين وجه الفائدة فيه وتغني غناء الفاء وجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر
عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق
اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف
على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من
غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رماح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح
معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك
فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان
كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات
الانكار وتجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء
من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه
مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق
من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتاملها
ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل الفاظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة
في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظ في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل
التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما
لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد وثانيهما انه قد ذكر في
بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب
فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر

وقد اوردناها في المختصر ه

بل مقصود المص انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد
كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة
المرتابين فيكون نظيراً لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله
فالجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة
المرتابين ذكر داله تأويلين احدهما ما ذكر في السوال وهو انه جعل الريب
كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب
الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل المعنى انه ليس محلا
لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان
يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم
صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا
كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تأملوها وهو انه كلام معجز اتى
به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث
الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في جاءني زيد
نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرار لكن المذكور في دلائل
الاعجاز يؤكد السوال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق
لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية ليثبته فان قلت
قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وهي ذكر لازم الشئ لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت
لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت
هذا المقام وحال المخاطب منزلة المقام وحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت

فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام
على الوجه المذكور فينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام حق مجردا
عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن
تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساق مع خالي الذهن مما
ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح
قوله • في المهد ينطق عن سعادة جده • اثر النجابة ساطع البرهان •
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف
ذلك الاخبار والنطق مع انه في المهد فيفهم منه بجملة اخراج الكلام على غير
مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وندرته
مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويحوجه الى السوال عن بيان كيفيته
وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المتشوف الى
كيفية بيانه المسترشد الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت
الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب
فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم الاختصاص فقال وهكذا اعتبارات النفي
من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي
ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا
يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث
لا بد من التنبيه له وهو انه لا تنحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك
او ردا للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق
او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل
كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك

للبيت وهو تبرّأ من سميع من يخاطب انه كان من الامر ما ترى وحسنت
الى فلان ثم انه فعل خرائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى
ورب ان قومي كذبون • ومن خصايصها ان لضمير الشان معها حسنا
ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الآية • وانه من يعمل
سوءً • وانه لا يفلح الكافرون • ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله
ان شواءً ونشوة وخبب البازل الامون • وان كان النكرة موصوفة
تراها ان احسن كقوله • ان دهراً يلف شملي بسعدي • لزمان يهم بالاحسان •
ومنها حذف خبرها نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا افلو اسقطت
ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه • وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس
المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على
لفظ التوكيد • وقد يوكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى • واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم •
ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث
الايمان منهم لا في ادعا انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث
والمحرك من العقايد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما
مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق
رغبة ووفور نشاط ورواج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد
وقد يوكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك
لعالم كامل وعليه قوله تعالى • قالوا نشهد انك لرسول الله • واذا اردت
ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق
اعتقاده يوكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى

ان

ان المنافقين لكاذبون • واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما
يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل
واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان
خبريا او انشائيا وكذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري
منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة
ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم وكذا قال
بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد
دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان
نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا النفس بلا واسطة وعلى غيرهما
لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد وتعني ان تسمية الاسناد حقيقي
عقلي انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه وحكم
بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم
دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة
بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات
الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد منسوب الى
العقل بلا واسطة والكلام منسوب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه
فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله
صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات
وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية

حقيقة عقلية صح

اخرى صح

فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه
او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند
فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي
لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب
عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس
للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا
فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او
معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه
قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره
وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط
صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول
الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله
وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله
اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال
غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي
والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب وهذا ايضا اسناد الى ما هو له
عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قطعا قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت

تعلم

وقف

تعلم بقيد لم يسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم
يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية
بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة
ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء
على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي
الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام
والمص للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه
نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك
قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما
هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروجه عنه والثالث
انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا
لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا
اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لاجمال يلتفت اليه في التعريفات
بل جوابه انا لا نم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم
اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم
الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول لتعريف المص غير مطرد ولا منعكس
اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال

والادبار غير مغصها حتى يكون مجازا في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول
لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة لمعاني ومعنى تقدير المضاف
فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه
ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن
الملابس اي الى فاعل او مفعول هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا الاسناد
الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني
فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد
القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد
القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي
ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم
وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي
واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر
وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي واوري بصورة الاثبات
لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى
ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد
في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي
وكذا الكلام في سائر الانشائيات مثل ليصم نهارك وليت نهاري صائم وما اشبه
ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات

والاسناد

والاسناد المجازي وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له
اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول
فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشيء
انك تطلبت ما يؤول اليه من حقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت
وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل
المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة صارفة للاسناد عن
ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفصيل التعريف بقوله وله اي للفعل ملابسات
شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر
والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل
لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا له
اي للفاعل او المفعول يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة
واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول
في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل
مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير
للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء
من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية
كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس
هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس
فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم

وجهه راعوها فی اعطاء ما حکم لیس فی العمل کقولهم عیشة راضیة فیما بنی للفاعل
واسند الی المفعول به اذ العیشة مرضیة وسیل مفعم فی عکسه اذ المفعم اسم مفعول
من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الی الفاعل وشعر شاعر فی المصدر والاولی
ان یمثل بنحو جد جده لان الشعر وان کان علی لفظ المصدر فهو بمعنی المفعول الا بمعنی
تالیف الشعر فیکون من قبیل عیشة راضیة وحقیقته ما ذکره المرزوقی وهو ان
من شان العرب ان یشتقوا من لفظ الشیء الذی یریدون المبالغة فی وصفه
ما یتبعونه به تاکیدا وتنبیها علی تناهیه من ذلک قولهم ظل ظلیل وداهیة دهیاء
وشعر شاعر ونهاره صائم فی الزمان ونهر جار فی المکان وبنی الامیر المدینة فی السبب
الآمر وضربه التادیب فی السبب الغائی ومثله یوم یقوم الحساب ای اهله لاجله
وقد خرج من تعریفه الاسناد المجازی امران احدهما وصف الفاعل والمفعول
بالمصدر نحو رجل عدل وانما هی اقبال وادبار علی امر والثانی وصف الشیء بوصف
محدثه وصاحبه مثل الکتاب الحکیم والاسلوب الحکیم فان المبنی للفاعل قد اسند
الی المفعول لکن لا الی المفعول الذی یلابسه ذلک المسند بل فعل آخر من افعاله
مثل انشاءات الکتاب وکلامه ظ فی ان المفعول الذی یکون الاسناد الیه
مجازا یجب ان یکون مما یلابس ذلک المسند وکذا ما اسند الی المصدر الذی یلابسه
فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعید والعذاب الالیم فان البعید
انما هو الضال والالیم هو المعذب فوصف فعله مثل جد جده کذا فی الکشاف
وظاهر ان هذا المصدر لیس مما یلابسه ذلک المسند ویمکن الجواب
عن الاول بانه لیس عنده مجاز کما انه لیس بحقیقة وعن الثانی بان الملابسة اعم
من ان یکون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبیل الاول اذ الاصل
هو حکیم فی اسلوبه وکتابه وبعید والیم فی ضلاله وعذابه فیکون مما بنی للفاعل واسند

الی

الی المفعول بواسطة فتأمل وقس علیه نظائره والمعتبر عند صاحب الکشاف
تلبس ما اسند الیه الفعل بفاعله الحقیقی لانه قال المجاز العقلی ان یسند الفعل
الی شیء یتلبس بالذی هو فی حقیقة له کتلبس التجارة بالمشترین فی قوله تعالی
فما ربحت تجارتهم وذلک ان تجعل امثال هذا من قبیل الاسناد الی السبب
فان قیل کثیرا ما یطلق المجاز العقلی علی ما لا یشمله هذا التعریف من نحو
قوله تعالی شقاق بینهما ومکر اللیل والنهار وقول الشاعر یا سارق اللیلة
اهل الدار وقولنا اعجبنی انبات الربیع وجری الانهار ونحو قوله تعالی
ولا تطیعوا امر المسرفین وقولنا نومت اللیلة واجریت النهر وما اشبه
ذلک من النسب الاضافیة والایقاعیة فالجواب ان المجاز العقلی
اعم من ان یکون فی النسبة الاسنادیة او غیرها فکما ان اسناد
الفعل الی غیر ما حقه ان یسند الیه مجاز فکذا ایقاعه علی غیر ما حقه ان یوقع علیه
واضافة المضاف الی غیر ما حقه ان یضاف الیه لانه جاز موضعه الاصلی فالمذکور
فی الکتاب تعریف للمجاز العقلی فی الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار
ان یجعل الاسناد المذکور فی التعریف اعم من ان یدل علیه الکلام بصریحه
کما مر او یکون مستلزما له کما فی هذه الامثلة فانه جعل فیها البین شاقا
واللیل والنهار ماکرین واللیلة مسروقة والامر مطاعا وکذا فیما جعل
الفاعل المجازی تمییزا کقوله تعالی اولئک شر مکانا واضل سبیلا
لان التمییز فی الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفیس واعلم ان هذا
المجاز قد یدل علیه صریحا کما مر وقد یکون کنایة کما ذکروا فی قولهم سل الهموم
انه من المجاز العقلی حیث جعل الهموم محزونة بقرینة اضافة التسلیة
الیها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلی علی ما یفهم من ظاهر کلام السکاکی

وهو کنایة عن الحزن لان التسلیة لازم للحزن فذکر اللازم واراده
الملزوم کنایة ٥

وللص وقولنا في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع
البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له
لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك
مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها
فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في
هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة
وهذا القيد يخرجها جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف
المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول
افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون
ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه
بمثل قولنا كسى الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة بنفسه الكعبة
وانما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المص بانا لا نم
بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأويل ولا بطلان عكسه بما ذكر
لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه
العقل ويقتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس
الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل
ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت فهذا اعم مما في نفس الامر
لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير عنه وح سيندفع الاعتراض الاول
ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين يفرد كل منهما بفائدة خاصة
مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا

ولا يكون

ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم
ولضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود
بالثاني اخراج الكواذب فهذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول
الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص
مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي
لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الكافر بالتأول
والقصد الى انه اسناد الى السبب لا الاسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة
ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم
في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتأول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل
اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم
اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد
فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها
بتأول وبقي التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري
والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه
الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفائه حاله
من الدهري واظهاره انه غير معتقد لظاهره اي لما اسنده الى السبب لانه الى غير ما
هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين

فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه
ولا يلزم من عدم تحقق الآخر ضمن بخاص عدم ارادته الآخر ضمنه وقد تبين ان
الفساد انما كان ناشيا من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه
فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل
خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اشاب
الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب
وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره
لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره
مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت
ام الخيار تدعي * علي ذنبا كله لم اصنع * من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا
عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها و
اختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي
على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عما قبله اي اصنعي ما شئت
ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا اني بها مجاز خبر ان بقوله متعلق
باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر رأسه
قيل الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي يدل على انه يعتقد
ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناد ميز الى جذب الليالي
بتأويل بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند
والمسند اليه اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان

نحو

نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية
فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة
وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد
بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان
نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى
الارض الربيع في عكسه وفيه التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد
ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما
هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه حقيقة او مجاز وازالة
لما عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا
مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط
في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز
فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا
في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته لا اسناد جملة الواقعة
خبر المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن
كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى
او نحو قوله تعالى ايمانا للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا
لوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات
مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون
التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب
نزع اللباس عن ادم وحوى وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل

من الشجرة وحسب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين
يوما نصب على انه مفعول تتقون اى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر
يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن
شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب
او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب
الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز
في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو
يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان
سبب امر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سببه ومثله فلينبت الربيع
ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي
الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما
اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له
اى للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء
القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور معه عقلا اى من جهة العقل يعني يكون بحيث
لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا
كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
فان قيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم
او غيره كقرب وبعد ومرض وما وصدوره عطف على استحالة اى وكصدور
الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد المحقق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري

المبطل

بيان قيامه به

المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام
اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال
هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج
في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته اى الفعل في المجاز العقلي ان يكون له فاعل او مفعول
اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير
ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز
ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله
الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
اى فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد تأمل ونظر كما في قولك سرتني
رؤيتك اى سرني الله عند رؤيتك وقوله اى قول ابن المعتز يرينا
صفحتي قمر يفوق سناها القمرا يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اى
يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل
والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اى اقدمتني نفسي
لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اى جاءت بي نفسي اليك
لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اى صيرني الله
بسبب هواك بهذه الحالة وفيه اى يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة
الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على
الشيخ عبد القاهر وتعريض حيث قال انه ليس بواجب في هذا ان
يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى
فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق

قوله لكن جوابه عن سؤال مقدر وتقديره ان يقال لم لا يجوز ان يمنع هذا من قبيل استحالة العقل فاجاب بقوله لكن

وكذا لا استطيع في صبري ويزيدك ان زعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل
فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل
موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصبر والزيادة
واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف
هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي
فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن
فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وذكره اي المجاز العقلي بجعل الربيع استعارة صح
السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي
بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا
معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها
شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد
بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات
الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس
غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة
الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة الهزم ونسبة صح
اليه والحاصل ان المشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به
ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب
اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة
راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي

وهو باطل

وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا في صاحب عيشة وكذا لا معنى
لقولنا خلق من شخص هو الماء اي صب في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم
ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك في صحة
هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى
فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للتشغيب لان قوله نهاره
صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره [illegible]
في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون
الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به العملة انفسهم وليس
كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت
الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى
على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم حقيقة ولا مجازا
ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع
ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي
كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في
قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء
السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي
في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل هو ان المنية تدخل
في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع

بادعا السبعية لها وانكاران يكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعا الصاحبية لها وبالنهار الصايم بادعا الصايمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعا انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعا انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا نظم نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صايم وليله قايم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سوا كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بل اذا جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة ارض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من المحالات المستبعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز وللغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان

هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثاني احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات التي ترجع اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه الحكم مؤكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه المسند متقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على ساير الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان به لان وجوه الحادث عن عدمه وتحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القراين والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال للاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر

وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ
فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف
الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه
بالقراين والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد
بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل
لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام
صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له واخفاء او عكسه اي ايهام صون لسانك
عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاجر فاسق اي زيد
ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك
كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجره او سامة او فوات فرصة
او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال
فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع
من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام
وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظايره كما في الرفع على المدح او
الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع
ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وبعد ان يذكروا الديار
والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه
المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يتعين
هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي
الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود

العم

ان يقتل المؤمن من شره وقد يكون حذف الشي اشعارا بانه بلغ من الفخامة
مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي
او الحالة او الطريقة فهي بحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى
حيث لا يقدر المتكلم على اجرايه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قيلت
كيف فلان سايلا عن الواقع في بلية يقال لا تسال عنه اما لانه يتحرج ان يجري
على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه
لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه
او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة
الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على
انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في
تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار
تعظيم او اهانة او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث
الاصغا مطلوب اي في مقام يكون اصغا السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه
نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ونحو ان يكون مستعار الزمان
وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن
عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجيب
او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى
الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قايم وعمرو ذهب
وخالد في الدار واعترض عليه المص بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف

في الايضاح

فلابد

بعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحده مما لا يقتضي ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص بفضل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شئ يعلم ان المراد حظه هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من سد الفاقة يفهم منه ان المراد كل احد ولا تغني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال وجوابه ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا تم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادة اتم فائدة تقتضي اتم التخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض

الاحوال صح

مخصص صح

ولق

ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون مخاطبا معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الكلام مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وقال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه واحسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون

اي غير المعين صح

بالخطاب صح

ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب صح

بايراده

متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جائي
في ذهن السامع ابتداءً اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بضمير الغايب
نحو جائني زيد وهو راكب باسم مختص اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره
باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة
والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداءً
بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند اليه معين فان قيل هذا القيد
مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلت بعد التسليم
ان ذكر القيود انما هو لتحقق تمام العلية ولا باس بان يقع فيها ما يصح الاحتراز
عن جميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب
والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا
او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على
ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه بعين احضاره الا يتوقف بعد العلم بالوضع
على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله
باسم مختص به وبعد التسليم والتي يكون احترازا عن ساير المعارف
ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع المعين انما هو العلم وما سواه انما
وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان
ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في ساير المعارف
فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات
المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة الحسية
والعلم بالصلة والنسبة وغير ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه
اولا نحو قل هو الله احد فان الله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها

وقف

حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم
انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر
في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله
الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله
اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه
لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا المراد
بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه
او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون
الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له
في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب
الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود
الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة
لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل
تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته
اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس
هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي
انتقال من اللازم الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرايين
في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي
دون الثاني اعني العلمي ثم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على
ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي
سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت

هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب
ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل ههنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمي كما ان
طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت
رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهاره اي لهب
بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية
في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزالق الاقدام او ايهام استلذاذه
اي العلم او التبرك ونحو ذلك كالتفاؤل والتطير او التسجيل على السامع وغير
ذلك مما يناسب المقام اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف
المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة
لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف
الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس
صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه
من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام
الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب
الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما
يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات
معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب
الوضع كقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا
مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع
لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصول فان وضعها على ان تتخصص بمضمون

الصلة

الصلة ويكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المص قد اشار الى
تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به
سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون
للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة
جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير
اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت
زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى
خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه
من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها
فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة
العزيز او زليخا لانه كونه في بيتها وسولها يوجب قوة تمكنها من المراودة
ونيل المراد فاباؤه عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء
وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة
لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير المسند اليه وذلك لامكان
وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله
في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما يوضح زيادة تقرير المسوق
له الكلام غير المسند اليه بيت السقط • اعباد المسيح يخاف صحبي • ونحن عبيد
من خلق المسيحا • فانه ادل على عدم خوفهم من النصارى من ان يقول نحن عبيد الله
والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال
لها وللاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان تقصد زيادة
التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة

واور دحكاية فرج فلو لم تكن مثالا للبهام لا تخو ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم
او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه
في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت
سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا عصارة
كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة
يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم
ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا
الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما
جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المص بانه ليس فيه ايماء الى وجه
بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق
شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقد منهم المخاطبون اخوانا
خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة
ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك
وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان وجه
بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم
وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد
في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين
فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف
ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة
الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك
اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول

من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس
الرفعة والبناء بخلاف ما او قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم
بنائه لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره
اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر
مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وتوطئة وقد يجعل
ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه
او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر
نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في
ضرب البيت بكوفة والمهاجرة ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال
المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كانه برهان
عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء الى وجه بناء الخبر وسقط
اعتراض المص بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى
ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من
غير تحقيق للخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا المقام
فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه
في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع
على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة
الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو
ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم
تحقق التسبيب وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في

في تفسير الوجه بالعلة لكن جرى عن الاشكال بان معنى قوله ثم تفرع على هذا اي
على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة
ايماء وتحقيق الكلام ينادي على فساد هذا الراي عند المنصف وقد يقصد
بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم ونحو ذلك كقولنا جاء الذي
اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم
نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطايف هذا الباب
لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى
صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن
السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها
الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما
يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية
منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه
اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قول ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال
في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني
يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه
لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك ابائي فجئني بمثلهم هذا الامر
للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله
اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك
زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق
نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير

تعريف المسند اليه بالاشارة

في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك
والتحقيق ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني
من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يجب
تصوره ايا ما كان ذكر وسيلة فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه
من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب
نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه
القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته
ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه
ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا
لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة
ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى
عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني
ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال
هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا
لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى المتقدم بلفظ البعيد
نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد
او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه
باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء
على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء تقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء
على عقبه على انه للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة
من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون

يوتى بهذا وهو ابلغ على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه صح

بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة
من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرّف المسند اليه بان اورده اسم
اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقّاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا
والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون
طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله ونحو ذلك
وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا
ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى
اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها
فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكنه
ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت
لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو
ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد
الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد
للاشارة الى الحاضر كما في صفة المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل
وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق
عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرّفات نحو الانسان
حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي
المعرّف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد

لمعنى مفرد صح

الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزء من جزئياته
وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي
بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها
كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة
على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد
الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم
الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسد موضوع لواحد من آحاد
جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة
للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم
من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم
بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد
نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص
بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما
مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان
كان يجري عليه في اللفظ احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة
وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم
الى الحكم بكونه معرفة ونحو كون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وبعلم بما ذكرنا من
تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده

الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح وقد يكون هذا المعرف
فى المعنى كالنكرة فيعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبنى وفى التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار ومنه الا المستضعفين
من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف ان كان فيه
حرف التعريف فليس لشئ بعينه كذا فى الكشاف وهو صريح فى ان اللام
فى المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا
يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا التعريف كما ذكر صاحب
الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم
فصح ان تقع النكرة اعنى قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما فى نحو ادخل السوق
ورأيت اسامة مقبلا احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل
الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة فى المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب
دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف
والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا فى
بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو
ان الانسان لفى خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث
هى هى ولا من حيث تحققها فى بعض ضمن الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء
الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره والحقيقة ان اللفظ
اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها

اذ لا

اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع
والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما ذكر فى قوله ان الانسان لفى خسر انه للجنس وقال فى قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام فى الحمد لله للجنس دون الاستغراق وبالجملة فالحاصل ان اسم
الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة
عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على
حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجى ونحوه علم الشخص كزيد
واما على حصة غير معينة منها وهو العهد الذهنى ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو
الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء فى تميز بعضها عن بعض الا فى تعريف
الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هى هى لم تتميز من اسماء
الاجناس التى ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى
والذكرى فان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها فى الذهن لم تتميز عن
تعريف العهد وبهذا انحل الاشكال الذى اورده صاحب المفتاح
على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان
النظر فى المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها
الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة فى الذهن وهذا المعنى غير معتبر فى اسم
الجنس النكرة وعدم اعتبار الشئ ليس باعتبار لعدمه وهو اى الاستغراق ضربان
حقيقى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب
والشهادة اى كل غيب وشهادة وعرفى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولهم جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته

لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل والمفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه قلت بخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة فاللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا او ذلك ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار

فهو نص

فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشاره صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا بالاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع يقتضي استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع على ما هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول الوهن من المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام

دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد ود ذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وحنت
العظام باعتبار ومن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره الكشاف صاحب ح
وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصدح الى ان هذا الجنس الذي هو
العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان خ ولكن كلها
القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه بل كلها يعني لو قيل وهنت
العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها كانه
وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى
نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت
العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح
صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار ومن بعض العظام دون كل فرد
فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد
صاحب الكشاف انه لو جمع لكان القصد الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن
ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد
والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء التفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة
الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف
ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين اي جمع ليتناول
كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على
معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما
اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس
مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد
فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده

الجمع

ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم
اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس
وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين
متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم ومال هذا الا التهافت وايضا لا دلالة
لقوله ليشمل كل جنس مما يسمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين
ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك
لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق
الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال
وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر اشار الشارح بلفظ صدر الى ان الكلام الذي وقع من العلامة هنا غير اختيار ه
عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف
بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع
الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان
المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف
فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان
قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت فقد روي عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء
واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا كلام
مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة
اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح

تعريف المسند اليه بالاضافة

بخلاف غيره والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام
لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه لافاضل اقدامهم
وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان
افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد
مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما دخل عليه
اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة
على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل
اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر
والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب
مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج
فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف
المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه
في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر
من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه
في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض
وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص
والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب
او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي
حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم

بان

بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه والمضاف وغير ما اضيف
اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر
او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا وقد تكون
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او لانه يمنع
عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح
بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسامة السامع او المخاطب نحو حضر اهل
السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك
او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له
بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا
لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل
اليكم لمجنون او اعتبار اللطيفة المجازية وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك
واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو
غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم ذلك
على [illegible] اي الارض النخرة من رائحتها يعني على جنس الحرامى وذلك لان الاسم
المفرد حال المعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس
دون الفرد علم ان القصد الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما
سيجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد
مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى
نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة
عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم

تنكير المسند اليه

عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتادية او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ
في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابي السمط
له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف
اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له
لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم
بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب ارتفاع الكمية تحقيقا
او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشتبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق
اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يجيء
للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد
يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم
بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف
مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه
احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح
التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض
المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت
الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد
ان بناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير
لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية
مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا ممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في
نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ويحتمل التعظيم والتقليل

قوله تعالى

ابي ابن السمط صح

قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل
او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن
على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان
العقوبة من الحليم الكريم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي
نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهي
نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في
المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا
كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح
التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء
بخصوص خلق كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام
للافراد شخصا او نوعا لا للتنكير المسند اليه ومثله كثير في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم
نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا
اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد
وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما
وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يحل الاشكال الذي يورد على مثل
هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق
حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن
مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ذكره النحاة من انه محمول على
التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب
الا اغترارا اي ما اغتره الشيب اغترارا او لا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك

العليم صح

الله صح

قال السيد في شرح المفتاح لانظن بالساعة شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا ه

بعض صح

اي ما نحن متصفون بصفة الا الظن الصفة ه

ضربت زيدا سئلا لجميل من حيث زعم المخاطبين ان يكون قد فعلت غير
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فنبه الاحتمال الضربي
منه كالمتعدد والتأمل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت
ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للكثارة وعدم التعيين
قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل
نحو قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي بعدد
نزر من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك
واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح
بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا
الابهام من تفخيم فضله واعلا قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس
حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس
اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المص ذكر التوابع وضمير الفصل
عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها
السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل كثيرا ما من اعتبارات التوابع انما يكون
مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه
واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدري
وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني ذكر الوصف
اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن
معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف
قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه
قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي

جزعا

وغيرها انما نشأ من اللفظ ايضا فان المعرف بلام العهد الخارجي كالرجل يصلح ان يطلق على خصوصية كل فرد من المعهودات
الخارجية اما لانه موضوع بازاء تلك الخصوصيات وضعا عاما اما لانه موضوع لمعنى كلي استعمل في جزئياته لا فيه
واما ما كان في الاحتمال ناشئ من اللفظ وان لم يكن باوضاع متعددة كما في زيد فالاحتمال اما من جهة المعنى
كما في النكرات من حيث انها مشتركة بين افرادها اشتراكا معنويا واما من جهة اللفظ فاما بحسب اوضاع
متعددة كما في المشترك اللفظي بالقياس الى معانيه نكرة كانت او معرفة علما او غيره واما احتماله
بالقياس الى افراد معنى واحد فهو ناشئ من المعنى واما بحسب وضع واحد كما في سائر المعارف
فان قلت ما معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا قلت معناه ان الواضع
تصور امورا مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة
واحدة كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظ نحن له مع غيره ولفظ هذا لكل مشار اليه
مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له
خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام فاطلاق انا ونحو ...

جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر
والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي الذكي
الفطن الذكي المتوقد وهو اما مرفوع لخبران او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني
وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا
فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي
عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى
ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع
عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك
ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات
نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم
قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر
عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف
مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا
قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان
يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او
تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما
عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره
كما سياتي في باب عطف البيان ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس
دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة والعلم

وقف

ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب
يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يتسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون
باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة
نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون
خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجي بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه
عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة
متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك
فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول هذا هو المشهور في النحو فان قيل
قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير
من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلت مراده ان الصلة هو الجواب
المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار
والله لزيد قايم والانشا انما هو نفس جملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله
ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلام
المفتاح ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في
قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة
معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم
واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال انما جاءت النار هنا معرفة
وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا
موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه بها
اولا قلت لا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب

والخطاب

قوله والالم الخ وهذا الشرط مقدر نحو قولنا لم تستعمل الا وعرفه فالتعريف الخ علة للجزاء المقدر

ذكر المتكلم

فد هي

والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه
وسلم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده
فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا
بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه
او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق
بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح
حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك
عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة رحمه الله في شرحه ان
المراد مجرد تقرير الحكم ولم يتبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا
عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه
انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي
بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلت
لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بالليس في نحو
عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي
لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في بحث تاخير المسند
ولو سلم انه اراد ذلك فلا يمكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب
انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سبق اشارة
الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر
فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك
اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم واراده

توكيد المسند اليه

فی هذا المقام شمل ایراد کل رجل عارف وکل انسان حیوان فی التاکید الذی لدفع
توهم عدم الشمول مع انه لیس فی شیء من التاکید الاصطلاحی ولهذا غیر اسلوب
الکلام وسلک غیر طریقه کتابه ولا حاجة الی حمل کلام المص علی ذلک کیف وهو تعرض
علی السکاکی فی مثال هذه المقامات وبهذا یظهر ان ما یقال من ان معنی کلامه
ان توکید المسند الیه یکون لتقریر الحکم نحو انا عرفت او تقریر المحکوم علیه نحو انا سعیت
فی حاجتک وحدی او لا غیری غلط فاحش علی ان تکاپه غنیة بما ذکرنا عن التصحیح
او لدفع توهم التجوز ای التکلم بالمجاز نحو قطع اللص الامیر الامیر او نفسه او عینه لئلا
یتوهم ان اسناد القطع الی الامیر مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم
السهو نحو جاءنی زید زید لئلا یتوهم ان الجائی عمرو وانما ذکر زیدا علی سبیل السهو
ولا یندفع هذا التوهم بالتاکید المعنوی وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءنی
القوم کلهم او اجمعون لئلا یتوهم ان بعضهم لم یجیء الا انک لم تعتد بهم او انک
جعلت الفعل الواقع من البعض کالواقع من الکل بناء علی انهم فی حکم شخص واحد کما
یقال بنو فلان قتلوا زیدا وانما قتله واحد منهم وربما یجمع بین کل واجمعین بحسب
اقتضاء المقام کقوله تعالی فسجد الملائکة کلهم اجمعون علی ان کثرة الملائکة واستبعاد
سجود جمیعهم مع تفرقهم واشتغال کل منهم بشأن وبهذا یزداد التعبیر والتفریع
علی ابلیس و لا ولالة لاجمعون علی کون سجودهم فی زمان واحد علی ما توهم وههنا
بحث وهو ان ذکر عدم الشمول انما هو زیادة توضیح والا فهو من قبیل دفع توهم
التجوز لان کلهم مثلا انما یکون تاکیدا اذا کان المتبوع دالا علی الشمول ومحتملا لعدم
الشمول علی سبیل التجوز والا لکان تأسیسا ولذا قال الشیخ عبد القاهر
لا نعنی بقولنا یفید الشمول انه یوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ
والا لم یسم تاکیدا بل المراد انه یمتنع ان یکون اللفظ المقتضی للشمول مستعملا

عاما

على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءنى الرجلان كلاهما ففى كونه لدفع
توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم
الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائى واحدهما والاسناد اليهما انما وقع
سهوا اما اذا توهم السامع ان الجائى رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال
لدفعه جاءنى الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائى احدهما والاخر
محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما
وقع فيه واما بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم
مختص به نحو قدم صديقك خالد لا يلزم كون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر فى الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس
عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر فى
قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان
البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة
فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اخص
بمتبوعه ما ذكر وانى نحو قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان
وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاءنى الفاضل الكامل زيد فالاحسن
ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار
بكونه علما فى هذه الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير
واورده السكاكى فى باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق فى ذلك
قلت ليس فى كلام السكاكى ما يدل على انه عطف بيان صناعى لجواز ان يريد

تعقيب المسند اليه بعطف البيان

اي من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في
هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما
هو داب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير
لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ العين
حامل المعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل
لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله
لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه
فوصف العين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي
قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية
دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان
المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله
يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف
ان العين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه
عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر
فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة
لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما حقق
في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان
من حيث انه في العين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس
وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد

العدد

الاثنين صح

وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه يتبين ان لا خلاف
هنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه القوم واستدل العلامة
في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه
انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد
للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة
على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية فكل
منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد
انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها
البتة تكون لتخصيص او توكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى
ويكون الغرض ان يكون من دلالته شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود
وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك
عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج
بهذا عن الوصفية ثم قال واما الثاني فبدل غلط لانه لا يقوم مقام المبدل منه
وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى
الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء
مفعولا جعل والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد
ان يقال الاولى انه بدل منه لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين
من الاله على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار
بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في
جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح

من دلالته عليه شيئا صح

الابدال من المسند اليه

اى الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك زيد فى بدل الكل وهو الذى يكون
ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءنى القوم اكثرهم
فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن
مفهومه بعضا من مفهومه فنحو العين اثنين اذا جعلنا بدلا يكون بدل الكل دون
البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العين وسلب عمرو ثوبه
فى بدل الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره
منتظرة له فيجئ هو متينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع
فى فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفى التاكيد للتقرير قلت
قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول صح
او اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه
نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى
صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان
الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال
باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظ واما
فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى
زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءنى زيد غلامه
او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل الاشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض
والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام

وذكر

وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة
التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح واما العطف اى جعل الشئ معطوفا على
المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاء زيد وعمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع
والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى
زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف
الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر بعده مترا خيا
او غير متراخ كذلك اى مع اختصار واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو وبعده بيوم او سنة
وما اشبه ذلك نحو جاءنى زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءنى القوم حتى خالد فهذه الثلثة
تشترك فى تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل
للتابع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان
فيها دلالة على ان ما قبلها مما ينقضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق
ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته
للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لى حتى ادم او فى اثنائها نحو مات الناس
حتى الانبياء او فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد
اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند فى حتى انه يعتبر فى الذهن تعلقه بالمتبوع
اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قيل العطف
على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن
ان يقول لتفصيلهما قلت ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان الكلام اذا دخل على كلام
فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام

العطف على المسند اليه

فى صح

قلت صح

معا صح

فرق بين ان يكون الشئ حاصلا من شئ وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه فى مثل العطف بالفاء وان كان حاصلا لكن ليس بل لا لاجل تفصيل المسند اليه

فيه امر زايد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود
من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون
الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو
والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند
لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما
جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف
على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا
كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه
لانه في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون
لتفصيل المسند او لرد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث
القصر ان شاء الله تعالى نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك
جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح
ولم يذكره المص هنا لكونه شمل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني
زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما ولانه
لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا
صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن
اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما
جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر نحو
جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم
الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم

وان

وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه
يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا
واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه
في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه
وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد
البتة كما في لكن وهذا مشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي
يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالسكوت او الحكم المحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد
بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق
فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب
الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا
وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت
يعارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك
اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او الابهام نحو وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا
لكن لا من حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عده السكاكي من حروف
العطف اي المفردة والجمهور على ان ما بعد اما عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا
للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب
الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما
جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له

متعلق

بيان
انه مدلوله

تعقيب
المسند اليه
الفصل

وهذا اولى من قول من قال لانه من تخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات
الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هنا تخصيص
المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه تخصيص المسند بالمسند اليه
وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق
ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مختصا ومقصورا والاخر مختصا به
ومقصورا عليه فتخصيصه اى المسند اليه بالمسند يعنى قصر المسند على المسند اليه
لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو وهذا يقال
في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت
نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم
خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر
فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه
من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى
قصر المسند الا ترى ان قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد
غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر
المسند اليه على المسند كما دل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك
هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم
الذين حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم
لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة
انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشؤه
عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة

الى معنى

الى معنى للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان الخبر
المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل
المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك
هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون
الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك
بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وعلى هذه طريقة قولك
هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ما نقلناه
صاحب الكشاف انه جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه
الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب
ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص وان كيد وقد يكون لمجرد التاكيد
اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله
هو الرزاق اى لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب
هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب
السكر والشيب هما فالحياة هي الحمام اى لا حياة الا الحمام

تقديم المسند اليه

واما تقديمه اى تقديم المسند اليه
على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب
الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم
ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك
مما بقي له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير
كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة

على الفعل فيجعله مبتدا نحو زيد قام وتوخره تارة فيجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم
المسند اليه من الضرب الشيخ ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول
وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية لشيئ ويعرف فيه معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل
وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم
نقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون
التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن
ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم
المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيئ ما يقتضي تقديم
المسند عليه على ما سيجي تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدء
تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيئ بعد الشوق
الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلا المعري من قصيدة رثى بها فقيها
حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية
في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي اول ابيات الاموت
كيف يحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف
الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به
وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد آدم عليه السلام ولا ناقة
صالح عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا القفنس على ما في الشرح
اوقع

لانه

اي لا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وباي سبب فلذا فصله بقوله اما الخ ٥ لما يفهم

لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير
نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول
عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار
وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره مثل رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة
على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره
عنه كقول الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة
على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره
عنه في الحال او الاستقبال وهذا ما نقل عن صاحب المفتاح اولان كونه متصفا
بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار
والمص لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتداء اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق
والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر
مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعلقات الفعل
انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع
الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة
على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية
ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز
بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف
الم بهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم
خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشئ باعادة لفظه ليس بشئ
واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما
سياتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف

عطف على قوله مثل اظهار تعظيمه ٥

بمعنى ضعيف وأجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في
قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور الحصر في قوله فهم خوف
غير مناسب للمقام وأجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص
بالذكر الذي اشار اليه في قوله وأما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان
كون التقديم مفيد الزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قد ادرج في دلائل
الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي كما يفهم من كلام الشيخ
وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو
وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي
بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله
مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي (بما ثبت)
نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت
تريد نفي كونك القايل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قايلا
لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول
او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري
لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يقتضي ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم
ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب
عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا ثبت

قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فابديت
احدهما انك قلت هذا القول وثانيهما انك تعتقد ان قائله غيرك
فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار
نفس الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في
هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما
انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفى
عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم
في المفعول لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من
الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغيره المذكور هو بعينه الفعل الذي
نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد (في تعليل المص ٥)
من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول
يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة
على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله
كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر
عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن
همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت
احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل
الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه
في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وورده
في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه
الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي

لان المسند اليه في كلامه يتقدم وهو قوله انت قلت لا غيرك ٥

من ان التقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ٥

كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح
ان يخاطب به يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا
الذي في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي ما انا رايت احدا من الافراد والمثنيات او الجماعات
واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال
المذكور وكلاهما فاسد اما لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلاً
وما انا اكلت شيئاً وما انا قلت شعراً او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما
سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون احد ههنا مبدل الهمزة
من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون
المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي ح هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس
لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم
الذي هو سلب جزئي وقولنا ما رايت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي
الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني
يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد
راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي
لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منتفية
ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو العموم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت
زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال
المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز
كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا
ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب

عاما كذلك

عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان خطأه في هذا المقام انما يكون
في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على
الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا
عموما وخصوصا لم يكن خطأه في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين
بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب
ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك
لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فعينته وحصرت فيك
هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن
خطأه في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة
ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على
الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص
فجعلوا التخصيص في نحو انا فعلت كذا مثله في نحو انا ما فعلت كذا وليس هذا اول قارورة
كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا فالحكمة حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما ذكر عن قريب
واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين
في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد
عدم سعي في حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد
وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو كما ذكر الشارح
العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه

اشارة الى ما ذكره المص وما ذكره بعض المحققين وكلام الشارح العلامة ... لا توافق لكلام الشيخ ٥

فهو على ما اشار اليه الشارح

انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه
المذكور الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ
اذا قلت ما انا هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة
في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول
ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه
ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل وراى كل احد من
الناس فنفيت ان تكون منه فكلامه فاذا اعتقد مخاطب ان يكون منه كلامه فاذا
اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير
احدا من الناس اصلا في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير فلا بد وان تقول له ما انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا
انا ما رايت ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي
لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص
ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا
واكل شيئا وراى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت
شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر
في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل
واخطأ فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة المذكور كما اذا
قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي حيث ايل الواجب فيما يلي حرف النفي
ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في
اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فلا يقال ولا ما انا ضربت الا زيدا
لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر

وقف

عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد
على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت
الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه
حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه
لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق
ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور
بعينه ثابتا متحققا متفقا عليه وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة
يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطئا
في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا
زيدا الا ينبغي ان يكون انت الفاعل لا النفي الفعل يعني ان ذلك الضرب
معين الواقع على عدا زيد امسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب
المعين الواقع على غير زيد وانت قررته وبغيت ان تكون فاعله فلا يكون
زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
ان التقديم يقتضي ان ينفى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفي
عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى
ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتي
التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من
عدا زيد او الاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه
واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله
ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب
الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو مثبتا لزيد ومنفيا عنه وهذا محال

وعندي ان قولهم تعلق النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا جدرا بان يعترض
عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم
والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات
دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا
زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت في ذلك الانسان
فنفيت ان تكون انت في ذلك الانسان واعلم ان ما ذكر المص ليس مخالفة
لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة
فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرا كل القران سوى سورة الفاتحة
وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما ذكر
هذا محال والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف
النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف
النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا ضربت او يكون لكن قدم المسند اليه على
النفي والفعل جميعا نحو انا ما ضربت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله
فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفرادا غيره اي المسند اليه المذكور به
اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت
في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك
فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري
مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل
منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع
شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني
انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا مطابقة على دفع الاول نحو

لاغيري

لاغيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي ودون العكس وقد يأتي للتقوي والحكم وتقريره في
ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق
انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد
كما يذكر في كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت
ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المص
لانه يتفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف
التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من
لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا وكذا ذكر بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه
لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له
على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن
ان عدم الكذب في هذه الحالة التي التكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند
الى الضمير على سبيل التجوز او السهو والنسيان ولكن ليس معناه ان نفي الكذب
منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي
بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو ونسيان وهذا الذي قصد
صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك وسعيت
انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود ساع وقد وقع خطا منه في فاعله
فتقصد ازالة الخطا بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور
السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو ونسيان اي في الفاعل صح
وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص
البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد
في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو والنسيان ما لا يزيدك النظر فيه

الا التعجب والتحير وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء من
غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
لتفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف
ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك
فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك
انا سعيت انما يستعمل لرد خطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته
لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او
باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف
ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك
لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير
على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمسامحة كان تجوزا
والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من
المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن
الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على
منكر افاد البناء او التقديم على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل
جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال
الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون
الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ
وههنا النكرة ان تكون لواحد من جنس فيقع القصد بها تارة
الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر
جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما

كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظ ولا بل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص
الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس
طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم كلام المصنف اذا بني الفعل على منكر ظاهر
فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر
والبناء على المعرف بل اشار في مواضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر
ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان لا يقصد به الجنس والواحد كما في التخصيص
ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر
السكاكي على ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد
يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا
مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكر المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو
الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم واشباههما مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي
انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان
مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو
للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما
لا يليه وصرح باقتران الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف مجهول على
الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك ومن اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال
التقديم يفيد الاختصاص مشترطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه

اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت
فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ
تاكيدا للفاعل واي الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان
انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما
بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز
ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما ستذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون
نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب
ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان
جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى
قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول
بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل
له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى
تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح
وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد
فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه
اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه لا منع من التخصيص
مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم
شر اهر ذا ناب فاما ان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع
ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ هو مخبر للكلب لا بخيره ولا بغيره

واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير
من مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند
القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه
حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه
وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم او
التهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح
قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي شر عظيم فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع
انما يمنع من تخصيص الجنس او الفرد فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا
بمجرد جعله نكرة مختصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة
قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل
ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة
الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد
كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدا اولا دفع لهذا الا بان يقال انه اشترط
اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفادا من التقديم
بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه
فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا ايدل على هذا
انه قال بالتخصيص الحصري في قولنا ما ضربت اكبر اخويك وهو في معنى ما ضربت
اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل
اللفظي والمعنوي كالبدل والتاكيد سواء في امتناع التقديم ما بقيا على
حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى

واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واما ما كان فتجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل
الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله
والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام
فاعلا واما اذا جعل مبتدا او اقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون
الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر
في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا
ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع
كالتاكيد في قوله • جئت بها قبل المحاق بليلة • فكان محاقا كله ذلك الشهر •
فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام
على وجه • حيث المجاسة • ولو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم
من شدة الكمد • ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه • قبر بسنجار او قبر على قهد •
فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت
وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة
فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا
شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان
للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على
الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل
وهو التباس بالمبتدا قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر
فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان
لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم

فيكون

فيكون شاذا ومحمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم فيعنيه
تقديم التابع على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر
النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه
في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل اما تقديم التاكيد والبدل
في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا لانتفاء التخصيص
في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصول التخصيص بغيره اي بغير
تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير
والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب
للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه
البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا لا يقال التنكير انما يدل على
النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول
قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف يمتنع تقدير التقديم فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرفة
وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب
انه انما يجب التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن
ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امراة او
لا رجلان ثم لا لامتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا
قال الشيخ عبد القاهر قدم الشر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير
ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير
مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره
لان قائم لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم
اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله ويشبهه اي يشبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير

بالخالي عنه من جهة عدم تغيّره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام
وانت غلام وهو غلام قد يصحف قوله وشبهه مخففا ونظن انه اسم منصوب على انه
مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير بمعنى ان
قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال
التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من
التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون
اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول
فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة
لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء
حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم وتحاصل انه لما كان
متضمنا للضمير وشبيها بالخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا
من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء
فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قام من زيد قائم مبنيا على شبهه بالخالي
لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل
بعينه والفعل لا يستتر عند الاسناد الى الظاهر قلت جعل تابعا للمسند الى الضمير
وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف
ابوه اي جعل تابعا للعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم
بانه مفرد مثله وقال الشارح معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند
الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام
ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب

وسلالم

مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الاكبر
حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن
اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن هو مماثل ومن هو على
اخص اوصافه او نفي عنه والمراد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى
القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي
عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ
غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت
للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت
الانخداع للغير من غير قصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك
في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد
استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير
لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا يجود قوله • غيري جنى وانا المعاقب
فيكم • فكانني سبابة المتندم • فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان
غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام
ناشيا من غير ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم يناشئ من ذنب
كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية
ويلتزم فيه من فليتنبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما
اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوبة بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق
الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق
المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان

مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم يرجح لذلك الامر ولا شك انه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت
اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين تقديمهما ابدا على الفعل اذا قصد بهما
هذا المعنى وترى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا اشكالك او غيرك
رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه
ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما
لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول
وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتأخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم
ترجيح التأكيد على التأسيس وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا
لعموم النفي والتأخير مفيد النفي العموم لزم ترجيح التأكيد على التأسيس واللازم باطل
لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا
ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة ولكن
هذا القائل تمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان
السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة
التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما فيها فلان كيفية افراد
المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا منفصلا عنه

ولايمكن

قال الاولى كل عددي وان اتى ذكر مجموعي

ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب
والسلب وهكذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند
وجود الموضوع كما في هذه المادة وهكذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة
الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان
الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع لم يقم
بعض الانسان يعني انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما
صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق
نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان
في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود
الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة لان صدق السالبة
الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او
بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي
الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض
الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي حكم القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تأكيدا لا تأسيسا
فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فح يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن
كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى اخر لا لتأكيد المعنى الاول واما في صورة
التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم
وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم

نحو م

عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة
الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي
بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد
حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة في سياق النفي بلفظة كل وكل نكرة كذلك
مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو
النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات
كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل
انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل
ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل
للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة
احد هذين المعنيين عند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير
ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل
فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي
عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد
في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد والمفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون

اي على

اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد
الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ
اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم
كل انسان انما افاده حينئذ الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقويته
ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد
الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه
وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا
فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت
النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد
لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا
بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان
لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس
ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر وتحصيل ان لم يقم
انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين
كان حاصلا قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل
انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال
دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل
انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد
اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان
تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل

وفي قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيد لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وسيظهر مما ذكرتم بل الجواب
ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض
الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم
انسان هو القسم الاول فقط فاحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس ولو جعلنا لم يقم كل
انسان للنفي عن كل فرد لزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي
عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى
لم يكن حاصلا قبله فليتأمل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم
انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل واحد من افراد الموضوع ولا يقال سميناها مهملة باعتبار اهمال السور
اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم
ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع
اي لم يتبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية
هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا
لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ
التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء
يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا او القوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء
ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا
طرا او اجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات ومنها تجويز ان يكون جهة
القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه
في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب

تعميما

تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر
في تقدير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداة سواء كانت معمولة لاداة او لا وسواء (النفي ح)
كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة التميمية والحجازية
او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون
بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما بعيد لان
كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل
المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي
اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك
من الامثلة المذكورة او لم يقع نحو ما كل متمني المرء حاصلا فان خصصت التاخير
باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المتقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي
والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه
لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي
عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا
لان رتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت
بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي اذا لم تدخل اداة
النفي على فعل عامل في كل كما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة
النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما
فاعلا لفظا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد
لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها

او منفقدًا نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورًا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور

توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كان كل في المعنى فاعلا للفعل او للوصف الذي حمل عليها او عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم كتب وما كتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما اخذا انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كانوا وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع على قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر

ولا النسيان

ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال الشيخ في دلائل الاعجاز في اثبات هذا الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في ينصب كل هنا ما يكسر له وزنا ويقيم كلاما انه لم يات بشيء مما ادعت هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا فلا تقول جاني كلكم ولا ضربت كلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على سعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قبلها

ولا مررت بكلكم

ان يستعمل تاكيدا لما تقدمه مما لما اشتملت على ضميره لان معناهما افادة الشمول والاحاطة
في اجزاء ما اضيف اليه كما اضيف الى المضمر كانت جملة تتقدم ما ذكرناه في حكم المتقدم
الا انهم استعملوها مبتدا الان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي عليه فلذلك
يقال ان الامر كله بتقديم هذا الكلام ودانما خبره فلا اقتضاء المقام تقديم المسند ويجيء
هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله
مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى
الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة
تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم
الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام
او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن
ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال
ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا
الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل
المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع
لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر
كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولتقدم الابهام
المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد التزم هذا
الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان
لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم

ما بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله صح

غيره

واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام ما خبر مخصوص في اللفظ الا نادرا
وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم
الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا ولدفع لبس المخصوص بالفاعل
كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان والقصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر
ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة
وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث
ولم يسمع نحو هي الامير غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه
واما نحو عرض المص للنحو قولهم ربه رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن
سبع سموات فليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر
ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا
لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله
عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن
لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل
بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب
يطير وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير
الشان وهو مقتضى التزام ما خبر مخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الحطيئة ابو موسى
فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا
لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع
المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فالتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد
وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه
اي القران او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي

آخره ومن النجوم فلا نور ونطاق

او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام
رواق ۝ وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر
اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل وهو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل
متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته
بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل
تلقاه مرزوقا ۝ هذا الذي ترك الاوهام حائرة ۝ وصير العالم النحرير المتقن
من نحر العلم اتقنه زنديقا اي كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان
الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان
وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه
فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له
تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم
بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية
اي وللتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه اصلا
او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس
عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على
وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب
المسند اليه قول ابن دمينة تعاللت اي اظهرت العلة المرض كي اشجى كي احزن من
شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني

وما بك

وما بك علة تريد قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به لادعاء ان
قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع
موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو
قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره
اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب
المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع
وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال
والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير
المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية
داعي المامور من غيره اي غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح
الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوكل
عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال او الاستعطاف
اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا ۝ مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت لذاك اهل ۝ وان تطرد فمن يرحم سواكا ۝ حيث لم يقل انا العاصي
اتيتك على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة
ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس
اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته
حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي
وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان
انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية

فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشباه البيت من الالتفات منها انا زيد
وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا
ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او
ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا ليعفر خذ بيدي وفي التنزيل أأنت فعلت هذا بآلهتنا
يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك
نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على
اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر
ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن
ونحو قوله • يا من يعز علينا ان نفارقهم • وجداننا كل شيء بعدكم عدم • فانه لا التفات
في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى
ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما يقع
الى البعض الاوهام نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم
فليس بشيء قال المرزوقي في قوله • انا الذي سمتني امي حيدرة • كان القياس
ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار
عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى
لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا
اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا
وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا
فيمن قرأ بالغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع
ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته وهذا
اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون

الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل مطلق غير مختص بان يكون عن الحكاية
الى الغيبة فقط العبارة ادل تسامح ويحتمل ان يكون المعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة غير
مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اوفق
بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا
زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء
كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره
وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن مقتضى الظاهر كان ح
ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصود المص من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل
عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه
وقول صاحب الكشاف ويسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم
الثلثة كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع
وبرد من بكرها خص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان هذه
ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو
التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر
ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة
التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من الطرق
الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق
الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح وانما قلنا ذلك
لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم
والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه

موهم

قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر ويكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق
منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مخصص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده
من غير عكس كلي كما في قوله • تطاول ليلك بالاثمد • ونام الخلي ولم ترقد • وبات
وباتت له ليلة • كليلة ذي العائر الارمد • وذلك من نبأ جاءني • وخبرته عن ابي
الاسود • وفي الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي
غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات
في البيت الا الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات
الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات
في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون
احدها في بات والاخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب
في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك
باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب والثالث
في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيه التفاتات على
مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل
واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات
قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم
في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله
تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من
بعد ذلكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفسه حتى يكون المعبر عنه

واحدا

واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد الذي المخاطبون والمعنى
وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت
ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر
يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وعند الخطاب
مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني وقد يقطع المنصف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وقد اشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي
وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان
واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا
فلا يتحقق اختلاف منه وبين غيره ثم التحقيق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون
وجاءني من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ
ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله • بأي نواحي
الارض ابغي وصالكم • وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو • ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن
عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي
معنى طروب في الحسان ان له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولي
الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى
فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب
وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات
اخر من الغيبة الى الخطاب وفي قوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد

تعظيما للمخاطب وتواضعا للمتكلم

وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي وعادت يجوز ان يكون على
من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت
عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه
مكان فساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر
الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا
كقوله تعالى اياك نعبد فان قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من جنب النظام
فهو بمنزلة المخاطب لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير
نعم بالله ليس نهرك • ومن عند الخليفة بالنجاح • اغثني يا فداك ابي وامي • بسيب منك
انك ذو ارتياح • فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته
والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور بقول ابي العلاء
هل تزجرنكم رسالة مرسل • ام ليس ينفع في اولاك الوك • فيه التفات
عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه
اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه
لان المخاطب بقوله تزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين
اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء
او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا
صرف الله قلوبهم • وفي كلامهم فضل الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير
متى كان الخيام بذي طلوح • سقيت الغيث ايتها الخيام • اتنسى يوم تصقل
عارضيها • بفرع بشامة سقي البشام • والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع
اختلج شيئا فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى المقصود كقول ابن

ميادة

ميادة • فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة • ولا وصله يصفو لنا فنكارمه • كأنه لما
قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة ووجه
اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب
كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر
ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون
لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة
الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه
محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك
الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة
تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك
للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى
على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب
ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال
خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك
الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان
الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة
والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة
ليتلائم الكلام وتكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا
اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءة على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا

الذي ذكره المص جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف مروانه لما ذكر الحقيق بالحمد
واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثنا والعبادة
فالتفت وخوطب لك المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب
ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب
ادخل في التميز واعرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز للشعور بالعلية
ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه
والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد بالعبادة فكلما اجرى
عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم
والماله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس
بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من
هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن ساير الذوات
حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة
وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه
ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن من
مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه
على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو
بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج
متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب

مثل قول

المعلوم

مثل قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب
بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض
الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد
الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير
اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد جدير بان يصفد بان يعطي المال
ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفدته وقال الحجاج
له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا
فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل
بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير
الاولى بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي
مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ
ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان
الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس
امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها
وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب
لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض
كقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين
واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف
تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما
فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد ومنه

اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه
نحو ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الارض بمعنى يصعق وكذا
فى بعض النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تعالى
اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين
لواقع ونحوه التعبير باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع له الناس
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى
الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون
بمعنى الماضى والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان
دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة
اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا نسلم
فان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة
وكذا الماضى عند الاكثرين فنزل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع
للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله ان الدين لواقع
وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس
لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى
الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اى ومن
خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر
مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان
يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدا
نكرة وما هو فى موضع الخبر معرفة كقوله • قفى قبل التفرق يا ضباعا • ولا يك
موقف منك الوداعا • اى لا يك موقف الوداع موقفا منك وثانيهما

الكون

ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو
عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه
هنا ما يكون له ادراك وميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة
فى الراس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع
مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك
بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما
قوله • فانك لا تبالى بعد حول • اظبى كان امك ام حمار • اى ذهب التعدد من الناس
واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالى انسان منهم اهجينا
كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبى مرفوع بكان المقدر
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما فى قوله
ولا يك موقف منك الوداعا وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة
بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود والمذكور
بعد الهمزة هو ظبى لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام ويحتمل ان ظبى مبتدا
وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل فى الدار ام امرأة
وحمار عطف على ظبى لان دخول الهمزة فى الاسم اكثر من ان يحصى ويجيئ فى الاستفهام
حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فح لا قلب
من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان ابوك
نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه فى الاصل هو الام والمعنى اعلى ظبيا
كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا
فافهم وقبله اى القلب السكاكى مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة
ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتى فى المحاورات وفى الاشعار

وفي التنزيل ﴿وَرَدَّهُ غَيْرُهُ﴾ اي غير السكاكي ﴿مُطْلَقًا﴾ بحيث ﴿ان تضمن اعتبارًا لطيفًا﴾ غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف ﴿قُبِلَ كَقَوْلِهِ﴾ اي قول رؤبة ﴿وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ﴾ متلونة بالغبرة ﴿ارْجَاؤُهُ﴾ اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورًا ﴿كَاَنَّ لَوْنَ اَرْضِهِ سَمَاؤُهُ﴾ وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله ﴿اي لونها﴾ فالمطلع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه ﴿وفي القلب﴾ من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ في الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة ﴿وَاِلَّا﴾ اي وان لم يتضمن اعتبارًا لطيفًا ﴿رُدَّ﴾ لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود ﴿كقوله﴾ اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها ﴿كَمَا طَيَّنْتَ﴾ من طينت السطح ﴿بِالْفَدَنِ﴾ اي القصر ﴿السِّيَاعَا﴾ اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده • امرت بها الرجال ليأخذوها • ونحن نظن ان لن تستطاعا • ولقايل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون اَدخل في الرد كقوله • ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب • جذع البصيرة قارح الاقدام • والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف

اد

المقصود

بل فيه ايهام العكس واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم ولان فحوى كلامه الدالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه لما فيه من تبتير النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا تنافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد بلغت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبد لي في الاقتحام ندم ولا غلب في اختياري التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي

الباب الثالث ﴿احوال المسند﴾

﴿اما تركه فلما مر﴾ في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية

احوال المسند

[illegible]

اقوى

للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه
فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم
اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك
ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي • ومن يك امسى
بالمدينة رحله • فاني وقيار بها لغريب • في الاساس الاثاث رحله اي في منزله وماواه
وقيار اسم جمل له لفظ البيت خبر معناه التحسر على الغربة والتوجع على الكربة وحذف
المسند من الثاني اي المعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز
عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون
قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل
اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما
العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما
خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف
على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك ههنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم
وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب
كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز
ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى
فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من
ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر
وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون الاية وقال الصابئون مبتدا وهو

مع خبره

مع خبره محذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى خبره لا محل لها من
الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين
ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن
بغيرهم ومنها ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض (اي راضون) والراي مختلف (خبر عن الثاني لانه مفرد) نص صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله • رماني بامر كنت منه
ووالدي • بريئا ومن اجل الطوي رماني • على ان بريئا خبر لوالدي وخبر كنت
محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي
مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله • فيا قبر معن كيف واريت
جوده • وقد كان منه البر والبحر مترعا • ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير التاخير
والمعنى كان البر منه مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم
العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير وانما قدم لفرط
الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي
ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا
كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك
فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي
موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود
واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل
على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على
ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي
يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف

[illegible]

حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل فى اذا هو
فاجأت فح يكون مفعولا به لا ظرفا وتجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فح لا يكون
مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اى
فبالمكان زيد والتزم تقديمه لتشابههما اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت
فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اى قول الاعشى
ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب
ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا فى الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا
والسفر الرفاق قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف
المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى الاقوى
الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى نحو ان مالا وان ولدا
وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا
وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها
الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعنى المحافظة
على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان
عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعنى على هذا الاسلوب الذى هو حذف خبر ان المكررة
ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن
رحمة ربى تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعنى
الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف
ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود
من الاتيان بهذا النظائر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو
انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيد ايضا

على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة
ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف
هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص
وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر
برز الكلام فى صورة المبتدا والخبر يعنى كما ان قولنا انا سعيت فى حاجتك وهو
مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله فى الصورة فالعجب
ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا
ليس بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح فى مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى
فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اى فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه
اى فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه
الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام
للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه
فى الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا
يوافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا
وليس على خصوص حذف الخبر اعنى اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفى هذا نظر لان وجود
القرينة شرط الحذف فح لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب
الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا
المعنى بسهولة ورجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل فى المبتدا التعريف فحمل الكلام
على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم

من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وتقبس المعنى على هذا ابل على انه اجمل
من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اى لا تقولوا
لنا او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا
الله والمسيح وامه ثلثة اى مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد
الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب
المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك
ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج عن
الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا اوليت ام والهمزة جملتين مشتركتين
في احد الجزئين اعني المسند اليه والمسند وتقدر على ايقاع مفرد بعدهما نحو اقام زيد
ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او ام عندك
عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعدهما وهو اقرب
الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول
الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعليتين
المشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد
له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان يكون
منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم **ولا بد للمحذوف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال**
محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف
المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن
سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل
ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه

فعول

وقف

١٠٩

فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان
تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال
جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان
السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم ويجاب ان حمل الكلام
على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية
كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محقق اى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر **نحو** قول ضرار بن
نهشل في مرثية يزيد بن نهشل **ليبك يزيد** كانه قيل من يبكيه فقال **ضارع** اى يبكيه ضارع
اى ذليل **لخصومة** متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه
رائحة الفعل اى يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء
وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه **ومختبط مما تطيح الطوائح** المختبط الذي
يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوائح واطاحته
الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى
سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد
وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة وذلك لان الحائل
وفضله اى فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع
المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر **على خلافه** وهو ليبك
يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا **بتكرر الاسناد** اذ قد اسند الفعل
اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا
البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اى يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان كلا و

مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال
ان الاسناد اجمالا في السؤال لعده اعني من يكتبه لانه سؤال عن تعيين الفاعل
المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا
وواحد تفصيلا او بوقوع نحو زيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا انتصب
على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي
بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب
يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام
الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو زيد وجعله فضلة يوهم ان
الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق
الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه
فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر
هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض
بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم
هذا بعد قوله اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند
اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب
من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسيل سيفه وبطش يده ونحو
ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند والتعجب
المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير
سببي مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه وهو مفيدا

للتقوى

للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب
من زيد قام في اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة تقوى الحكم معناه مع عدم قصد
نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرر نحو عرفت
عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم في الاصطلاح
هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام واعلم انه يجعل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به
لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما
انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة
التقوى اخص من عدم قصد التقوى واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت
عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد له مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما
في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ودفع قوله غير سببي هو الفعلي في عبارة
المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به
بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان
كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت
الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي
لانا نقطع بان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق
وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ فظاهر انه لم يحكم بثبوت
منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او
بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت
له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد
ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية

ذكرنا بوجه

واذا كان مجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوى
يقتضى افراده وما ذكره الفاضل فى شرح المفتاح متمهنا ان المسند فى زيد منطلق ابوه
فعلى بخلافه فى زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند فى زيد منطلق ابوه هو منطلق
بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به فى زيد منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق
مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكى
ان المسند فى زيد منطلق ابوه ليس بفعلى كما انه ليس بسببى والا كان المناسب
ان يورد فى الفعلى مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان
مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور فى قسم النحو
من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلى ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببى وعلى هذا
كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به وفى الجملة عبارة
المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلى امثلة منها نحو اكرم من البر
بستين وفى الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين
واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند فى المثالين جملة
ويحصل التقوى لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شيء واشار الفاضل فى الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبنى على ان الظرف
مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثانى مبنى على مذهب الاخفش والكوفيين حيث
لم يشترطوا فى عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره
استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك
خبط ولم يقصد السكاكى الا ذكر امثلة المسند الفعلى ايضا كالتقييد مفردا كان او جملة
ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته

واعرضه

واعراضه فيكون التمثيل ضايعا ولذا تركه المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد
ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوى الحكم يذكر فى تقديم المسند فلو كان قصده ههنا الى امثلة
لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه فى ضابط
الافراد ذكر الفعلى وذكر التقوى فتوسط امثلة الافراد بين تفسيريهما لا يكون
مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد
بالسببى نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة
الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على مبتدا بعائد
بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه
لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم
لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به
وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد كتب سيح فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من
ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند
السببى هو مجموع الجملة التى وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم
المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذى بنى عليه ذلك المسند اى جعل خبرا عنه او منتف
عنه مطلوب التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما
او تعليق نفى عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده بالاثبات
او بالنفى فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفى لكون ما بعد ذلك
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق
مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا اعنى ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بنى منطلق عليه
لان معناه ما جعل مبتداء واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه

او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبنى على شىء لما عرفت
من تفسيره والثانى نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو وبالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند
السببى قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند
وقد توهم بعضهم ان المسند السببى هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف
على قوله اذا كان فى قوله واما حالة المقتضية لكونه جملة فهى اذا اريد تقوى الحكم او
اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان
المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا فى موضع الالتباس مع رعاية
فى الاقرب الذى لا التباس فيه اعنى قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح
ان المسند السببى فى زيد ابوه منطلق هو منطلق وفى عمرو ضرب اخوه هو ضرب
وانه قد يكون مفردا كما فى هند بن الشالبين وقد يكون جملة كما فى قولنا زيد ابوه انطلق
وقد وقع فى كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببى يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه
انه اذا كان فى الكلام مسند سببى يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق
لما مر من ان المسند السببى لا يكون الا فى جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ويمكن ان يقال
ان فى قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عايد الى المسند السببى او الى
قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند سببى يكون اذا كان مفهوم المسند كذا
او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا او يكون المسند السببى هو المأخوذ
من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا اولا واما كونه اى كون المسند فعلا فللتقييد للمسند
باحد الازمنة الثلاثة اعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمان تكلمك والمستقبل
وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى
واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلى والحال ان بعض صلوته

ماض

ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتعاقبة
واقعة فى الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم مثل الآن او غدا فانه يحتاج
الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه
مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان الذى هو جزء مفهوم الفعل وتجدد جزء
وحدوثه يقتضى تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع
اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اى قول طريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ
هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون
وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذى تعرف به
وعرف يتوسم اى يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا
ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعنى ان لى على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ
طلبنى الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اى عدم التقييد المذكور وافادة
التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما فى مقام المدح
والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف
الدرهم المضروب صرتنا هو مجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى ان
الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر
المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغى ان يكون بالاسم وان كان
الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغى ان يكون بالفعل وقال ايضا
موضوع الاسم على ان يثبت به الشىء للشىء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث
شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا
كما فى زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فلانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق
ان الانطلاق يحصل منه جزأ فجزأ وهو يزاوله ويزجيه وقولنا فى زيد يقوم انه بمنزلة

زيد قايم لا يقتضي استوا المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا
واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به
او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثنا فلتربية الفائدة وتقويتها
لان ازدياد التقييد يوجب ازديادا بخصوص وهو يوجب ازديادا والبعد الموجب
لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان
مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد
بدون الخبر ليكون الخبر لتربية اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد
في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل
زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق
في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله ذا تثبيته
على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة
بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول
والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي حصول
بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى
في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون
هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي
من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان
الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب
ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده
اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات
تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه

من التفصيل

من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا
الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك
ان تكرمني اكرمك بمنزلة اكرمك وقت اكرامك اياي فلا يخرج الكلام بتقييده
بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان
خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك
وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه
وقت مجيئه فنقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة
بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث
تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان
الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه
فلا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره ائمة العلام من ان
مراده ان الجملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي
نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن
لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب
ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فيقصد منه وتخليط لكلام
اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية
مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق
والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان
كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل للصدق والكذب وكذا قولنا
فالنهار موجود عنده وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو
انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا

اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم
الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا
قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار
محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان
الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق
على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار ح وكذبها بعدمها واما عند
المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم
القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية
واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها
قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها
مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها
ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهوم عندهم ان وجود
النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار
موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده
بمفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا
الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا فان واذا
ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط
في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد

المتكلم

المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب
من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت
كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا
عدم الجزم بلا وقوعه كذا ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما
يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض المص له قلت
لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما
في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط
وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما
فليتامل ولذا قال في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل
اتكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بلا وقوع
وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي مستعملة
في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم بها ههنا انما هو بلا وقوع
الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه
ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد نبها الشارح
الفاضل ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك
اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان
الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به
في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع
في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع
نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان
بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب

الماضي الى معنى الاستقبال مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم
موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي مختصة بنا ونحن
مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي
يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين
جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة
المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس
اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليه
وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في
كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة
جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما اذا قصد به النوع
كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله
وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول انما
هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او في
فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول
الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل
الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم
حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص
قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب
المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى
لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور
فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون
اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى

اي هذه ح

الحسنة المطلقة ح

حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد المقطوع بها كثرة وقوع
واتساعا ولهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه
ادل على فضله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها
ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل
السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد به العهد على
مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر
في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة
دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة
الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه ولهذا
يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق
البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة
وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة
المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين
يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات
ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم
معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى
استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم
الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه
على الكثير فانه قد يغتفر الاول دون الثاني واما
لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون الحسنة واقعة
موجودة فتوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم
وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا

الله تعالى ح

استبعادهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولاً اولياً
ولزم من ترك التنكير على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوة
وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع (يكون ممتنعا)
فدخول اذا عليها لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقتضى وح يظهر فساد ما قيل
انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام
لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول
بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد
الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها
عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى
كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير
تعيين بعض ولهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة
والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ
المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة
المطلقة ولهذا اي نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت
قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى
فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله واذا مسه الشر
فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ
المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل
والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق
وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان
مساس قدر يسير من الضر بمثابة انما يكون في حكم المقطوع

به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المذكور
عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه
فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر
يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم
بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل
العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان
كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت
ليلتك فتقول ان يطلع الصبح ونبقض الليل افعل كذا فتتجاهل
تولها وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن
يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي لتنزيل المخاطب
العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك
لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه
لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على
الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن
اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال
لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك
نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القران وما
فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض
او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط
وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان
لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا

المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات
لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الارتياب مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب اقتضاء المقام لا يقال
المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى
ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من انه
يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع
بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار
لانا نقول ان المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه على
سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال
ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم
به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق
واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير
اي ان حصلوا دينا اخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد
اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر
علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي
حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق
بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام
قطعي الحصول بالنسبة الى بعض وغير قطعي بالنسبة الى اخر فتقول
للجميع ان قمتم كان كذا كان تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون
منهم على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب

مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ
على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على
سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من اصله وهو الايات
الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق
وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور
وارد هنا لان عدم الشرط ح يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال
ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو
محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث
الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ
وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا يقلب كان الى معنى الاستقبال
وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل
الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه
قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث
المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا
الزمان الماضي وبذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما
ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان
الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره
العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط
ماضيا قدر كان ليستقيم المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا
قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم

معنى صح

ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام
وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال
غُلّب على المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز
منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع
باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور
ثمة والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث
بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على
طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عُدّت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت
مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل
ان لا تكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من
القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه
لان الوضع مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وبكتبه وكانت من
المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير
عايد الى القوم ولفظ لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكنه في
المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة
ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما وما اشبه
ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان يجعل
الاخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا

غير المرتابين قطعا صح

بحث التغليب

وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب
على المونث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل
لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر
بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور
خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم
فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسمى بزيد فلا يطلق قرآن على
الطهر والحيض لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع باب التغليب من
المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع
للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث
اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والاتية
ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم
بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه
جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان
ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا
ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم
قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على

المخاطب والغايب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب
المخاطب على الغايب نحو انت وزيد فعلتما وانتم والقوم فعلتم قال الله تعالى
وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت
يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب
من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب بكلام واحد
اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى
فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا اي جزاؤهم وجزاؤك
وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم الاولى صح
تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب
اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق
بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق
اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد
تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم
من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم
ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام
ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام
في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل عطف تفسير فهو كالمنبع هذا صح
والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين
والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والا لما

صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب
وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء
ففي لفظ يذرؤكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم
واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل
الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لانا لو فرضنا اظهار القدرة
وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها
الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ
لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها
ازواجا لتبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير
وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو
جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد
كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه
وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله
وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع
بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي
لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا **ولكونهما** تعليلا لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول
امره معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما ذكر تعليله
بعده اي ولكون ان واذا **للتعليق** اي هو حصول مضمون الجزاء
بغيره يعني مضمون الشرط **في الاستقبال** متعلق بقوله بغيره على معنى

جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان
يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال
الا يرى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية
على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل
من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر
لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول
الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء
يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي
لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط
فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا
احترازا
يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن
مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة
الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال حتى انه قلنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس
معناه ان تعتد باكرامك اياي فاعتد باكرامي امس وقوله وان
يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد
كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا وقدر
ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض
الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا وقد يستعمل ان في غير الاستقبال

لكن ح — لا ح الآن — اياك ح

قياسا

قياسا اذا كان الشرط لفظا كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا اي وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان
كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غيره ذلك قليلا
كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر
فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن
صدورها فقد الهبت وجدا نفوس رجال لظهور ان المعنى
على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا
جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا
امنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة
في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء
او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذلك جميع
ما عطف بعده لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه
يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل
او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن
العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار
الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي

الى ذلك الطالب **حاصلا** فيعبر عنه بلفظ الماضي **وعليه** اي على
اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم
على البغاء **ان اردن تحصنا** جيء بلفظ الماضي لالة على توفر الرغبة
في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن
التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال
بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف
عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ
اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو
المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم
بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن
معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى
ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان
كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر
بالعكس لان الشرط النحوي ملزوم والجزاء لازم الثاني انه ﻓﻲ الغالب صح
لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند
انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته
في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة
فالمولى احق بارادتها اولان الاية نزلت فيمن يردن التحصن
ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم
الاكراه او الطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن

ينتفي حرمة الاكراه او طلب كف الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه
لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن
الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية
تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر الى مفهوم المخالفة لكن نظراً صح
الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع **قال السكاكي**
او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض
بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك
والى الذين من قبلك **لئن اشركت ليحبطن عملك** فالخطاب لمحمد صلى الله
عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا
للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك
احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى
للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء و
الضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم **ونظيره**
اي نظير لئن اشركت **في التعريض** لا في استعمال الماضي مقام
المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى **وما لي لا اعبد الذي**
فطرني واليه ترجعون اي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون
اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقال واليه
ارجع **ووجه حسنه** اي حسن هذا التعريض **اسماع المتكلم المخاطبين**
اي الذين هم اعداؤه **الحق على وجه لا يزيد** ذلك الوجه **غضبهم**

وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الي الباطل ويعين عطف
علي قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني علي وجه يعين
علي قبوله اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في محاض
النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمي هذا النوع من
الكلام المنصف لان كل من سمعه قال المخاطب قد انصفك المتكلم به
او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب
ويسمي ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الي الاذعان والتسليم وهو من
لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله (في التنزيل صح)
تعالي ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم
اعداء اي خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي
بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا
عن دينكم لتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال وقد ذكر في موضع
جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الي لفظ
الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في
الكشاف ان الغرض منه الدلالة علي انهم ودوا قبل كل شيء كفر المومنين
وارتدادهم لانهم يريدون ان تلحق بهم مضار الدنيا والدين و
اسبق المضار عندهم ان يرتدوا المومنين كفارا لعلمهم بان الدين
اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو
المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا للمصادقتهم
والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمل لزوم الاولين لها اعني كونهم
اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة

اليهما

اليهما لان ودادتهم لكفر المومنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من
كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمومنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة
المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي
والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدي المصادفة بتذكر ما بينهم من
القرابة والمعارفة وبما نشأوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح
واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان
كان ممكنا لكن لا يخفي انه ابعد واخفي فان قلت اذا عطف شيء (محتملا صح)
علي جواب الشرط فهو علي وجهين احدهما ان يتصور وجوه كل
من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك
واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف علي المعطوف عليه نحو ان
رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعني علي كلامين اي اذا
رجع استاذنت خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان (واذا استاذنت صح)
من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يصح
ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة
الكفر بالشرط فايدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاوجه
ان يكون قوله وودوا عطفا علي الجملة الشرطية لا علي الجزاء
فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالي
وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطفا علي مجموع (لا ينصرون صح)
الشرط والجزاء وقال الله تعالي وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو
انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية علي قالوا قلت الظاهر
انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء

مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم
اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لا يقال ان الاية
نزلت في حاطب بن بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم ابي صح
باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم
كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر بكونهم واما
اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ تتحقق العداوة وبسط
الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما
يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق
والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم عنه ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول الطريق صح
مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء
الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع
بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني
لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء المخاطب ففيها
اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع
الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع
وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف
المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك
بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم
بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه

ممتنع

ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف
نبه الشيخ السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متقني كتابه
نعم لو هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة
هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان
الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع
النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم
الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان
هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول
سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون
لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم
من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب اخر
فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين
ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء
او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار
موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم
والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس

فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون
الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع
الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في
القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع
المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان
حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس
بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه
غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني
حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او
اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية
انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة
انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير
التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى ان قولهم
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه
ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان
عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلا المعري
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم ٭ رعايا ولكن ما لهن دوام ٭
الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها ٭ لطارت ولكنه لم يطر ٭

اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل
واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة
على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا
صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم
بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج
ما هي لانهم يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم
بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء
تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق
واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه
غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا ظاهرا فان قيل لا يصح ما ذكرتم
من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عم نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي
النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان
قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في
جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق

باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود
الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو
اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه
او مختلفين نحو ولو انما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده (من بعده) سبعة
ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي
هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد
لزومه له فوجوده عند نقيض هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل
لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك
يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده
اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو الداخلة على النفي فان
قيل هل يجوز ان تكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير
انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف
مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف
ثابتا وكذا يقدر الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت
الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط
غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط
والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك
اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني
لاكرمتك هو نفس الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلما له دخل في لزوم شيء
لشيء او بثبوته لم يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك
الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي

اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء
المنفي غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف
الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم
الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه اذا اعتبر الارتباط بالشرط
في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنى في لو اهنتني لاثنيت
عليك ثناء مرتبطا باهانتي فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون
المعنى لو لم يخف الله ~~فلا نسلم ان النفي عام بل يعني لو لم يخف الله~~
لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف وح يجوز ان يكون انتفاؤه
بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم
يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا
واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل
انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
وهذا مح لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل
الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون
كلية ولو سلم فانما تنتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم
فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم
والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم تستعمل
في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى منه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لم
يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى
انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل

يُركَّب القياس لا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرًا
لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم
بالخير فيهم ثم ابتدا بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم
يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف
على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكر واقول يجوز ان يكون
التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو
الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك
الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق
الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم
قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرًا
لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا
كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل
المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة وليس خيرا فيه واما قوله تعالى
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله
لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا في صورة رجل فكيف اذا كان
انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفا الشرط والجزا اي
لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك الملك في صورة
رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي
في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي
والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية
الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع

قلت ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واتي اباي بكم الامم يوم
القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلا لو وضعت في دجلة الهام
لم تغن من الجرع الا والقلوب خوال يصف تاسفه على مفارقة بغداد
وشوق ركايبه الي ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدًا
الى ان وضع ركايبه الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه لكن
وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضا
رع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو قعتم في الجهد والهلاك
لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار
عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم رأي في امر
كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله
يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ
بهم بلفظ اسم الفاعل قصدًا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا
بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال
الهوان والحقارة وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه
النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل
ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون
المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف
لما ذكر في شرح المفتاح من ان المعنى امتناع عنتكم باستمرار امتناعه
عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا
الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع
يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار

جمع الهامة وهي الراس
قوله يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوق ركايبه
الى ماء دجلة كانه لم ينظر في القصيدة وابياتها
يراجع ايضا نسخ السقط فان المكتوب فيها في صدر
وقال ببغداد من الطويل ومطلعها طربن لضوء البارق
المتعالي ببغداد وهنا ما لهن وما لي ثم قال
تمنت قويقا والصراة حيالها تراب لها من اينق
وجمال وقويق نهر على باب حلب والصراة نهر ببغداد
ومن جملة ابياتها يا برق ليس بالكرخ داري وانما
رماني اليه الدهر منذ ليال فهل فيك من ماء المعرة قطرة
تغيث بها ظمآن ليس بسال ومعنى البيت ان الابل لو

المراد من الاستمرار الاستمرار التجددي لا الثبوتي الذي
هو ان يكون الشيء مستمرا في الزمان كله والتجددي
ان يكون افراد ذلك الشيء متعاقبة اي موجودة
على التعاقب وهذا ما يفيده المضارع شرح مفتاح

لامتناع قلنا الظاهر هو الاول وللثاني ايضا وجه لانه كما ان
المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار
النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال
كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت
عليها حرف النفي تكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت
ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا
على ابلغ وجه واكده وان قلنا ما زيدا ضربت وما مررت بزيد
لاختصاص النفي لا النفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي تفيد
الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم و دخول لو على المضارع
في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من يتاتى منه الرؤية
اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها
اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك
وقفته على كذا اذا فهمته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا
وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة
الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره
وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه
بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في
المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق
فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال
ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره

فالمضارع

فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب
التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته لرأيت
امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب
للنبي عليه السلام ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني تدخل
على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم
ابن السراج وابن علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي
في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فنحو
ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف
لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة ليود
والفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا
تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وترك النظم وربما ههنا
لتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان
وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق
كما نقلوا قد اذا دخل على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول
يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية
لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف
بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما
من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدري

ولو رأيته صح

لمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على
النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة
رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم
متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا
بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي الباهر
اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السما والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على
الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ
المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا
فيما يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في
الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان
الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني
حوادث لو بقيت الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول
عن عدم الثبوت اي جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى
ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات
المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع
الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر
والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر

تنكير المسند

ويدخل

ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل
عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم
انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف
او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح
او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب
تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سوا قلنا
يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف
منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما
مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة
اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا نحو ما
ذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا
في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبر له
واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا
بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام
الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة
في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل
والثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على
ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم
بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما
في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا
يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة

بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي
العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط
لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل
على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني
فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا
لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء
يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب
كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف
نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص
توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من
المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل
لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل
لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للاسم
الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار
الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست
كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد
الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة
على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل
ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون
من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص
الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا واما تركه اي ترك تخصيص
بالوصف ونحوه

المسند

المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند
لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على
امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة
الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس
في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية
بامر آخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه
في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان
نحو الراكب هو المنطلق او مختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله
بامر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم
ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول
بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري
فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل
بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم اذ
لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد
فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مفيد من
غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي ولافادة السامع
لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر مثله وفي هذا
اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا
للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو
انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع

قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد
من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد
اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير معروفا
باعتبار تعريفي العهد والجنس وفي هذا تمهيد لما سيجئ من بحث
القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا
براء من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو بمعنى
ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك
هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب
اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية
المربي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية
حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان
كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان
بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه ولهذا يشعر لفظ الايضاح
لكن قوله بامر معلوم على الحكم عليه يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية
الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره
النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول
غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا الغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد
ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه
قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف
باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ

الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال
لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون
معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع
الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو
عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في
التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف
السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفين
لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف
الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخر يجب ان
تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف
الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب
ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه
واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت
زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان
تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح
في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب
ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب
ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف
زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق
المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت
ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين وتقول

انطلاق صح

من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق ولهذا يظهر
ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه
اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل
زيد التايب محل نظر ودل على ما ذكرنا ساير طرق التعريف و
الثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا
اي قصرا تحقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه
او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكمال فيه اي لكمال
ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل
في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة
عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة
الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد
والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر
الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها
في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال للام الجنس فالامر
ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة
الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس الحقيقي فهو يفيد ان زيدا
وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان
المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين
في الوجود الخارجي على الاخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير
والشجاع الا بصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت
هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قايم مثلا فانهما

متحدان

متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقايم على
غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول مفهوم فرد من افراد الانسان
والقايم ولا يلزم من اتحاده لزيد اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية
به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه
على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل
ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان
الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير
الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان
غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم
في العرب والامام من قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق
عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه
في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف
بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف
بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة ولهذا يظهر
ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه
لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير
وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب
بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا
كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده
بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر
تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو الساير راكبا وهو الوفي

حين لا يمن احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة المائة مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيره وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة فهو بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلايل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا مانت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان ساير المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تعمد واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا ابهام للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثل في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظه قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شي

معنى

الى محبته

آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون المقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلايل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا بنافي القول بكونه اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هو للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يتصل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وجعل الاسم متعلقا للابتداء

تقدم اوتاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت اوتاخرت
لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل
لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا
به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هو المنسوب اليها
والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون
زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص
الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى
الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط
في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه
ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص
بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا
الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل
واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويل
بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند
جملة قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان
تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب
ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون
ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل
الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت
الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد

منهم

عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا يرى ان الظرف في نحو اين
زيد واني لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل
زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف
فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال
ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب
من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل
به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا
الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما
حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها
للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي
الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا
ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة
اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى
به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت
زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة
له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس
وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام

لكونه مبتدأ صح

حيث الجملة علقت على المبتدا بعامد بشرط ان لا يكون ذلك العامد مسندا اليه في تلك الجملة

بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والمقدمة فان ذلك
يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيختلف فيه نحو زيد
ضربته وزيد مررت به وما اشبهه فان قلت هب انه لم يتعرض
للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا مستغنيا
لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند
ههنا جملة كما قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرار الاسناد قطعا
فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك
حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير
لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص
كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا
ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المضمر انه يفيد التخصيص فقط
دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل
وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد وابين ثم العجيب انه صرح
بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه
بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص واسميتها
وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي
اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو
الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان
يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها قطعا في نحو الذي في الدار

اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان
الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف
هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت
او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة
والمص قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف
ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا
لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة
انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المص لا مع
ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة
الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف
في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف
مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم
المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه
على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه
مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف
خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه
ليس مقصورا عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور
الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة اعني الضمير او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف
بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول
مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم

الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصراً غير حقيقي
وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف
بكم لا يتصف بي وديني مقصور على الاتصاف بي لا يتصف بكم فهو من قصر
الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظيره ذكر ما ذكره
صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم
مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر
حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصوراً على الاتصاف بي ان لا
يتجاوزه الى غيري اصلاً وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول
وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص
هٰهنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز
الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي
ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون
القعود لان غيره لا يكون قائماً فلينظر الى ما هو في هذا الكلام
من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد
التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على
المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه
عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناءً
على انه يفيد اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب
الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب
ان يكون حقيقياً بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في
مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور

الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيص
اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ
النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه
خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام
خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي له همم لا منتهى
لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني
له على المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم
واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة في نحو في الدار
رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا
الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل
ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان
الالتباس باقٍ لجواز ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلاً منه
بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبراً ولانهم اتسعوا في الظروف
ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب
التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار
رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير
مخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا
ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن
الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة
فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب
وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل بسعدت بغرة
نحوه

وجهك الايام او التشويق الي ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن
وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس
الضحي وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعني صار مضيئا وفاعله هو
الدنيا والضمير العايد الي الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله
ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة
وبهايها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الي ضمير ثلاثة والدنيا
ظرف اي في الدنيا او مفعول به علي تضمين تشرق معني فعل متعد
وهو سهو شمس الضحي وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر وكما
يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم
نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهملهما المص اما الاول فلشهرة
امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية
ليست اعتبارا لطيفا بل هي للاعتبارات المذكورة بل هي المعني المقتضي
للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له علي ما مر في تقديم المسند اليه
ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة
افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لانه كلام يفتقر الي خبط
واشكال ويشتمل علي نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون
المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم
البتة علي ما يسند اليه في الدرجة الاولي وقوله في الدرجة الاولي
احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل
فيه يسند الي ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير
الي ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين

[illegible]

احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا
الي ضمير المبتدا فاسناد الفعل الي الضمير في الدرجة الاولي والي
المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل علي
عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الي نفسه فينعقد بينهما
حكم سوا كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا
للضمير صرفه ذلك الضمير الي المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة
وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الي المبتدا وانعقاد الحكم بينهما
متقدم علي الاسناد الي الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما
ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت
وزيد عرف اذا كان الي ضمير المبتدا في الدرجة الاولي علي ما
ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولي ويحكم
ان الفعل في كل منها متقدم علي ما اسند اليه في الدرجة الاولي وهل هذا
الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلاثة
اسانيد مترتبة في التقديم والتاخير اولها اسناد عرف الي زيد
بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الي المبتدا قبل عود الضمير
ممنوع وثانيها اسناده الي ضمير زيد وثالثها اسناده الي زيد
بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الي زيد يستدعي صرف
اسناده اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول علي الثاني فلان الاسناد
نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف علي شيء
اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله

فكما يتحقق الفعل سندا الي زيد لتحقق المسند والمسند اليه ثم اذا تحقق
الضمير انعقد بينهما حكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر
وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الي ضمير المبتدا مقدم على اسناده
الي المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام
وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الي المبتدا
بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده
الي الضمير والي المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض
فالمدعي ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما
اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرف ذلك الضمير
الي المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الي الضمير فقد
تناقض لانه جعله فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع
الاسنادين الاخرين ثلاثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد
في هذه الامثلة اسناد الفعل الي المبتدا بطريق القصد والمسند اليه
لهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله
في الدرجة الاولي بخلاف نحو عرف زيدا فان المسند اليه في الدرجة
الاولي فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض
صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الي ما بعده
من الضمير ابتداء الخ لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة
بقوله في الدرجة الاولي لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الي
الضمير والمطلوب اولية اسناده الي المبتدا فلا يكون لهذا الكلام
معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي

فان

فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الي المبتدا في الدرجة الاولي
هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان
نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد
والحدوث ثم انه تصدي لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك
كلاما قليل الجدوي وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه
الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولي بلا
واسطة شيء كاسناد الفعل الي الضمير في نحو قام والثاني الاسناد (زيد)
في الدرجة الثانية بواسطة شيء كاسناده الي المبتدا بتوسط الضمير
وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرف المبتدا الي نفسه محمول على القسم
الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الي المبتدا ثانيا محمول على الضرب
الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل
وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه فيه القول
بتحقق ثلاثة اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا
اسناد مجموع الفعل الي المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد
اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا
بد من بيان كيفية جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به
قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الي المبتدا ثانيا فانه
منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة
والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولي بما لا يكون بواسطة ومن العجب
انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط
ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقام ولم يره لا طبق
فهمه

(فيه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع التناقض من تحقيق الاسانيد الثلاثة)

[illegible]

حيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة
وتشفيا عما جري عليه وانما اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من
وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في كون المسند جملة فعلية
في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
وان زيد علم يفيد بمعونة التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل وحصل فالقول بان
كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن
الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبا
الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح
وقولي في الدرجة الاولي الي اخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسنا
في الدرجة الاولي انما هو اسناد الفعل الي الضمير لا الي المبتدا كما
زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه ذلك المبتدا
الي نفسه على اسناد مجرد الفعل الي المبتدا ليس ببعيد لانا لم نسلم
ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي عين اسناد الخبر لظهور ان
تقاضيه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل
مسند الي المبتدا فباعتبار انه مسند الي الضمير الذي هو عبارة
عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع
انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا
عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الي المتكلم بالثبوت
وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين
مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الي الضمير العائد الي

شي لا يقتضي الاسناد الي ذلك الشي اصطلاحا كالمجرور في قولنا
دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر
ولو بعد العوامل وبين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار
الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي
هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل
اسناد مجرد الفعل الي المبتدا قصدا مع ما فيه من الاستبداع
والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة
اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الي المبتدا الثاني
اسناده الي الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الي المبتدا
الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الي المبتدا وهذا مما لم يقل به احد
ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد
السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولي اسناد مجرد الفعل الي المبتدا وكلام
الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام
المقصود فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق اعتباره
على نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت
قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولي وفي الدرجة
الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل
ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولي وان اعتبر
من حيث انه عبارة عن شي اخر والاسناد الي الضمير العائد الي شي
اسناد الي ذلك الشي من جهة المعني اذ لا تفاوت الا في اللفظ
فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد

الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام
ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه
ههنا صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث
التقوي لا يدل الا على الاعتبار الثاني على اسناد الخبر الذي هو الجملة
الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد
بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن
هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق
الخبر لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون
بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر
عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان
الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا
مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه
ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه
وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول ممنوع لم يستلزم كلامه
التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد
والمستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان
المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع
في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد هنا اسناد اخر كما

تأخر ح

في زيد

في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدا وقام ابوه
خبره مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور
يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند
اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن
نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا
فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم
الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يقدم عليه كما في قام
ابوه زيد ويجوز ان لا يقدم عليه كما في نحو زيد عرف مع حصول
التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد
من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا
معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا
ما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد لما مر
تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند **والذي قبله**
يعني باب المسند اليه **غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما**
من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك مما سبق **والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما** اي في
البابين **لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما** من المفاعيل والملحقات
بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند
فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون
غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه

الاولى ح

اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال
والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر
في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما
يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع
احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات
الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه
اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد
دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها الحذف في المفعول
وتقديمه على الفعل وتقديم المفعولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا
مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل اذ ذكر الفعل
مع كل منهما يعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما
لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول
المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل
جميع متعلقات الفعل كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة
تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة
وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع اذ لو
كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة

وقع وعلى من صح

جميع

ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ
الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع
منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع
عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر
المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض
ان كان اثباته اي اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل
عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع
افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في
ان السامع يتوهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل
باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت
هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان
حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل
منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا
اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول
كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت
عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه
عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه

بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم
ومن لا توجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم
مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه
اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن
غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق
الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف
المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة
اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق
فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله **ثم**
اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من
غير اعتبار كناية **اذا كان المقام خطابيا** يكتفي فيه بمجرد الظن **لا استدلاليا**
يطلب فيه اليقين البرهاني **افاد** اي المقام الخطابي او الفعل المذكور
ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه **مطلقا مع التعميم** في افراد
الفعل **دفعا للتحكم** اللازم من حمله على فرد دون اخر وتحقيقه ان معنى
يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فتصدر هذا الفعل
معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء
وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم

في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه
بمن وقع عليه الفعل فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم
من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المقصود عدم كونه مفادا
من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار
العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق
المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم
الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل المخاطب جود غير حاتم منزلة
العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرهما
وهذا العمري فرية ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا
عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره
موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد غير الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة
والظاهر ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام
مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية
عنه متعلقا بمفعول مخصوص **كقول البحتري في المعتز بالله** معرضا
بالمستعين بالله **شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع** اي
ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع **اخباره
الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا** نصب
عطفا على المضارع المنصوب بلن اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين
يتمنون الامامة **الى منازعته الامامة سبيلا** فالحاصل انه نزل يرى
ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول

محصول ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره
ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره
بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء
ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت
هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما يفهم التغافل عن ذكره والاعراض
عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى
يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن
الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا
بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد
اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق
بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا
فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول
وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق
بين تعميم افراد الفعل وبين تعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما
في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف
المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا

فان

فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول
غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم فانه متى
قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده
فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو
قول الخزيمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو
شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعدده
ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشيئة
ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع
ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا
فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها
به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت
بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم
فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان
ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني
غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني
ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي
اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير متعد الى التفكر البتة
والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسيرا للاول وبيانا له

له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهمًا اعطيت درهمين كذا في دلايل الاعجاز
ومما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد
الابهام بل الغرض انه لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت وانحلت بحيث
لم يبق في مادة الدمع دم بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت
ان ابكي تفكرًا بكيت تفكرًا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدًا
فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دمًا بكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام
على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان
بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا تتوقف على
ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي
بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه
غير التفكر فيحسن ترتب النظم فليتامل ومما يحذف فيه المفعول للبيان
للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى
امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم
واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء
متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل
حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها
قوله من تحامل حادث واذا فصل بين الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا
من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة
ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول

اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو
قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك
ذكر اللحم ليندفع من السامع هذا الوهم ويصور من نفسه من اول الامر
ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر
المفعول ثانيًا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ
المفعول اظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على
المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله
اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا
اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو
ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان
المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه
بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح
لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم
صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضا ويجوز ان يكون السبب
اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل
له قصدًا الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل له ربما يدل
على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا
الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك
قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة
وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم

لكنه يفوت الاختصار ح وعليه اي على الحذف المفعول للتعميم مع الاختصار
والله يدعوا الى دار السلام اي يدعوا العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة
تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن
يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثاني تحقيقا وهما واما احتمالا ان يجعلا من قبيل ما نزل
منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام
الى تعميم المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد
المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل
منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير
المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل
ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا بحث وهو انا نجعل
الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب
القرائن وح ان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم
مستفاد من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة له على التعميم
فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو لدلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف
انما هو لمجرد الاختصار وكذا ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار
وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله
يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال لان المعنى عند قيام
قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار
في سائر الاقسام ولانه كالتصريح بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني
وعليه ارمي النظر اليك اي نظري وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال

اذا ذكر المفعول نحو قولهم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ وظاهر
اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف
فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم
خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يولم كل احد
ممن يجوزه العقل والعرف ايلامه اياه فعلت ولا تقييد التعميم بالذي
لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف
ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم
فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما
ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى
والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر
لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرنا فلا وجه للحذف سوى مجرد
الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن بناء على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه
الله او سموه الرحمن اياما تسمونه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء
بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير
مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف
وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث
الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين
ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان
ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين

وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فقد
الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس
الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما
ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو
قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس
من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم
ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا
للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه
لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا
سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان
الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس
بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير
غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم
فليتامل فيه فانه دقيقة اعترها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل
عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى
والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف
الكاف لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد
عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار
لفظي لظهور المحذوف ومثله الذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته
واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت
منه اي من النبي عليه السلام ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى

كاخفائه

كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه الحاجة او تعيينه او ادعاء
تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين
كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله
اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف
والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب
في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيينه انه غير زيد وتقول
لتاكيده اي لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا
لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
زيدا وعمرا او غيرهما وتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده فكان على
المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة
الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة ويجوز قولك زيدا اكرم
وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخ عن تكلف تحلل
ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة
في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم
يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك
لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص
يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري
وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا
كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فيرد

الي الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده
الي الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا وامّا زيدا عرفته فتاكيد ان
قدّر الفعل المحذوف المفسَّر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته
والا اي وان لم يقدر المفسّر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته
فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا
عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر
بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير
المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس الحصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى
بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى
واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وقد صرح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي — في المفتاح صح
ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص
دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل
لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي
فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء فاء
جواب شرط محذوف لان المعنى ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة
لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول
مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون
جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه
هو هو واما الفاءات الثلاث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف
ابقيت تنبيها على سببيته عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا

ابي

الي الامر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في
المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فلا يفيد
الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا
اما زيد فقايم اصله مهما يكن من شيء فزيد قايم بمعنى ان يقع في الدنيا
شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام ولزومه له لانه جعل لازما
لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو
زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض
الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه
صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا
مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام
الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان خير ما التزم حذفه ينبغي ان
يشتغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها
اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء
الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد
الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير
هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها — هذا م
الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل التقديم ليس للتخصيص
لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم
الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار

عن سوء صنيعهم لا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما
فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا
حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك
اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت
بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد
صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا
يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني
انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال يحرك الفك الاسفل
لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان
التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة
او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا
فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير
ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه وما صرح
به ابن الاثير في المثل السائر من ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله
الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين
معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه
لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا

واسطة

ذكره صح

واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق
ايضا يقتضي ذلك ولهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في
نحو الله احمد واياك نستعين للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان
الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه
لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء
التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام
فايدة وغير مفيد في اخر بان يقال انها توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي
والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا
كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا
ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم
فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد عليهم واورد اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو
كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم
باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم
فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في
الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ

وجه النظر انه لا يقال الا لما ثبت ان الفعل لان التقديم لا يفيد الا ...
الفاتحة والفاصلة خطأ ... لا في بعض ... من الاسجاع

الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى المقروء به
كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى
كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام
واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كليهما منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي
اقرا القران والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا
او مبتديا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله
وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل
ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن
ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على
المفعول لانه عمدة مفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى
عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل
بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم
على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ للعطاء
واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به
بلا واسطة حروف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب
ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل
تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك

البعض

البعض الذي يقدم اهم وقد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل
التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية — بعبارة مسلمة
لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه
فمراد المصنف بالاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه
واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان
بتقديم المفعول لان المقصود الاهم الخارجي ليتخلص الناس من شره — قتل صح
وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه ان يقتل احدا
فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل
او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من ال
فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتوهم انه من صلته فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من ال فرعون
يعني ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن
ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم
خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة
نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور على الفاعل — والمفعول صح
لان فواصل الاية على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا
اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون
اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر
وتقديم ذي الحال المعرفة على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير
ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اهم اما لكونه في نفسه
نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال

لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر ما هو الجبيب
اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه
نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره
كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل
لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان
المقام مقام ان ينتظر السامع لالمام حديث بذكر القرية هل فيها
مبشر خيرام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف
قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس
فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في التاخير مانعا مثل الاخلال
بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا
بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه
على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا
لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل
الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون
مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان قوله
وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق
جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما
متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق
بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين
لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا اقدم احدهما

على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه
ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء
بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر
اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره
وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود ولرعاية
الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز
المذكور امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها
ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا
من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن
لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة
ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد
مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم
شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كانت مناقشة في المثال
لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على التمني من
باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه
ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه
تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث
لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة
وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد
يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا
تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة

لكونه ح

القصر

الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه
على الفعل **الباب الخامس** القصر وهو في اللغة الحبس تقول
قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درّها له لا لغيره وفي الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص
الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه
الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا
يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على
الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه
لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة
اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي
كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المص انه اهمل
ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال معنى القصر راجع الى تخصيص حاصل ح
الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر والى التخصيص الوصف
بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل
للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان
او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد
الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا
كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ
توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة في اثناء

هذا

وقف

هذا التفسير من غير الحقيقي اعتمادا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة
الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر
لا غير وليس غيره وليس الا مثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا
واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال حتى اذا دخلت
النفي على الوصف المسلّم ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم
العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء او في
قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول
النفي ثبوته لذلك ثم قلت للمدعي الا زيدا افاد القصر وكل منهما
اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان
يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك
الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي
الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست
الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون
لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى
قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى
فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بهذا الرجل وكذا
بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدق
بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاء هذا الرجل

بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهم

ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب
واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج
وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدًا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ
المعنى انه مقصور على الكون زيدًا او اخاك او ساجا فليتامل و
الاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي ما زيد الا كاتب اذا اريد
انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة وهو لا يكاد يوجد في الكلام
لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة
المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول
ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا
البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع
النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها
لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد
الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى الكون في الدار مقصور على زيد
ويجب ان تعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين
لا تجري في الحقيقي كما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة
لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد
ان من في الدار من عدا زيدًا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرًا حقيقيا
ادعائيا لا قصرًا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان
احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا
في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات

والفرق

والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص
امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة
اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة
بامر دون امر اخر او مكانه ولفظة او للتنويع فلا ينافي التعريف وقوله
دون اخرى معناه متجاوزًا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه
في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون
في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط
منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو
في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى
حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون امر ان اراد به
دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فيخرج عنه ما اذا
اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين وثبوت صفة لاكثر
من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا و
منجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو
وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التعريف لانه تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا
الكلام على قوله مكان اخرى فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر
الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر
يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا

ومكانا آخر

في القلب — في التعيين

وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص
بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد
قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين
الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي اي الاعم لانه ليس بصدد التعريف
بل غرضه من هذا الكلام ان يتفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب
والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد
اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة
ولا يردده ايضا بين ذلك الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام من
استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر
دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان آخر والمخاطب بالاول من
ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد
الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد
اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطع
الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب من ضربي كل وهو تخصيص امر
بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس
اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم

وانما قال ويمكن لانه خلاف الظاهر المتبادر
الى الفهم انه تعرض بغير عليه ولكن التقاسيم
كما هو اللائق بحاله هو مقصود المقاصد

٧ وكذا اشتراك صفة بين
جميع صح
على الموصوف صح
٧ مكان اخرى وتخصيص
صفة بامر صح
٧ بالثاني صح

من

من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من
يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب
حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس
ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد
العكس واما من تساوي عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة
واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصاف غيره بتلك الصفة
في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما
شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه
على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد
وتخصيص شيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران
عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة
دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة
الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا يرى انك اذا
قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود
على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه
بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي

سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان
قلت مراد المص بالاخري احدي الصفتين وبالاخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدي الصفتين فقد
خصصته بالقيام مكان الصفة الاخري التي هي احدي الصفتين [زيدا صح]
التي اعتقدها المخاطب كذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخري ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخري منفية واذا اريد
بالاخري احدي الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان
المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدي الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة
مكان اخري بل تخصيصه بصفة تصدق عليها الاخري فان قلت
[بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين صح]
قوله مكان اخري لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة
المذكورة واثبات الاخري بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخري
وههنا كذلك لانه اذا تساوي الامران عنده فكما جوز ان
يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان تكون هي القعود
على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان
الصفة الاخري التي جوز ثبوتها على التعيين وهي القعود وهذا
بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز
انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب قائما تخصيصا لو زيد [بالقيام]
بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب [القعود لان القيام في مكانه صح]
جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق
في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي انه يمتنع

بز

فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن
يردد بين القيام والقعود تخصيص له بقيام دون القعود وهذا
ظاهر لا مدفع له فح يكون قوله دون اخري مشتركا بين قصر الافراد
والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة
بل اما من يعتقد الشركة او تساويا عنده وغاية ما يمكن في المقام
ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول
من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس
او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوي
الامران عنده سواء كان دون اخري او مكان اخري قصر تعيين
وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يحتاج
الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى
المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في
قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع الشاعرية
والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق
الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة
كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود
ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على
تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد

والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قايم لا قاعد
وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم
كالقعود مشعرا بانتفا غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى
يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد
لجواز ان يكون انتفا الغير معلوما منه وملزما مثل ان يصرح المخاطب
به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج ح قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين
الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به
صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما
يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل
يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال
ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا
الاشتراط يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد حينئذ صح
فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا
قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس
فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما
عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني
على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان
متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا
باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه

على

والتنافي دليل على عدم الافادة

فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين
من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر
بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور
على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب
الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن
ان يجعل ضمير الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك
ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند صح مع التعرض لهما فيما
سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير
المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المص
منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب
او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت
هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف كالاول والثاني بالعكس وفيه
اشعار بان طرق العطف للقصر هو لا وبل دون ساير حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح
طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف
وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام
بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا العكس فالطريق
المقرر لا دلالة له على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن
هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة
على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان

يقال ماشاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم
الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح
المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان
اصله العمل واما لتوافق اللغتين العاملة والمهملة وهو غلط فاحش لا يعرف له
وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد
~~صالحا ان يكون في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا ان~~
يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي
في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا لا يتنافى فيه الوصفان بخلاف
قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح
مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في ساير الطرق
ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا
ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا
للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ ٧ انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا صح
في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد
لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي
عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى
جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه
عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو
فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جاءا
وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي

ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي ثبت لزيد من عمرو
فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا
فلو زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف
والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده
لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه
معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية
على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادتها القصر بان
ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه
بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس
والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك
لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت
عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا
حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام
يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما
والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم
عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا
المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان
القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع
الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا
للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا

للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي انّ بلا خبر
والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا
قراءة النصب بما حرّم عليكم الا الميتة ثبت ان انما تتضمن معنى ما
والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد
محذوف والميتة خبر انّ تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
وهذا يفيد القصر لما مرّ في تعريف المسندان نحو المنطلق زيد وزيد
المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فان قلت هلّا جعلت ما في
قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرّم مبنيا للفاعل
وهو المذكور في المفتاح والمقصود هاهنا فظاهر انها ليست بكافة لان
حرّم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرّم
الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما
موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر انّ الذي حرّمه الله عليكم ٢ انّ والتقدير صحيح
الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حُرِّمَ مبنيا للمفعول
فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج
انه اختار انّ ما كافة وحرّم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها
موصولة اسم انّ والميتة خبرها اولى ليبقى انّ عاملة على ما هو
الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده
ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما
زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه
واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما
سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل

من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد
انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي
ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه
اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر
في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر
محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك
وجميع هذه الوجوه منتفية هاهنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض
وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا
الانفصال ببيت لفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات
التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال
قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار
وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه لليم
وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه
ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم
وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره
ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما
ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة
اسم انّ وانا خبرها اي انّ الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد
دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه
وليس يحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في

اي انا الذي يطرد الاعداء عن قومه ويحميهم ويدفع عنهم ما يشينهم شرح اللباب

يعني الى الغفلة

في العدول عن لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل
الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبته وتكلمه الفعل
وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو الا انا ما يقوم او انت لا يكون
غايبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب
وقد يستدل على تضمنه معنى ما وإلا بإعمال الصفة الواقعة بعده على ما
صرح به بعض النحاة نحو انما قايم الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما
وإلا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد
اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان
نحو قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو ولان نفس المجي لما كان مسلم
الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو يثبت لزيد بحسب ورة فان قلت هذا
اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات
الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس
الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة
ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما وإلا فلا يلزم اطرادها حتى يكون
كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقايم ومنها
اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا
ومعمولات الفعل عليه كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا
وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع
لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر
القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير

الصفة لا تعمل الا اذا اعتمد على احد الاشياء الستة وهو منتفية هنا

ابوك مثل ها قائم صح

لا عمرو ولمن يرد المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد صريحا في قولك زيد جاء صح

كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما
به وكذا الكلام في ساير معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق
الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا
بالصواب والخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر
الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض
وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد
الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا تعيينه واما في قصر
التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على التساوي
تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى
انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر
وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع
لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت
والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو
المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما قيل اذا قيل
زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو
فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه
لا غير النحو وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد وهو قايم مقام لا بكر ولا عمرو وحذف المضاف اليه من غير وبني
على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة
ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل

لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثّل في المفتاح في هذا المقام
بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق
النفي والاستثناء لان المعنى في نحو ليس غير ليس معلومه الا النحو وليس
العالم بالنحو الا زيدًا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في
العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر متناول
له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذفا العاطف
والمعطوف جميعًا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل
ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق والاصح
العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون
المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي
اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي
يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم
ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص
بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم
لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة
على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيًا
قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته
للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود
في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه
كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم

ولا

ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت بعده لا قاعد فقد نفيت بها شيئًا
هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت
عمرًا وبكرًا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيًا لما هو منفي قبلها
بحرف النفي وهنا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها
وكانه يجوز كون منفيها منفيًا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز
عن ان يكون منفيًا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من
الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد
من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك فكان الاحسن ان يصرح
المص ايضا بقوله من كلمات النفي فاما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع
بالتامل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم
منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريمًا او غير كريم لان
الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي
بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يعني انه لا يمكن
ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا
هذا الوهم مذهبًا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيًا بلا
العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني
تاكيدًا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها
على ان يكون بدلًا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم
فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدًا ضربت
لا عمرًا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي

ياتيني

والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود
كلمة النفي واذا لم يكن لا ضرارين صريحين في النفي فلا بدّ وان يكونا صريحين
في الايجاب فتكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها
ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال امتنع
اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله
وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد
بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه
وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح
ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته
للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا
للنفي وهو ايجاب فتخرج عن وضعها فالتنبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء
لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي
بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة
لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم
ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا انما زيد الا القيام لا القعود وقرأت
الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات
النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي ايضا في
حكم المصرح به ايلم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة
فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي
انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في
ذكره عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال

لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن
يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه
بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص
كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد
زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا
ولا استحسانا فكان دلالته على القصر ضمنية بمنزلة انما ثم قال عبد القاهر
ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني
عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست
عليهم بمصيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا
دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم
ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت
الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف فان اصل
النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي
يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل
هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلايل
الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب
ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه
اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء
لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكانه اراد الشيخ
انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره

يزول بادني تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في
المفتاح وهو ان طريق انما ان يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على
خطاء او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا
للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما
بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا
على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب
فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا
اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة
لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم
عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من
الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء
والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة
حرصهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه
بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني حال كونه
قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد
اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل
لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة
المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين لهذا القول اعني ان

انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع
وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا
يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة
المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي
بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ما انتم الا بشر
اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها
ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي
بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا
ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار
الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر
مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه
والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو
الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم
والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا
ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون
الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل
البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق
كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السوال بوجه اخر
وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان
المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن

فليغنم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله
تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام
ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم
الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل
يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن
حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المص قصر
تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار ترى المخاطبين وتنبههم
على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل
البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب
قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل
في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم
ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك
رقيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون
هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق
على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك
وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون
معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث
اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان
كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره

ولذلك

ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى
من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على
الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسط ضمير الفصل المؤكد لافادة
الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له
خطر والعناية اليه معروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم انه بين الطرق
الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول
في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا تنصيص
فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك
الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة وفرقية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان الاثبات للمذكور والنفي عما عداه معا يعني
معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد
قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين
معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في
العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو
الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع
النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ
اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى
بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى
انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن

ان يذمّ الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهايم ثم القصر كما
يقع بين المبتدا والخبر على ما مرّ يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا
زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرًا وما ضرب
عمرًا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدًا الا درهمًا وما اعطيت
درهمًا الا زيدًا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبًا وما
جاءني راكبًا الا زيد وكذا بين الفعل وساير المتعلقات سوى المفعول
معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا
تاديبًا وما طاب الا نفسًا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف
والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد
الا اخوك وما ضربت زيدًا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي
الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة
ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل
على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في الحقيقة الى قصر الصفة
على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيًا وغير حقيقي
افرادًا او قلبًا او تعيينًا كما مرّ ولا يخفى اعتبار ذلك وقلّ تقديمهما
بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على
المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو
ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور بكليهما نحو
ما زيد ضرب الا عمرًا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب
زيد الا عمرًا وما ضرب الا زيد عمرًا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير
ما ضرب عمرًا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارهًا

باب

باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حيٌّ سواك ولم يقم
على احدٍ الا عليك النوايحُ وكذا ساير المعمولات وانما قلّ ذلك لاستلزامه
قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب
المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب
المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول
والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في
الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال بحالهما احترازًا
عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء
عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرًا ما ضرب عمرًا
الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة
عن المفعول وفي ما ضرب عمرًا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرًا بتقديم
الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل
فانه ممتنعٌ لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط
ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سوا كانا مؤخرين
عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان
تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل
والمفعول جميعًا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرًا
زيد ما ضرب احدٌ احدًا الا عمرًا زيدٌ وفي ما ضرب الا زيدٌ عمرًا ما ضرب
احدٌ احدًا الا زيد عمرًا هذا عند من يجوّز استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوّز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورًا
فالمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احدٌ احدًا الا زيد عمرًا والاكثر على منعه

مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى به
شيئان فتقديرهما عاملهما انما يجوز على تقدير ان لا يعمل الاستثناء مقدّرًا
ويعمل المقصور في النية متقدمًا ويعمل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد
المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدًا احدٌ او تابعًا للمستثنى نحو
ما جاءني الا زيدًا الظريف او معمولًا لغير العامل في المستثنى نحو رايتك
اذ لم يبق الا الموت ضاحكًا فان ضاحكا مفعول لرايت والعامل في
الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم [illegible] قالوا الظرف
في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي
منصوب بفعل مضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا بالامير في
البيت الاول اي لا اشتهي بالامير والنوائح في البيت الثاني
مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل
واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا اقدم المرفوع واخّر
المنصوب. ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب
بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي
ضرب عمرا قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول
جميعا وذلك لان نحو ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه
الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت
فقلت له زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير
عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون
القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان و

فنفوا

فنفوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر
فمن اين يلزم القصر في المفعول ثم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه
القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا
المقام **ووجه الجمع** اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما
بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك **ان النفي في الاستثناء
المفرغ** وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذي قبل الا
وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا **يتوجه الى مقدر وهو مستثنى
منه** لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه **عام** ليتناول المستثنى
وغيره ويتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال
صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في
كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا
للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم
وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر
اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه
اشكال وهو انه اذا فرغ العامل اي ما بعد الا بان حذف المستثنى
منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في
الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل
في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى
الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو
ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه
كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما هم

عليه وكقوله تعالى لا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء
فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه
يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العايد الى احد
لكن الترجيح في هذا القسم للابدال ولم يجوز النصب لاستثناء المستثنى
منه في اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العايد اليه الغالب في اللفظ
وانصراف العامل الى المستثنى **مناسب للمستثنى في جنسه** بان يقدر
في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا
وفي نحو ما جاني الا راكبا كاينا على حال من الاحوال وفي ما سرت
الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في
مكان من الامكنة وعلى هذا القياس فلا يصح تقدير المناسبة في
الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس
المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا
في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك **وفي صفته** يعني
في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان
النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر **شيء بالا جاء القصر** ضرورة
بقي ما عدا ذلك الشيء في صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا
في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم
او صفة نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال نحو
ما جاني زيد الا يضحك فكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا
مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس

الشيطان

الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم
تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال
مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير
اي ما ايس الشيطان من بني ادم عن النساء الا عازما على اتيانهم
من قبلهن كقولهم ضرب الامير معه صقرا صايدا به غدا جعل المعزوم
عليه المجزوم به كالواقع الحاصل **وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما
ضرب زيد عمرا** فالقيد الاخير بما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه **ولا يجوز تقديمه** اي تقديم المقصور عليه
على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة
لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء
قدم المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس
المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا
زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر
وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس
التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه قصر
الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة
ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا
من انما وهذا ليس كذلك **وغير كالا في افادة القصرين** اي قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول
في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها

بحث الانشاء

ماشاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعتها لا العاطفة
لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو ولانتفاء
شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي والله اعلم

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس
لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني
القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه
الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد
بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ
الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى
التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا
يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود ينجر اليه آخر
الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك
وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود
والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا
هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا
من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء
ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب
فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك
حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي
ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي

على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه
اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان
المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب
حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان
ثبوته فان كان باحدى حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها
التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت
ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو
قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود يوما لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع
للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل
لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته
وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز
المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا يجزم بانتفائه وقد
يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها
على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام
ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب
بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل
فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما

يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي المال فاحج
اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من
المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا
والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة
من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين
لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء
تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب
يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين
معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى
التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت
زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما
على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على
معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخفى ضرب
من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب
منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني
مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل
معناه لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب
التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في
بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا
محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان
المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما

بل ان يتولد منه اي من معنى التمني صح

من اول الامر لتضمين مع التنديم والتحضيض من غير توسط معنى
التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني
ويتمنى بهما معنى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما هذا
الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا
موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب لان التصرف
في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت
وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب
لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن
لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله
فمن ثمه لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه
نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع
الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت
تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين اولا وقوعها فحصولها هو
التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما
ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان بعضها يختص بطلب
التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم
القبيلين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المص وقال فالهمزة
لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وهذا معنى
الحكم والاسناد وما يجري مجراها كقولك اقام زيد وازيد قائم

ذكره السكاكي صح

فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها
او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه
أدبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب
تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق
فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق
والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي
ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب
التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام
ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت
وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون
تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا التعليل
ظاهر في أعمرا عرفت واما في أزيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي
التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر
فيجوز ان يكون أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد
للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل
بمعنى قد لا انه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها
اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا
اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على
هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت أضربت زيدا

ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند أضربت هو ام اكرام والتصديق
حاصل بثبوت احدهما فقط هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون
لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك افرغت
من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو
أكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا
يظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في أانت ضربت
زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب
على زيد والمفعول في أزيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول
من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته
وأراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز وتحقيق
ذلك انك تقول أقلت شعرا قط أرأيت اليوم انسانا
فيصح ولا يصح ان تقول أأنت قلت شعرا قط أأنت رأيت اليوم
انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان
ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول
من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن
ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان
على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك
حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين
نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق
بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها

بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعدام دليل
علي كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت
اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس
الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا
لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجي فان
قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول
التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الي احد المذكورين والمطلوب تصور
احدهما علي التعيين وهو غير التصور السابق علي التصديق
لانه التصور بوجه ما ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلبا لحصول الحاصل
وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف
يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال
المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد
الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوي ان
الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه
الحسن تمشي علي قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به
دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد اي هل
ضربت زيدا ضربته بل هذا ادعي لان الاصل تقديم العامل علي المعمول فلا
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن
وذكر بعض المحققين من النحاة ان مع وجود الفعل في الكلام لا يدخل

علي

على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل
زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل
عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف
واجب وان اصله عرف رجل علي انه بدل من الضمير كما في قوله
تعالي واسروا النجوي الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال
ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف
لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتي يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل علي ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفتاح
من ان نحو هل زيد خرج علي تقدير الفعل فتقبيحه للوجه القبيح البعيد
لانه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان
يكون قبيحا لعلة اخري فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب
انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم علي ما ذكره
السكاكي قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره
اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان
هل بمعني قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار
بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد
من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي
ان لا يصح او يقبح دخولها علي الجملة الاسمية التي طرفاها
اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا

كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في
حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته
ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها
تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال
بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك
كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار
اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال
الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار
الفعل الواقع في الحال وعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة
على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع
الضرب الواقع في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال
في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما
اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى
انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في المثال المذكور
او حالية كما في قوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك
أتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا
الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل
المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة
الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها هاهنا ممنوع الا ترى الى صحة
قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير
قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان

جالبا

جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم حكى
قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما
سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف
الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا
على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي
ان نشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يتلقوها من غير تامل و
ياخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصصك بالعبادة
بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر وزمانيا
خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء
من مفهوم بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء
الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع
انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت والانتفاء والنفي والاثبات
انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى
الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات
فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص
بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل
تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل

فعل محذوف لان ابرازما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال
العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة
على الفعل حقيقة وفي فهل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا
لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار
كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك
الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد
ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق
الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ما
سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه
وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو
اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا
وجوده كقولنا هل الحركة موجودة اولا موجودة ومركبة وهي
التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة
او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد
اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت
مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة
والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور
فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر فقيل
فيطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا
الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر

وقف

سوا كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي
هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ويجاب
بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما
بين صح
اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب
الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود
ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته
وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به
يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ
من الكلام بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل
غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي
يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا
المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق
كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن
لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع
في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في
اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ابنت وجودها
وبرهن عليها صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة
كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون
حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس

الي شخص واحد في وقتين ويسأل بمن عن العارض المشخص لذي العلم اي يُطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان من قبيلة كذا واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الي مفهومها ههنا كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشيا عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السوال عن الماهية و الحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمة هو وجوابه الكلمة الدالة علي معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سوال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرائيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي الي الرسول ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما

اي نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمومنين وهم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اشتركا في الفريقية فسالوا عما يميز احدهما عن الاخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يوضحه قوله في المفتاح يقول القايل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الي مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم كزيد واذا اضيف الي كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب التميز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السوال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن اية مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه ليلا يلتبس بالمفعول كما مر في الجزرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل ايان يوم القيامة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال شئتم من اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجيء انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل يوم

ونقل عن الاصطخري فيه نظر لانه زاد ربع الاجاعة فيهم لا يبعد ان ينقل ابعض ... لا تقول بايحض فانا قيل انه ان فعلته لا نقول ان يقال ان زيد ... ونقل عن الاصطخري فيه نظر [illegible] فلا يعلم صحة هذا القول

ومن لطايف النحاة انه قال في مقابلته واقول سئل بعضهم عن الملحمة انه قيل فما دليلك فلم يحتمل [illegible] بالاية على ما ذكره التحقيق والنحاة قائلون والاستفهامية البيضاوي بانه تقوية وهم ضعف الاول وعلى ما ذكرنا فلا يعلم لرد على التحقيق [illegible]

الدين ح

وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون
في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى
اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون
لنا اي من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين لك
اين فقال المصنف انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اظهار
من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق
كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها
مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها
في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى
الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا
الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار
استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين ولهذا
يحتمل ما في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اما
ذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد
المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت
منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها
اذ لا يستفهم عن الاستفهام فلا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة
والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شئ كنتم تعملون
ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما

عه هذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله
لانطواء قلبه على ضده وقد انشد الكسائي
في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان
عليه وقال انه بالنصب فقال الكسائي
ما انت وهذا يجوز بالرفع والنصب والخفض
فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما
والنصب بتعطي والخفض على البدل من الهاء
حتى ... التي تعطف على غير ولدها وتمنع لبنها
العلوق الناقة التي تعطف على غير ولدها
فلا ترامه وانما تشمه بانفها
يقال رامت الناقة ولدها رئمانا
اي احبته ص

يناسب

يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه
من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك
ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله
وبيت السقط الام وفيم تنقلنا ركاب ونامل ان يكون لنا اوان
والتعجب نحو مالي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون
والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك
والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال
بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي يقصد
المص ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما يحمل المخاطب
على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة
تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل واانت
ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا
ابزيد مررت واراكبا مررت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير
بالفاعل قوله تعالى حكاية ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم
اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان
بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم
ءانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المص عليه بانه
يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل
على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام
حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية

وهو انه عليه السلام قد حلف وتالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا (بقوله)
مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن
الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم
قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا
وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا
اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان
التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول
وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل
ثوب الكفار وكلا سما الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه
نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتلته
ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة نحو أغير الله تدعون
يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار
لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك
لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك
ومن اين تدري ما العرار من الرند وما اشبه ذلك واما الهمزة
فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي
فانه ذكر ما يكون معناه منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل
وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج
الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر
ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى
أغير الله أتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا الاتخاذ الولي

الرند والعرار هما نوعان من رياحين البادية م

اي السيف المشرفي والمشرف قرية من قرى مصر

واما قوله تعالى أتتخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة
فلذا ولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك أراجلا تسير اليه وكذا
غير ذلك من المتعلقات ونحو أزيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول
وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر فنحو قوله تعالى أبشرا منا واحدا
نتبعه لانكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع
على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على
التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم
لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى أفانت تكره الناس
حتى يكونوا مؤمنين وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم
الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه الصلاة والسلام
لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب
الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه الصلاة والسلام
لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد انه قادر
على ذلك لانها الهمزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد تقرر ان ما يلي
حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي
دون التخصيص قطعا لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف
النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره
بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان المقدم مضمرا
ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان
معرفا وقد اشار هنا الى تنكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل
نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن

المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال
انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد
جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة
الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن
ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحصر ايضا
شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق
وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال
وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية
والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب
فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله
على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة
اولا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف
عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت
فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بين الوجوب
والندب لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين
الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب
والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة
وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن
الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المص بشيء واشار
الى ما هو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته

[illegible]

كالغرض

من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا
وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام
الجازمة ويختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم
دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان
لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماها النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان
لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان
اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء
اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند
سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة
اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال
الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا
يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لان حقيقة الامر
وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل
استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة
الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون
ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل
ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم
امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يمد ذلك في الجملة وان لم يصلح

اوحي

عاليا

او عرفا اهل اللغة

دليلاً عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان لا يكون لطلب الفعل
اصلا او يكون لطلبه لكن لا علي سبيل الاستعلاء فالي الاول اشار
بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف
وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح تخويف
مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة
من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا
حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم علي ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة وفيه دلالة علي سرعة تكوينه تعالي اياهم قردة وانهم مسخرون
له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما
الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا
الفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس
يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في
الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوي بينهما والتمني نحو قول
امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل
ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني
اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري اظلم في عيني
لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر علي ذلك

نتالي ع وهو الشدة فقال ...
هذه الا ... منتهاه ... الوجد
البعد ... منه ... عشقه ...
تعجبه ... الضرر ... الواضحة

لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوي ولواعج
الاشتياق لاستطالة تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له
طماعية ولا توقع فلهذا يحمل علي التمني دون الترجي والي الثاني
اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا علي سبيل الاستعلاء اشار بقوله
والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل علي سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون
التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب علي
سبيل نوع من التضرع لا الي حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي
حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام
والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الي تغيير
الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولي
اذا قال العبد قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتي المساء
يتبادر الفهم الي انه غير الامر بالقيام الي الامر بالاضطجاع لا انه
اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر
لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القراين بل ليس مفهوم
الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الي القرينة كالتكرار
وعدمه فانه لا دلالة للامر علي شيء منها ومنها اي من انواع الطلب
النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا
الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمي نفس هذه الصيغة
نهيا في اي بمعني استعماله كما يسمي افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء
لانه المتبادر الي الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار

اذ الحق ان النهي يقتضي الفور كالامر في عدم الفور وعدم والتكرار
وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعاً الى قطع الواقع
كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان
راجعاً الى ايصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال
وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب
الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب
البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان
ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف
او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري
فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال ويستعمل لطلب الكف
او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون
دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماساً
كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب
الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط
المستقيم ولا تحسبن الله غافلاً اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة
يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
وايراد الجزاء عقيبها مجزوماً بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني
ليت لي مالاً انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان
تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيراً لك اي ان لا تشتمني

يكن خيراً لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها
معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك
السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب الخارج لان العلة الغائية
بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة
لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية تتقدم في الذهن
على المعلول وتتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر
العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسبباً عن الطلب
في الخارج مفهوماً من ذكر الطلب دل عليه ذكر السبب الذي يصلح سبباً
حاملاً عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس
معنى الشرط الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل والجزاء صح
بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من
حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه
وعلى الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره بمعنى توقف
ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط
فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز
المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره وان ذكرت
بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور
لا لنفسه فيكون اذاً معنى الشرط مع ذكره ذلك الشيء ظاهراً هذا
اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحاً لان يكون جزاء
من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب
زيداً في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيداً في السوق

واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء
عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا
لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا
عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وان عده
النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه
المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد
من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام
دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه
يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل
فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في
التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات
فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط
المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير
المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار واسلم
تدخل النار يعني ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه
يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير
هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي
اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده
ويعتقد انه هو الولي والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل

ولي

ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار وتوبيخ بمعنى انه لا ينبغي
ان يتخذ من دون الله اولياء وقد يترتب عليه قوله فالله هو الولي
من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله تعالى
هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشرط حكمه حكم ذلك
الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا
فهو اخوك بالفاء بخلاف أتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا
استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما
اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه
يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط
في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى
ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد
ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة
او بالنسبة الى الامر الذي تناديه له يعني انه بلغ من علو الشان
الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل
وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة
للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب
لا يغيب عنه اصلا كقوله أسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم
في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد
لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب

اما الاستصغار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا رب
واما التنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال
كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما الحرص
على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما التنبيه على بلادته
وانه بعيد عن التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما الانحطاط شانه
تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء
في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم
يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه
على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل
كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله لتخصيص المنادى بطلب
اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله
من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم
الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او
التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد
بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل
ايها الرجل ونحن نقرأ ايها الرجل فكل هذا صورته صورة النداء
وليس به لانه ليس مناديا ولم يجعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة
عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء
لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقولنا ايها
الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل
النصب على الحال ولهذا قال المص في تفسيره اي متخصصا من بين

الرجال

الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن
العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء نحن
لا نورث ولا نورث وقد يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب
قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون
ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف فيحتمل امرين النقل
فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا
بتقدير اعني واخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل
لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين
ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه
عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخ عن خمول فيهم وجهل من المخاطب
بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى
شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو — صيغة ح
يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه
لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في — والتحير ح
نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل
سلمى اين سلماك وقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك
بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر — جمع نسع وهو الوفاء
كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقوله يا محمداه
كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه
المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع

موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة
التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى
او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم
رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ
الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من
البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير
البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر
كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه
في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب
على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك
تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه اذا لم ياتك
غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر
فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان
يحمل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع
الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع
في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب
ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب
المتاخرة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر
في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند
اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبر اي ذلك الكثير الذي

يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف
العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن
التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر
معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد
بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة
مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير
قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى
عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله اعلم **الباب
السابع** الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض
والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم
والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها
واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل
طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على
كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا
الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة
اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا
لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته
او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا
جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا
او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليس بكلام لان
اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة

في الفصل والوصل

فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان
يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى
في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة
او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور
كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا
او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها
محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد
واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون العطف على الاول مقبولا
بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة
جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب
او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب
ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط
كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة
نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر
انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم
وحتى وهذا فاسد لان الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى
معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف
عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان تصدر
منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلابد
له من جامع ولهذا اي ولانه لابد في العطف بالواو من جهة جامعة
عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين

كريم

كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه
او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد
كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي
العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعته
الحبيبة عليه من انه اسر هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله
زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم
فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب
القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا
غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك
الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف
التشريك الذي ليس بمقصود نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ
بهم على انا معكم لانه ليس من قولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل
النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ عليها لزم كونه مشاركا
له في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما
قال على انا معكم دون انما نحن مستهزءون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه
وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها
بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت
الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج
او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من
حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى

ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل
مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب
وقوله تعالى الى مائة الف او يزيدون للعطف بل هي حرف استئناف مجرد
لاضراب بمعنى بل وكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في
المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام
الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت
عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم
فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد
تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير
قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا
ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء
او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل
نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل
بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب
عمرو وثم اي كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة
مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله
تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار
يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى
تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا
ما يجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته

له نحو ثم انشأناه خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد
الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين
امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك
الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع
بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء
لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب
او تراخ نحو ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
واذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة
على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف
الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما لا حكم
اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد
الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد
ينفع من غيره واحتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر
وابطالا كما في بل لا الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو
والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن
فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تشكل فيه العبارات والا اي وان لم
يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من
الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم
على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول

وبحوه من الظروف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء
الله تعالى بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا في الاية ظرفية
بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان
مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كما في الاستفهام
ولو سلم فلا نم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك
الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط
ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرات القران يفيد معنى لا اقرا القران
الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم
يفيد الاختصاص ثم المتبادر اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر
تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان
جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات
فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل
بالجزائية نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف
بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه
سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا
رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف
الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لا نزاع في صحة المعنى واذا
قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء
الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم

بانا مستهزءون

بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتستر عن غيرهم
لم يكن عليهم مواخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان
للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك
بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد
اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع
بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال
الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك تعين الفصل والا اي
وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا
شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين
شيئين يقتضي بينهما مناسبة وان يكون بينهما مغايرة لئلا
يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين
لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام والثاني كمال الاتصال
والثالث شبه كمال الانقطاع والرابع شبه كمال الاتصال والخامس
كمال الانقطاع مع الايهام والسادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين
الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم
المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط
بالعاطف فاخذ المصنف يحقق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى الجملتين خبرا
لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم

لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارست السفينة اي حبستها
بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رايد القوم
ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره
لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه
ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك
لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء
علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على
التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة
الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول
قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل
لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او غيرهما اشار
الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون
لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع
بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام
الرايد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه
من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل
من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزءون مما له
محل من الاعراب على ما مر او معنى فقط اي لاختلافهما خبرا وانشاء
معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا
خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو

انشا

انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على الاختلاف منهما
والضمير للشان لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل
وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون
الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم
يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه
والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل الثانية
من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم تجعل الثانية مؤكدة للاولى
يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان تنزل الثانية
من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير
مع الاختلاف في المعنى ومنزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى
فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على
تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طايفة من حروف المعجم مستقلة
وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح
المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه
اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان
وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء
في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريفا الخبر باللام وذلك لما مر من ان
تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه
ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند
باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد نحو حاتم
الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه

من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستأهل ان يسمى كتابا
كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به
جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ
المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائدا الى قوله لاريب فيه والمنصوب
البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله
ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لاريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب
نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لاريب فيه وزان نفسه في جاءني
زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه
اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من
الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل
الخبر مصدرا لا اسم الفاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك
الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية
لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يقال ليكن عملك بحسب
ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها
تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت
الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب
باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق
ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيدا الثاني
في جاءني زيد زيد اي لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما

في

في المعنى بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان مقررا له لكنهما مختلفان
معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في
دلائل الاعجاز ان قوله لاريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان يقول هو ذلك
الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله
مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة
الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير
الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تتمة غير الوافية والمقام
يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال
ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يقتضي شانه
لنكتة ككونه اي النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا
او عجيبا او لطيفا وينزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او
الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل
منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد
الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف
التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها
من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض
نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان
المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه
مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام
الخ اوفى بتاديته اي تادية المراد الذي هو التنبيه لدلالته

اي لدلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة
على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه
لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين
والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم
ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر
فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب
وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه
اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن
عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع
للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته
عليه تكون بالالتزام لا بالمطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا
لا تقم عندنا بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره
حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة
بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال
هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا
وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته
ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على

ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل
على ان المراد بامره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره
العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن
فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب
الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها
فظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل
حتى يكون دالا عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر
بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل على بالتضمن على
مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر
وفيه تعسف ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني
الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن
تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل
في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة
والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني
ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول اقول كما مر في ان رسوا اقوله وقوله
في المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد يدل
على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في
الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما فيه من الدلالة على تمام
المراد من المقصود او بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث
من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل
منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف

عليها لخفا انها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولي بالثانية خفا الاولي
مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل
ادلك علي شجرة الخلد وملك لا يبلي فان وزانه اي وزان قوله يا ادم قال
وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل يا ادم بيانا وتوضيحا
لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا
يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا اقطعنا النظر
عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل
وقد تقطع الجملة التي تصلح بيانا للاولي عليها تنبيها علي استقلالها
ومغايرتها للاولي كقوله تعالي يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم
وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفي علي جنس
العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة
عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله تعالي عذاب
يوم كبير الي الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الي من
هو قادر علي كل شيء فكان قادرا علي اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ
من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الي شبههما فقال واما
كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولي فلكون
عطفها عليها اي عطف الثانية علي الاولي موهما لعطفها علي غيرها
مما يؤدي الي فساد المعني ويسمي هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه
يشتمل علي مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين
انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما تشتملان علي مانع

لكن

لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب
قرينة ويسمي الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمي انني ابغي بها
بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله
وتظن سلمي وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند
لان معني اراها اظنها والمسند اليه في الاولي محبوب وفي الثانية
محب لكن لم يعطف اراها علي تظن لئلا يتوهم السامع انه عطف علي
قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمي وليس كذلك
ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها
تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ
بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الي شياطينهم قالوا
انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه علي جملة قالوا او جملة انا
معكم وكلاهما فاسد كما هو ظاهر انه قطع ايضا للاحتياط
كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين امتناع
عطفه علي الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف
غير الشرطية علي الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول
الاول ممنوع فان عطف الشرطية علي غيرها وبالعكس كثير في الكلام
مثل قوله تعالي وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
الامر وقوله تعالي فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله
بهم وقولهم بهذه المقالات في اوقات الخلوات بل الاتحاد بهما
في الحقيقة وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ

كل منهما بالاخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
وجملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي
كون الجملة الثانية كالمتصلة بها اي بالاولي فلكونها اي الثانية
جوابا لسوال اقتضته الاولي فتنزل الاولي منزلته اي منزلة السوال
لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولي
كما يفصل الجواب عن السوال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي
النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق
بفحواه كالمورد للسوال فينزل ذلك السوال المدلول عليه بالفحوي
منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام
السابق لذلك وتنزيل السوال منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة
كاغناء السامع عن ان يسال وان لا يسمع منه عطف علي اغناء اي مثل
ان لا يسمع من السامع شي تحقيرا له وكراهة لاستماع كلامه ومثل ان لا
ينقطع كلامك بكلامه ومثل القصد الي تكثير المعني بتقليل اللفظ وهو
تقدير السوال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة
علي ان الجملة الاولي تنزل منزلة السوال كما في كلام المص فكان المص
نظر الي ان قطع الثانية عن الاولي مثل قطع الجواب عن السوال لكونها
كالمتصلة بها انما يكون علي تقدير تشبيه الاولي بالسوال وتنزيلها
منزلته ولا حاجة الي ذلك لان كون الجملة الاولي منشا للسوال كاف
في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها علي ما اشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالي ان
الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر

بالفحوي صح

الكتاب وانه هدي للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار
من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما علي حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفي
نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال صاحب الكشاف فان قلت هذا اذا زعمت
ان الذين يومنون جار علي المتقين واما اذا ابتداته وبنيت
الكلام لصفة المومنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم
كان مثل قوله تعالي ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان
الكلام المبتدا عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني
علي تقدير سوال وذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له
في المعني وان كان مبتدا في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري
عليه ويسمي الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسوال اقتضته
الاولي وكذا الجملة الثانية بنفسها تسمي استينافا كما تسمي مستانفة
وهو اي الاستيناف علي ثلاثة اضرب لان السوال الذي تضمنته الجملة
الاولي اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان
العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه
لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما
يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان
السوال عن السبب المطلق دون السبب الخاص منع وعدم التاكيد ايضا
مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابري نفسي
ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم

ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر
في احوال الاسناد من ان المخاطب ان كان مترددا في الحكم طالبا له حسن
تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب
للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة
حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع
للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري في الاستيناف
جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ
الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات
ولما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما
قال سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام
اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية
الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا
ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان
اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل
قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب
كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف
بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق

الطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في الثاني
فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن
تعيينه وللاستيناف باب واسع مكثر المحاسن وايضا منه هذا تتميم
اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه
اي وقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف
عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما
يبنى على صفته اي صفة ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه
في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث
عنه اي صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم
ومنه ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفته من صفاته
نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر
فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف
المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من
ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا عقبت المستانف
عنه في الكلام السابق بصفات ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة
كقولك احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر
انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه
فان قلت اذا كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل
على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا
على صفاته وان كان عن غيره اي غير السبب فلا معنى لاشتماله على بيانه

السبب كما في قوله قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء
كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت
لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق
لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد
ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب
استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر
صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما
نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال
اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول اي على
قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا
جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف
كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان
اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة
رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف
اي موالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا
وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قال الواحد فما في هذا الزعم
ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف
وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف
وليس لكم الاف جوابا للسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه
لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم
الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت

ولبس جميع صور الاستيناف منحصرة في هذين القسمين ولهذا قال فليتامل اما وانما دون اما منه ومنه

وقف

قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى الكذب
المحذوف فلا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه
فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله
في الاول موكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي
بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي على
قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا
والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال
الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل
فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم
لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر
كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها
بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف
المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم
التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية
على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة
القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي واما
الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم
بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا
على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما
للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع
الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء
او بـ

لفظاً ومعنىً ومعنىً فقط بجامع اي بوجود جامع بينهما وانما ترك هذا
القيد استغناءً بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال
الانقطاع وبما ذكر بعد هذا من ان الجامع يجب ان يكون كذا وكذا
والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظاً
ومعنىً او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا
انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او يكون
الاولى خبرية لفظاً والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام
فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله
تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين
اسمية وفعلية والمتماثلتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا
في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له المص الا مثالا واحدا لكنه
اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف
تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا
ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى
واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون
لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقتان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى
الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر
وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله
وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب
تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على

على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم منه وهو ان تكونا انشائيتين
معنى فقط بان تكونا كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر
صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى
في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون
بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب
بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني
هو النبي عليه السلام وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن
عطف الامر المخاطب على الامر المخاطب الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد
قم واقعد يا عمرو وعلى انه قوله تؤمنون بيان لما قبله على سبيل الاستئناف طريقة
كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه
فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد
كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر نحو البشرة فابشر
اي سر اي صار مسرورا ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية
انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني
بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله الم يؤخذ عليهم ميثاق
الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه
للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار
من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل
من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في
قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس

المقصود بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه
وانما المقصود عليه بالعطف جملة وصف ثواب المومنين فهي معطوفة
على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق
وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن من شرط تناسب
الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم ما ذكره من المثال ولهذا قال المص انه عطف على قوله
وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم و بشر
المومنين قال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكانه امر النبي عليه السلام بان يؤدي
معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله وهذا كما تقول لغلامك
وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك
بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند
اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه
في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية
نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة
وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا
عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما
ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل
وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين عمرو وزيد مناسبة
كالاخوة او الصداقة او نحو ذلك وعلى الجملة يجب ان يكون احدهما سبب — او العداوة صح
من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون

بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين
بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو
خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي
سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة
بين المسندين اعني الشعر وطول القامة وقال الشيخ في دلائل الاعجاز
اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث
عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى
الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة
وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل
المص كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن
نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما نقل المص
من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة
المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة — القوى المدركة
في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة و
الصداقة في زيد وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي
قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك
وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها
وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو
ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن
ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة
من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما

لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل
النفس تستعملها على اى نظم تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية
فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع
القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي
انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا
من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين
اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر
بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان
يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او المخبر
او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف ونحو ذلك
فظاهره انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات
والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك
اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي
بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين
عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك
بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج
وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا عن التشخص صح
متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال في الخارج
لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن
ساير المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات
بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان

انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات والجزئي
بالآلة وكذا احكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك
فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما
في العقل لجواز ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل
مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود
جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد
وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل
وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو
اى في كون التماثل جهة جامعة
ان التماثل ان كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة
ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر
بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له
نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو
كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى
واحدهم
تعقل الاخر لحصول كل منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة
وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه
وهي العلة التامة
امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر
وهي العلة الناقصة
الاخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر او الاقل
والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل
من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول
مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف

بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين
مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين
الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته
وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة
وبالعكس والمفهومات صورة معقولة لا محسوسة وان اراد ما يصدق عليه
الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة
والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلو لية
معقولان لكونهما نسبيتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي
عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه تقتضي الوهم اجتماعهما او وهمي
في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه
لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني
بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذا الخضرة
والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد
في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق
الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض
الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت
بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منهما من نوع
اخر وانما اشتركت في عارض اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في الب
اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين

امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما
تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي
عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك
والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين
مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون
مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان
لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض
والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض
والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود
مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات
فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان احديهما في غاية
الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما
من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني
فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا
يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين
الموصوفين بالاولية والثانية فان قلت كما جعل نحو الاسود
والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين

فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل لهذا
الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في الاسود
والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما الامران
لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية
جزئيتين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية
الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما
فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا
بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف
فانه لا يحضره احد المتضادين والشبيهين بهما الا ويحضره الاخر و
لذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست
اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا
بين السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل
يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة
او خيالي عطف على وهمي والمراد بالجامع الخيالي امر بسببه تقتضي الخيال
اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك
وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف
لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة
ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من
صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور
لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني
فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه اعني الفصل والوصل

والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف
والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين
الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد
ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي
ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد
وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن
في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان
معقولة وبعضهم لما لم يقف على هذا اعترض اولا بان السواد والبياض
مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع
كون كل منهما متضادا او هذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد للآخر صح
لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد
هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه
معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه
التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات
كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف
يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع
الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله
صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر
بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح
مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من
مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما

وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة
وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق
وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة
قلت لكن في هذا الكلام لابيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا
الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام
وما بعده وقد صرح فيما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما
وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه
غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور
مقام قوله اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد
من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين
تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب
ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال
من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما
هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي
وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى
مما لا يدل عليه لفظ ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت
من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق

المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما
اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة
وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد
وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد
قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال
كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدائين وقام وقعد خبريهما
وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد
قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر
احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط
وما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل
منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية
خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للتحفظ
على المناسبة ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة
نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه
في نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه
في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على
الجملة الاسمية فلا حاجة الى الضمير واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف
على الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف اي واكرمت عمرا
عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه
تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار

تناسب الجملتين

الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين
ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع ابن الحاجب
بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين
واحد والاختلاف الاعرابي باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل التناسب
ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور
وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي
الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي
وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في
احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا
وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون تذنيب باب تعقيب شيء
الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير
الواو اخرى بالتذنيب ———— وهو جعل الشيء
ذنابة للشيء فكان هذا تتمة لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال
على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون
الجملة مطلقا على راي والحق ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتزول
اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها
بعد جملة اسمية لزم ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمتنقلة ولتسم
دائمة وثابتة فالجملة الحال الغير المتنقلة ليست محلا للواو لشدة
ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المتنقلة فقوله اصل الحال

الحال المتنقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية
والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب
تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها
فيكون مغنيا عن تكلف تعلق اخر كالواو واستدل المص على ذلك بالقياس
على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم
الكلام بدونها ولكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر الى المبتدا من حيث بالنسبة صح
انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا
فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد
راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء
ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف
الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء قصدا ووصف له ولان الحال اي صح
في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك
تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل
فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود
بيان حصول هذا لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر الفعل
او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل
والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة صح
كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذا الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكالخبر
في باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما
الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة بالسوء واما

النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد
لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر
كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف
الاصل تشبيها بالحال على ان قوله ولها كتاب حال من قرية لكونها
نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة
مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو
فاصل الحال ان يكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت
الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة
من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال
غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها كما مر من
انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل
به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي
جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير
بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومقتضى اصالته
انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو
اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد
تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال

ان مذهب صاحب المفتاح صح

ايضا من كلام صاحب المفتاح

الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا
من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة
فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت
فانه لتبيين المنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه
فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم
جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد
يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون
خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت
عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا منه وجب الواو لتكون مرتبطة به
غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور
الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين
ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها
فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال
وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا به معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ
او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ
هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال
بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني
وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل
عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية
عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع
تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح

يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حالا متناولا للمصدرة
بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا و
يتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير
فقط فان قلت كل جملة الى اخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان
تقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون الجملة بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون
ما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر
بقرينة سوق الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت
قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا
عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون
الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل
قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم
استغنائه عن الخبر صرفا اي نفسه ما يقع بعده مما فيه ادنى صلوح
لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد
المعنوي حتى انهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام
ونحو ذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالدزوم لذلك الكلام
السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه

اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال
الخبرجي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه
ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان
بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى
مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق
والطلاق البتة وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد
تجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر
والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير
صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض
هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها
يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله
فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول
الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعطها
كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة
المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي
المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل
او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة
لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال

قيدًا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة لما جعلت قيدًا له كالمفردة فيمتنع مقارنة ح
فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول
صفة غير ثابتة فلكونه فعلًا مثبتًا والفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت
والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعًا والمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضًا اما على ان يكون مشتركًا بينهما او يكون
حقيقة في الحال مجازًا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي
هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقدر من حقيقة الحال اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون
مقارنًا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون
ماضيًا وقد يكون حالًا وقد يكون استقبالًا فلا مدخل للمضارعة في
المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل
لفظًا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة معنى ح
اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار
الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه
وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكًا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا
ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت
واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال

وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم
للعطف اي لا للحال وليس المعنى قمت صاكًّا وجهه ونجوت راهنًا
مالكًا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكايةً للحال الماضية ومعناها
ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه
بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا
٢ الفعل ح اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعًا مثبتًا وان كان الفعل مضارعًا
كما في الايضاح وعند صاحب المفتاح الترك اولى ح منفيًا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما
مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعانِ بالتخفيف
اي بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي
علامة الرفع فيكون اخبارًا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين الواو
للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعانّ بتشديد النون فانه نهي معطوف
على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فكما اشار اليه بقوله
ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال
كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في
المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعًا دون
الحصول اي لكونه فعلًا منفيًا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل
على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول
ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالنفي
ههنا النفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة
الواقعة حالًا ان لا تصدر بحرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك

لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة
لان لفظ وكب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال لهذا المعنى غير حال
بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استشنعوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لانه الحال في الجملة وزعم بعض النحاة — لتناقض الحال والاستقبال صح
ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح
للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه
ان فوات الدلالة على الحصول يجوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول
مالك بن رفيع اتاه وامرد مي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني
الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال
والمعنى ووجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى
لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول
الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا ومعنى
كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله
او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما
الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى
المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون
لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل
لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع
عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في
الماضي مثبتا ومنفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول

حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه
ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب
الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال
مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم
واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين
كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي الى الحال
المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي
سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاءني زيد
في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا
المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما
تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استشنعوا
لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ
قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه
كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان
تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما
يتقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة
لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي
العلاء اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع
وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون
حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة

وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب
زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا اذا كانت الكتابة قد انقضت ويجوز
ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه
متلبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه
بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال
واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول
ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة
بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته
على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان
لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم
وغيرها اي غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل
استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان
التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان
الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند
عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب
زيد امس ولكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة
التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى
في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب
افاد استغراق النفي لجميع اجزاء زمان الماضي وذلك لانهم ارادوا
ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض

نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق
التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا
ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون
الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك
ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار
بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه
وجود عقيب وجود ووجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار
العدم فانه عدم فلا يحتاج الى سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود
يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال
ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان
الاصل في النفي الاستمرار حصلت من الاطلاق الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه
منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور
جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة
الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة
لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على
بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع على ما ابتدأ على
ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي الواو المشهور ايضا

ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم
الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا
لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون
ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجردها
الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة
الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان الخبر فعلا نحو جاء زيد
وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير
المفرد لا ان يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو
يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل
المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانك لا تجد سبيلا الى ان تدخل
يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون
حتى تقصد استينافا للخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا
بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاء زيد
وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة
اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب
من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها
ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا
اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه
بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا

والمراد بالاستيناف
اللغوي الذي ذكره
عكس الدخول في صلة
العامل [illegible]

اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في
كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي
على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان
وجوب الواو في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وجاء زيد
وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع
وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه
او خرج التاج عليه كان كلاما فاترا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه
بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس
التاج فان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد
جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية
لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد ولهذا
يتم كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون
ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لا
لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل
فقولك جاءني زيد راجلا وهو فارس كلام فصيح ولما جاءني زيد
هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو
انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه
فاوله ونزله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس
لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث
والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت
جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك تثبت مجيئا

في اسراع ويتصل احد المعنيين بالاخر ويجعل الكلام خبرا واحدا كانك
قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم
استانفت خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا
احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء في نحو زيد
منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة
لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة
في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو
جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه
ان يرتبط بنفسه والجملة في جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين
يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه
ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك
الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها
خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم
اعرفهم خرجت عنهم وفارقتهم متنكرا مصاحبا للبازي الذي هو
ابكر الطيور مشتملا علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح
فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال
الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده
على ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف
في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان تقدر فعلا ماضيا
مع قد وقال المص لعله انما اختار تقديره باسم فاعل لرجوعه

لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما
جوزوا التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرءا
اسرى اليك ودونه من الارض مومات وبيداء سملق وانما لم
يجوزوا التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع
مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد
فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار
الافراد في الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير
بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود
الواو هو الماضي الا يرى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا
لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع
والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء
والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد
واقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع
ويحتمل ان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما
يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو ففي اجل هذا
كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحبها نكرة متقدمة والا
فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس
وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام
الشيخ قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول
حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي
الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد

من عرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول بصرني
ولو لا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله عوالي اي في الكناية
وجوانبي حال من ثني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك
تارة اخرى صح لوقوع الجملة الاسمية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله
يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدم
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة الاسمية وسالما
يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال متعددة و
صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة
وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة
مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل وتعظيم حالا من الضمير في سالما وقال
بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير
فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم
لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه
مجردا عن الواو لكون الرابطة في اول الجملة وهذان البيتان من هذا
القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور
النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون
موجزا بالقياس الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس
الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين
يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار

الايجاز والاطناب والمساواة

المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز
بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب
فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك
اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف
وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي
وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات
والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة
لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تأدية
اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف
يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع
فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة
اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره
المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام
يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف
وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى
الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا
فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت لكنه
ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب
والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك
كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من

عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما
عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام
جميعًا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف الندا وياء الاضافة والجنس
وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف
المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل
من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه
كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله ربي اني وهن العظم
مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق
الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم
من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب بالمعنى
الاول فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز
والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار
ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد
صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو
قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى
المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي
تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية
قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة
ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق
ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر
وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا

اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط
الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بابسط من الكلام المذكور رد
الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط لاختلاف طبقاتهم بكلام صح
ولا يعرفون ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه وكيفيتها صح
ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني
والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف
في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من داب البلغا واما المتوسطون
بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام
يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع على المعاني
المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبنا على المتعارف
واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البنا على البسط الموصوف فانما هو
بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط
وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر نبذ منه في
الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب اولى
الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له اولا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد صح
الثاني اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلاثة منها مقبولة
واثنتان مردودتان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية
اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ
زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد
والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون

اللفظ زايدًا عليه لفايدة واحترز بوافٍ عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ
ناقصًا عن اصل المراد غير وافٍ ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري
والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش
كدًّا اي مكدودًا متعوبًا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل
مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال
العقل ولفظه غير وافٍ بذلك فيكون مخلًّا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف
ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون
العقلاء المتاملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال
النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش
العقلاء المتحرزين في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش
في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعمًا وان العيش الشاق لا يكون الا
عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم او في ظلال العقل لكان كالتكرار فتنبه
على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ
زايدًا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينًا نحو قول
عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء لجذيمة بن الابرش وقددت
الاديم لراهشيه والفي قولها كذبًا ومينا والكذب والمين بمعنى
واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان
في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفي لجذيمة وفي قددت
وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا
وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزايد متعينًا وهو قسمان لان
ذلك الزايد اما ان يكون مفسدًا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى

كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي — وصبر
في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم
للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى
انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على
تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء
فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب و
المعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا
الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد وبقاء العمر هان
عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما
يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب انّي اصبر ايوب
فمن اين لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق
عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائمًا فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا
تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل كل ان اكلت واطعم — فلا الزاد يبقى
اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل
النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير
عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها
الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني
وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى
رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل
وغير المفسد كقوله اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول
زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي

فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا
يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم
قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر
معرفة ما كتبه يا هذا انت كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك
قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون
به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك
لان القول الدال على معنى لفظ مقول بالفم مؤثر في القلب وما لا ومعناه صح
معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه المساواة
نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب
ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى
هو اسم موضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي فسيح وبعيد
شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت
الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول
يده ولان له في جميع الافاق مطيعا لاوامره يرده الهارب اليه فان
قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الاية حذفا المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك
امر لفظي رعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل
المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وفيه
وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه
قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا

ايجاز القصر

حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف
نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به
ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على
القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف
الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما ساغ الظرف مسده ووجب تركه
لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس
فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بمجرد رعاية
امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله
ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم
القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم
القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره
منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه
زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر
اذا اعتبر التنوين والافعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر
الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون
الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل
على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي القصاص اياهم لمنعه صح
عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم
الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم
في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد

قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل
لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم
هو من القود والمراده اي وبكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا
لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو
انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما
ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي بخلو قوله ولكم في القصاص
حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل
مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة
فان قيل فهذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه
ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان
الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا
يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي
وباستغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم
فانه محتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله
على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح
ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان الاقتصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل
مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة
الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في
موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو
ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر

ايجاز الحذف

الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا
المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على
ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شي والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء
ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة
مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية
او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب
لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي
كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها
الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى
ومنهم دون ذلك وكقوله ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما
اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين
لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لانه
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن
ليس مما يخص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك
ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة
علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان
وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة
او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها
فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر
في آخر باب الانشا او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا

ما بين ايديكم وما خلفكم اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم
من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله للتعذر او الاختصار
يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به
الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها
الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما
يسهل امره عنده الا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك
وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من
مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المتبجح اذا رايتني ثابتا
وسكت جالت الافكار له بما لم تجل به لو اتي بالجواب مثالهما اي مثال
الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى
اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف
غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة
وكالحال نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا
والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب
القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين
وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله تعالى اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما
جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل

ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه
على الهرم اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة
هي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس
امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله تعالى ليحكم
بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان
ارادوا وليا بحق فالله هو الولي فالفاء في مثل قوله تعالى فانفجرت
تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على
التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح
على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا
او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف
من انه على حذف المبتدا او الخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون
يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه فقال
له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا
ما لهن ومالي اي طربن فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعاودها
وتدافعني الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها وحذف
على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر في الامثلة السابقة
وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن

واجر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء
بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لابد له من
دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر
على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل
على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلابد
ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان
الغرض من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير
الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح
لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة فكانه على حذف
مضاف ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف
نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله
تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس
المراد انه يدل على تعين الامر وتعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل
العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل
دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات
الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان
يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت
على الثاني اي المراودة لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره
اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في
شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة

اي على الحذف والتعيين

العادة ومنها ان يدل العادة عليهما نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم
اي مكان قتال ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل
لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه
واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لابد له
من فعل يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه
الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي
يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام
او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكل فعل شرع فيه ومنها الاقتران
اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام والمخاطب بالفعل كقولهم
للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا
لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء
الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفأه اذا اصلحت ما وهى
منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين
مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد
او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس من ان الشيء اذا
ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به
اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور
بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم
في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى
العلم به وتالمت لفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل
الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم

او مكانا يصلح للقتال ولهذا اشاروا بالبقاء في المدينة ح

الاطناب بالايضاح

العلم ح

اكمل واقوى وكانهما لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وما
يوافي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل
من الغمام فان مجيء العذاب ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون
اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك
كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث
وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان
اشرح لي يفيد طلب شرح ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي
تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون
للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه
كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم
زيد فلما قيل نعم الرجل زيد كان المنا بالابهام فيه الفاعل اولا وفسر
ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق
على ما يقابل الاطناب فيعم الايجاز والمساواة وهذا اصطلاح السكاكي
ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز
الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث يقال نعم زيد
والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو صدر الاستيناف
وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل

والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة
التي تظهر في النفس عند وجدانها تاثيرا وانفعال التعجيب وانما قال ايهام
الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان
يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهنا
محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في
عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب
ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد
الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح
لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف
فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف
القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح
بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح
وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من
جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات
يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل
كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه
منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرده نحو حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى
من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه
قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد

الاول من الشيب والثاني من الشباب

التوشيع

يكون في الكلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويا[مرون]
بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان
المصابرة باب من الصبر لكونه تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير (بعده صح)
لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه
ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا
فيتنبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم
ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي
الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد
كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل ذلك لان اصل ثم الدلالة
على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير
اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول
في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما (ثم والله صح)
ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة (ثم ما ادريك ما يوم الدين صح)
والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى
وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه
الحيوة الدنيا ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن (متاع صح)
انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد
بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابطة كما في
قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا

ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون
انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابطة كما في قوله
تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم
يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير
لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال (الايغال)
من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم
البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها
اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي
الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم واف
بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه (وزيادة صح)
نار ايغالا في المبالغة وتحقيق اي تحقيق التشبيه في قوله اي قول
امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا الجزع الذي (اي خبائنا صح)
لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي
فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا
وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون
قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاذا
ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت
والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح
ديوان امرئ القيس وبهذا تبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت
مسايرتهم في الفلا وزجر ان انست الوحوش برحالهم واخبيتهم ولدفع
توهم غير المقصود في بيت لسقط فسقيتنا لكاس من فم مثل خاتم من

التذييل

الدر لم يختم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر
وكان من الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبّله دفع
ذلك بان وصفه بانه لم يقبّله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال
بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا
من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى
بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب
في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل
على معناها اي على معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من
الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة
ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان
يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل
تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى
المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل
وهل يجازي الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من
الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل
بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال

الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق
الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا
لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت
فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل
نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو
ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا
تقسيم للتذييل مطلقا بمعنى قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين
وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا
لتوهم ان هذا تقسيم الضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض
من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة
السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق
الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله
اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من
اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب لست
وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا كما يعرف بالتامل يعني لا تجمعه
على استبقاء مودته حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث
اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي
الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه
تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب
في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو
التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي عن ايهام خلاف المقصود

التكميل ويسمى الاحتراس

وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء
يدفع ذلك الايهام وذكره شالبي لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط
الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها
اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع
اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر
قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله
غير مفسدها والثاني قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المومنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة
على المومنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله
اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع
منهم للمومنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل
عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية
بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين
خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد
الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر
على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان
حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم البعض انه تاكيد
للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين
لا يكون الحلم زينا لاهله فانه من لا يكون حليما حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا

نحو

مع الحلم صح

تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا
لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز
ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى
البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المعترض وان المصراع الثاني تكميل
وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة
ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب
والمهابة فدفع ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني
انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو
لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو
ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة
نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه
للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي
يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد
وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر
ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه
اسري في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين
كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة
سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط
بل جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بالاتصال ان
يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون

التتميم

بالاعتراض

الاعتراض

فان قوله سبحانه جملة لكونه مصدرًا بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام
لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه
الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه تعالى والدعا في قوله اي وكالدعاء
في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله
وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست
عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من
الاعراب نحو الا انا ها والحوادث جمة فائدتها تاكيد وجوب
اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله
ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى
انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها
مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق
اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله اتخذتم العجل من بعده
وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون
العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم
والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء
ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضميره
الشان محذوف يعني ان المقدر ات البتة وان وقع فيه تاخير
وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة
بين اعلم ومعموليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية

هل ح

من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو
اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى
فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض
باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله
فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم
الله يعني ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث لا ان الغرض الاصلي
في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى
منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا
به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
أن اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله
حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا
لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول
ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه
جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف
ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره
يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان
كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس
راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر

مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف
المقصود ثم جوّز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوّز
فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها
بان لا تليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او تليها
جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف
فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام وفي آخره او بين
كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع
الايهام وجواز ان لا تليها جملة متصلة بها فينبغي اشتراط ان يكون
لها محل من الاعراب بحالة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في
قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طُلّ منا حيث كان قتيل
فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم
اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار
من قاتليهم وكلامه هنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا
يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز
ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة
على معناها معربة باعرابها بدلا منها او توكيدا ويكون الغرض
منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال اعتمد في هذا الاشتراط انتهى
على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون

يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب وبعضهم كونه اي جوّز الفرقة
الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام
ان يكون الاعتراض غير جملة والاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقريب كلامه على ما ذكرنا
ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض
ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط
ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في
احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط
في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط
فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له
في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما
يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة
الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لم يكن اللهم الا ان يقال
ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل
من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو
لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة الكلام لا يخلو

من خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام
واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون
به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما
وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه
مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون
هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة
التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى
يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم
اذ قد اتي فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قوله
يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عما في القلب ومنها قوله عن علم صح
تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تجيء في نحو جالس الحسن للاباحة صح
وابن سيرين للاباحة لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان
ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع
خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا
نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق
الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه
دفع توهم انهم لكاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل
التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كونه لنكتة فيه دفع الايهام

الايهام واعلم انه كما يتصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه
ناقصا عما يساوي اصل المراد او زايدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام
بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام
آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام
يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة وتمامه
ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر
والناهد المراة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر
الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر
اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع
التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها فيصفه بالميل
الى المعالي مع قلة حروفه فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت
لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه
ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان
يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب
منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون
وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اي نغير ما نريد ان نغير من قول غيرنا واحد لا يجسر تغيره خ
على الاعتراض علينا انقيادا لهوانا واقتداء بجرمنا يصفه بانهم
ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات اليهم فالاية ايجاز بالنسبة
الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت
مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم

الفن الثاني علم البيان

تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي
على النبي محمد وآله ونسأله التوفيق في إتمام القسمين الآخرين بمنّه وجوده
الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج
إليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا إليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف
البديع فإنه من التوابع وهو علم يُعرف به إيرادُ المعنى الواحد بطرق مختلفة
في وضوح الدلالة عليه أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات
جزئية أو نفس الأصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف
علم المعاني فليس التقييد بعلم القواعد أي إدراكها والاعتقاد بها على
ما توهموا وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام
الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه أي في المعنى الواحد
للاستغراق العرفي وأراد بالطرق التراكيب وبالدلالة العقلية
لما سيأتي والمعنى أن علم البيان ملكة أو أصول يقتدر بها على إيراد كل
معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح
دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا
زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة
على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد
الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة للإشعار بأنه لو أورد
المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح
والخفاء مثل أن يورد بألفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم
البيان ولا حاجة إلى أن يقال في وضوح الدلالة وخفائها لأن كل

الدلالة صح

كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح
أن بعضها واضح الدلالة وبعضها أوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء
وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير
عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث
والحارث على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالة
الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى أن تعريف علم البيان بما ذكره هنا أولى
من تعريفه بمعرفة إيراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ
يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح
والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة
هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والأول الدال والثاني
المدلول والدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة
الخطوط والعقود والإشارات والنصب ودلالة الأثر على المؤثر كالدخان
على النار فأضاف الدلالة إلى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية
وكان عليه أن يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة
الطبيعية العقلية لأن دلالة اللفظ إما أن يكون للوضع مدخل فيها
أو لا فالأولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم إلى المطابقة
والتضمن والالتزام والثانية إما أن تكون بحسب مقتضى الطبع وهي
الطبيعية كدلالة أح على الوجع فإن طبع اللافظ يقتضي التلفظ
بذلك عند عروض الوجع له أو لا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة
كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود
بالنظر هنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية

والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبايع والافهام والمصنف ترك التقييد
لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرًا بذلك ثم عرفوا الدلالة
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو
عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه
لذلك المعنى ليلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة
اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية
فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى وايّا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى
ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع
المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ
بحيث يفهم من المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق
منه صفة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه
منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه لا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم
منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه
كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء
في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع
مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان
على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية

لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة
المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول
الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم
حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع
مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية
كما ذكرنا وتقيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية
بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون
الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين
الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة
بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم
واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد
به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج
اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريفات الدلالات
بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ
في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف
فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما

بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من
حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث
انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج من حيث انه خارج لازم
وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما
وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون
الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى
فهو دال عليه والا فلا والمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به
المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع
لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ
ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع
له فالدلالة مطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالالتزام
وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة
للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا
عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني
بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة
بط لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن
فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا
قصد باللفظ الجزء واللازم كما في المجاز صارت الدلالة عليها
مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القايل يلزم امتناع
الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى
واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة

المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ
المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة
ام تضمن واتيهما اخذت يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين
الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي
شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون
المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله
فيه اما على الفور او بعد التامل في القراين والا لكانت نسبته الخارج
الى الموضوع له كنسبة ساير الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون
غيره تكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي
ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف
عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب
في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وصرح العلامة
في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من
اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره
من قراين الاحوال والاظهر انه اراد باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل
المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك
وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات
والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام
ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالة

المطابقة لان السامع ان كان عالماً بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم
يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالماً بوضع
الالفاظ لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالاً عليه لتوقف
الفهم على العلم بالوضع مثلاً اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع
ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون
كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة
قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها
ما يرادفها فالسامع ان كان عالماً بوضعها لتلك المفهومات كان
فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير
تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك
المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان
يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا
هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه
المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها
وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا عالما
او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون
بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون
بعض منها دالاً فليتامل واياما كان لا يجري فيها الوضوح فان
قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم
بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى
والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم

العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف
على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان
فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف
على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان فان قيل لا نسلم انه
اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض
لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر
معانيها في العقل بادي التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة
وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر
ومراجعة اطول وكثيراً ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقية
من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر و
مراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعنى
على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفا ان
يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث
انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد كما
تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف
المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع
وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني
المطابقية في العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع
وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية
اي والايراد المذكور يتاتى بالدلالة العقلية لجواز ان يختلف مراتب
اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم

مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية
كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من انه مبني
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة
للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على
لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب
في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا
في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية
لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام
قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون
المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي
يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا
ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو
الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه
فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز
الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم
البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر
التشبيه في علم البيان لابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا براسه
دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه
وجموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق
ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما
اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب ان يقال

وانما قال كجزء معناها اذ ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم بل هو مجموع اللازم والملزوم ح

ان يقال علم البيان علم يبحث عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل
بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها
في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي
الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد
الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى
اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه
سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه تبتني عليه الاستعارة
او غير ذلك ولهذا اعاد الاسم المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود
الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني
للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس
على الاطلاق يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك
دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة
امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به
والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا
قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد
بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في
الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد
على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة
امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا
لمنهاج

وجاءني زيد وعمرو ح

التشبيه

لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا
ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند
المص هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى لا على وجه الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا
بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا او جاءني زيد
وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة
على مشاركة امر لاخر عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي
على ما سيحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى
تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد
او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار
وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في
حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد
اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان
المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق
حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا
لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى
الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى
والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي
الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما

اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لاخر
في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق
على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
طرفاه اما حسيان فقدم البحث على طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم
بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب
البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان
الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في
المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب
لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء
الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات
والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح لان في الصوت
الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون
الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما
لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر
ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه
بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه
عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية
اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر
وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس

الحيوة م

بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها
ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا
كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل
فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس
بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق
فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه
المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير
مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا
للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام
كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي
المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع
والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته
دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور
كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق
هو من باب جرد قطيفة اي الورد في وسط سواد وانما اضيف الى النعمان
لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر
اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على
الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود

موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة
لكن المادة التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح
والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد
بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه
بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك
بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا
بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول
امرئ القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب
اغوال يقول ايقتلني ذلك الذي توعدني حب سلمى والحال الرجل
مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام
محددة النصال لعل ليس السيف ذا حده ووصف النصال
بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فانياب الاغوال
مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس
البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات
المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقهما في بحث الفصل
والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال
من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولا انياب الاغوال
ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها
ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك

الابعا وليست ايضاً مما لم يتحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل
التحقيق في هذا المقام ان من قوتي الادراك ما يسمي متخيلة
ومفكرة ومن شانها تركيب الصورة والمعاني وتفصيلها والتصرف
فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كالانسان له جناحان او راسان
اولا راس له وهي دائماً لا تسكن نوماً ولا يقظة وليس عملها منتظماً
بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة
الوهمية وبهذا الاعتبار تسمي متخيلة او بواسطة القوة العقلية
وبهذا الاعتبار تسمي مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي
ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة و بالوهمي
ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء
يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع
واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا
في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمي وجدانيات كاللذة
والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم
العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة
كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند
المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي
اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها
وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة
بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة
والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الي

والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك صح

الي الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالاً وهو ادراكاتها المجردة
اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس
على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس
الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيات فلما كانا
عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس
الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدي الحواس الظاهرة
وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الي الحواس
بل من الوجدانيات المدركة بالقوي الباطنة كالشبع والجوع والفرح
والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي
وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقاً او تخييلاً
والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية
والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئاً منها ليس وجه التشبيه
فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما
فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين
في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور
في الشمس والمراد بالتخييلي ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما
الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي
التنوخي وكان النجوم بين دجاه جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي
او النجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه
المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة
بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه

ثم

[illegible]

بمرأى على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل
انه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن
يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من نيل المكروه شبهت
البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم
بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم
تقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة
والجهل كالظلمة والعلم كالنور حتى يخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما
له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف
ذلك اي ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك
شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخييل ان الثاني مما له بياض
واشراق والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن
بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب
اي ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة
بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط
فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا
ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا
واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن
لاحت بين الابتداع وكان للطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة
هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في
الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يتأتى

والسنة صح

[illegible]

لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان
من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد
حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه
وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو فيه وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر
لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف
الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح
منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعماله مصلحا
واهماله مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي
هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب
الخاص كما لا يجدي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي
التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة
والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وهو اي وجه التشبيه
اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام
ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى ومميزا
لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما
كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن
او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال
صفة وتلك الصفة اما حقيقية متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة
الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة
بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين

اى حجيئة صح

اللتين تتلاقيان فتفترقان الي العينين من الالوان والاشكال والشكل
هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة
او ثلث نهايات كالمثلث واربع كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار
كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال
ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقي عنده وبه احترز عن العدد وبكونه
قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار
جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في
الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند
المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع
حصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة
الي الفعل علي سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان
المقادير من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض
النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة
والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف
بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب باعتبار الظهر
والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك اوبالسمع عطف علي قوله بالبصر والسمع
قوة مودعة في العصب المفروش علي سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات
من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة
والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي

الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف
قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار
الاغاني الممتدة او في قصر المنفذ وضيقه او شدة التواتيه كما في المزامير
الملتوية يختلف حدة وثقلا اوبالذوق وهي قوة منبثة في العصب
المفروش علي جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة
والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
اوبالشم وهي قوة مترتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي
الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسامي لها الا من جهة الموافقة
او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الي محلها
كرائحة المسك او الي ما يقارنها كرائحة الحلاوة اوباللمس وهو قوة سارية
في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
وهذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية
وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان
لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة
كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة
كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء
اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل من استواء وضع الاجزاء
واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الي الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله

الغمز اي الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهو
تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة
وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الي صوب المحيط لو لم يعقه عائق
والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الي صوب المركز لو لم يعقه
عائق وكل منهما في الحقيقة مبدا مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة
كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة
هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه
بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه
وما يتصل بها اي المذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن وعقلية
عطف علي حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر واما عقلية كالكيفيات
النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد
وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة
انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع
بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال علي الادراك
المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت
وعلي ادراك الكلي وعلي ادراك المركب وعلي ملكة يقتدر بها علي استعمال
موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال
لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام والحلم
وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب
عند اصابة المكروه وساير الغرايز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت

وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويترتب منها الخلق وهو
ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا
في الخلق دون الغريزة وتلك الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة و
مقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف علي قوله اما حقيقية و
كما تطلق علي ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى
متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة
في ذات بل يكون معنى متعلقا بالحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك
قد تطلق علي ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل
كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والي كليهما اشار صاحب
المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية
وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود والعدم
عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه
التقسيمات التي لا يتفرع علي اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى فكان هذا
ابتهاج من السكاكي باطلاعه علي اصطلاحات المتكلمين ولله در الامام عبد القاهر
واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام
علي التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا
وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد لما تركيبا
حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا
اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور ولهذا يشعر
لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منها اي من الواحد وما هو بمنزلة الواحد
حسي او عقلي واما متعدد عطف علي اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما

[illegible]

(واحد صح)

واحد او غير وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة
امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها وهذا بخلاف المركب المنزل
منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل واحد من تلك الامور بل في
الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اي اما حسي
او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب منه
ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه
هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي
طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا
او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز
ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي
شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من
العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس
لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه
عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز
ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل
محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه
العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي
يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه الشبه مشترك فيه فهو كلي
والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك
الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا
من وقوع الشركة فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل

وجه التشبيه صح

حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي
ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المط قلنا المراد بكون وجه
التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد
فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت
الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح
جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان
يكون هو غير عقلي لان المص قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله
الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها
ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي
او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها
طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فتصير
ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر
قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء
الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب
الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات
فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر
والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة
والجراءة على وزن الجرعة وهي الشجاعة ويقال جراء الرجل جراءة بالمد
وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسر الحكماء بذوات
الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد بخلاف
الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب والاستطا

حسيا صح

مختصة صح

فيه صح

النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان
فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة
او غير عار ولهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو
ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة
الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل
بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم وهو والمعدوم
سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء
ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى الظاهر فقولهم هو موجود
كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجوده شبيه بالعدم فانا بنينا الامر الا ان يحمل
على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد
فيما طرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي
فالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك
المطلوب ويفصل بين الاشياء وتشبيه العطر بخلق كريم فيما المشبه
محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة
بعض هذه الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة والاستطابة
النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان
تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة
التي بها يقتدر على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
وان بالشرط يشتركان في كونهما طريقين للادراك ويقرب من هذا
ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل والوجه وجه التشبيه بين العلم والحيوة
الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كما انتفاء

صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما
لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان
قلت ما معنى الافراد والتركيب هنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب
دون وجه الشبه الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه
به ان يكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا
زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه
في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا متعدد منزل منزلة الواحد بل المراد
بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد
فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك
ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به
هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه
الواحد لهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل
منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركب
الطرفين لهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعددين وتنتزع
منها هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما
انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتامل ولهذا يظهر ان ما ذكر في
المفتاح من وجه الشبه اما ان يكون واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان
يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة
من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب
الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه

في قول أحيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا
كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد
جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اساس
البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة
بيان لما في قوله كما في قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة
الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي
تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة متضمنة الى المقدار المخصوص
والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق
ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد
على نسبة قريبة مما تجده في راي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير
الكيفية جعل الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار بخصوص اي مقدار في القرب
والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار بالكيفية والمجموع
الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد
بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب والتباعد على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في
هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما
قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود
حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي
التركيب ومنها اي من المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول
بشار كأن مثار النقع يقال ثار الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا
ليل تهاوى كواكبه اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى

تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعل ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى
الظاهر فقد اخل بكثير من اللطايف التي قصدها الشاعر على ما نطلع
عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي
بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة
في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ
في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل
المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب
من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع
في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف
كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع
كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها الا يرى انه ليس يريد ان تقول
لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك
ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل
التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقيل ليل وكواكب فهو لم يقتصر
على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة غبار كالكواكب في الليل بل عبر عن
هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب
وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر
الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف
الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات
جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل و يصدم

بعضها ببعض ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فتنبه على هذه الدقايق
بكلمة واحدة وهي قوله تهاوي فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات
حركاتها فكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل
اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه
وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار
النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما تقول
في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد
ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان
اي احدهما مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن
على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على
رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه
كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا
زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي
ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه
الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المص عبارة الشيخ
في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء
في الهيئة التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين
احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى
لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز والنجم

النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب
تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب
الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع
من الانبساط الذي بداه الى الانقباض حتى يرجع من الجوانب الى الوسط
فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه
الهيئة وكذا كالمراة اذا كانت في كف الاشل والوجه الثاني ان يجرد الحركة
عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاولى من ان يقترن بالحركة
غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات
مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضها الى العلو
وبعضها الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه التشبيه مفردا وهو
الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف
في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ
فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا
اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق
والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات
الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما
كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب
في هيئة المتحرك اكثر ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض
حفت بسرو كالقيان تلحفت ۞ خضر الحرير على قوام معتدل فكانها
والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة

السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة
كلب يُقعي اي يجلس في تلك الكلب على أليتيه جلوس البدوي المصطلي باربع
بجدولة لم تُجدَل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل اسره لا من جدل
الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه
اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع
صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي
عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطايف ذلك قول
الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع
مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه مصلوب
بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى
الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي
فانه من قريب التناول لان هذا القدر يقع في نفس الرأي للمصلوب
لكونه امرا جمليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع
مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم
يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب
فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل
وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان
الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد
فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر
الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرقت القوم
اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من

من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي
الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك فتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت
الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها
اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع
البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة
بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة
اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال
ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء
الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترحه
فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى
مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل
الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل فان قيل هذا يقتضي
ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها
واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان
الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما
لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا
متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لاخر امر زائد على الجمع
بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين
من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو
ولم يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء

بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا زيد يكد ثم يصفو لافادة
ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد
نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه
المصطلح بل هو من الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى قبيل ح
ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب
في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف
بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا
قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات
نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او السيف جاز ولو اسقط
واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد
مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ
من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد
الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد
العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على
الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد
المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي
ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس
واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك
اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد هنا ما به
التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في
التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب

التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر
اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق
بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى سخرية
واستهزاء فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار
في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال
للتمليح لا التهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجي
في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام
المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لتغيظ الضحاك جسمي قيم متعلم فاعل اسد
ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر
قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم ولا تمليح
ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما
يضاد الاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء فلا حاجة الى قوله
ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا
قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم
يتات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح
ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه
هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود
بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يحصل في الاكاذيب
المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد هو الجراءة لكن باعتبار التمليح

اتمام

ادوات التشبيه

والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام **وادواته** اي ادوات التشبيه **الكاف**
وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك
اذا كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشي لا يشبه بنفسه
وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قايم لكن
لما حذف الموصوف وصل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم
لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان
زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين **ومثل وما في معناه**
كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها **والاصل**
في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفردات كلفظ نحو ومثل وشبه
بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه **ان يليه المشبه به** اما لفظا كقولنا زيد كالاسد
وكزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد
اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي
لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير
لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي
استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ
وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح
فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انه ليس المراد
تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان
المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح

تعالى

صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله
كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما ولي
المشبه به الكاف لان التقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول
عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك
خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا
مقدر يلي الكاف لكنه لم يذكر بل حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه او لانه
ليس المراد تشبيه كون المومنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري
قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول
عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون
الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا
وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المومنين
بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المومنين
والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاية ح لا تكون نظيرا
لقوله او كصيب من السماء فيه ظلمات وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه
له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين
كون المومنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون
المومنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح
في الكتاب فالمشبه به محذوف فحذف المضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب
من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا
القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اي تشبيه كون المومنين انصار الله
على ان اللام للعهد اي دائر بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا

انه قد اوقع التشبيه والمعهود تشبيه كون المومنين انصار الله

ويستلزم قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صحيح يعني ان المشبه كون
المومنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما
يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صحيح لكن المراد هو الاول لا الثاني
اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه
بين كون الحواريين هم المومنون لانهم حواريو محمد عليه السلام اذ حواري الرجل
صفيه وخلصانه والله اعلم وقد يلي نحوه اي وقد يلي نحو الكاف غير المشبه به — مطلب حواري الرجل صفيه
وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا
عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة
العجيبة الشان نحو قوله تعالى واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من
السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات
الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان
لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون
المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه
فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير
مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني اراعي الكيفية المنتزعة
سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا يرى الى قوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء

بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس
الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار
وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه — وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها صح
فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج
الى تقدير مثل قلنا لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا
نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به
ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا
كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فمثل ذوي صيب اولى من
الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملايمة للمعطوف عليه
اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال
ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به يلي الكاف
لكونه محذوفا فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبي عنه اي عن التشبيه
كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة
قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او ظننت
زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن
دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو
بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع
بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن
حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل
او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب
والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه

وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود
وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول
ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة
بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع للاستبعاد
ان تتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير
كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال
المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت
يدل عليه البيت ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك
واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها
حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا
او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف
من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه
والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه
في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب
الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان
امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل
من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة
وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفها بالحسيات اتم منه بالعقليات
لتقدم الحسيات وفرط الفها النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول

وجواب الشرط محذوف يعني فلا عجب في ذلك وقوله فان المسك تعليل له كما في قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك

بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من
الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك
المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر
وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر
ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت
فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه
ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية والنشاط ما يصادفه من
انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا
وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر
اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة
ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي
كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه
لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه
به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان الغرض
مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه
اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد
ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولذا قالوا كلما كان وجه التشبيه
ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول
واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه
به لزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة
بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية

الاباهيم جمع ابهام وهو الاصبع المعروف وانما اضيف الى القطا لان اباهيمها في غاية القصر

ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين
مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة
بين لون الفحم المجمر ودر السلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها
اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية
هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال
ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا
معها والا لم يصح ان نذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا
لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف
المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه في التقرير لا بلغ او في معرض
الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم
المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه
الاخر اي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور
المشبه الى المشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره
الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون
اعرف واخص واقوى حالا في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل
معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه
وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به
اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون
للتزيين والتشويه والاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان
او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه

علة للتعليل

التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه
وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان
الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب ان يكون في بيان
مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه
لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق
الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه
فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه
وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع
معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه
اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة
قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه
فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف
المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف
وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور
في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه
كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال
الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد
زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يراد بها الازهار
الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف
كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن

نندة برهن المسك موضع الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه
اخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهيب نار في جسم مستول
عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه
كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه
الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك
في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه التشبيه مشبها به قصدا الى
ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هو بياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال لغرة الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصباح
بياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من
الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف
الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه
والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم بحيث يتصف بالبشر والطلاقة
عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجايع
وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل
على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا اي الذي ذكرنا من جعل احد
الشيين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه
حقيقة كما في وجه التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في
التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام
محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد
على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيين في امر من الامور من غير قصد

الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان
او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيين مشبها
ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق
الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل
واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهم ام من
عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما
زائد في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز
عند ارادة الجمع بين شيين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح
وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه
اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط
وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها
والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه
متى لم يقصد ضربا من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام
انه في الناقص كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيين في مطلق الصورة والشكل
واللون وجمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في
الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان
قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز
التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم
احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد
الى الزيادة والنقصان لكنهما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه

كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا
في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر
في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار الاداة وآخر
باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله
وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه
اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وتشبيه
كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن
لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد منهما
يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس للعورة فان قلت
اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه
لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه
على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل
من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه
الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون
بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما
غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه هو
الشمس غير مقيد والمشبه به هو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه
اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيها المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد
واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كأن مثار النقع البيت
وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه

وآخر باعتبار وجه الشبه صح

من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه
صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض
فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب
قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف
الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق
فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن
لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا
من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها
الصافية وقد لا يكون لهذه الحيثية كقوله كأنما المريخ والمشتري قدامه
في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة
فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن
ان يعين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد
تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية
فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد
واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما
من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد
نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار
وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار
بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب
الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق

أحدهما مثلهم كمثل الحمار وثانيهما
او كصيب من السماء

انما نقل الجبلية بالتاء لان لفظ الشاة كالتمرة لانها تطلق على الواحد والتثنية والجمع كاطلاق التمرة عليها وكل ما كان كذلك فالتاء فيه للوحدة … ولذلك قال الشاة الجبلي دون الجبلية قطب الدين

وأما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت منشورة على
رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة أمور
كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار أبتر مشقوق الشفة والحوافر نابت
على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل
فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء إنما هو الراقم بشرط أن يكون رقمه على الماء
وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الأمور المتعددة بل
الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد
كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس
بالمرآة في كف الأشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت
مشرقة ليس لها حاجب كأنها بوتقة أحميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله
كأن مثار النقع وقوله وكأن أجرام النجوم وقوله وكأنما المريخ من تشبيه
المركب بالمركب ذاهبا إلى أن كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة
أمور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكأن ما ذكره المص أقرب
فإن الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بأنه قصد في الثاني
إلى ما دخل فيه الأمور المتعددة المختلفة بخلاف الأول ضعيف وأما
تشبيه مركب بمفرد فكقوله أي قول أبي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما أي
أقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته أي بلغت أقصاه كما في الأساس
تريا وجوه الأرض كيف تصور أي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله
صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا أي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه
أي خالطه زهر الربى خصها لأنها أنضر وأشد خضرة فكأنما هو أي ذلك
النهار المشمس مقمر أي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به أزهار

المراد بالسقط النار المساقطة عند ضرب الحجر على الزند

وهو الظرف الذي يجعل الصائغ فيه الذهب

قوله أحميت أي أدخلت بالنار

الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى
السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما في هذا من التسامح
وأيضا تقسيم آخر باعتبار الطرفين وهو أنه إن تعدد طرفاه فإما ملفوف
وهو أن يؤتى على طريق العطف أو غيره بالمشبهات أولا ثم بالمشبه بها
كقوله أي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن
قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف
وهو أردأ التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب
واليابس العتيق منها بالحشف البالي إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة
يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في أسرار البلاغة إنما
يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لأن
للجمع فائدة في عين التشبيه أو مفروق وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به
ثم آخر وآخر كقوله أي قول المرقش الأكبر يصف نساء النشر أي الطيب
والرائحة مسك والوجوه دنانير وأطراف الأكف وروي أطراف
البنان عنم هو شجر أحمر لين أغصانه وإذا تعدد طرفه الأول يعني المشبه
دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي وإن تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به
دون الأول فتشبيه الجمع كقوله أي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح
أغيد مجدول مكان الوشاح كأنما يبسم ذلك الأغيد أي الناعم
البدن عن لؤلؤ منضد منظم أو برد هو الغمام أو أقاح جمع أقحوان
وهو ورد له نور فشبه ثغره بثلاثة أشياء وفي قول الحريري يفتر
عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن أقاح وعن طلع وعن حبب شبه ثغره

وذلك لانه … فقبيه تعدد … ترتيب …

التشبيه

لان العقاب لا يأكل قلوب الطيور

الرقش … الاكبر … صغر …

قوله مجدول مكان الوشاح … ضعيف

مدقق … الوشاح بكسر الواو والشين المعجمة والحاء المهملة نسيج من أديم …

بجملة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الشعر
غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه
لا استعارة وستسمع في هذا كلاما انشاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول
الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه ابيات تشتبه بالامس ابانة
تمثل روحي يروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان
ونيل الاماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه
ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه
وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت
بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي
والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت
قوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان
منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار
فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه
فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص
منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ
في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا
يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا او ضرب مثل وان كان عقليا

عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كذا
يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه
اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد
وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا
تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر
يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول
بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون
في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة
المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها
وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو كانت مصمتة
الجوانب فان موضع الانفراغ منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله
ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة
وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحافظ وانس الفوارس اولاد زياد
العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل
فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة
المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج
لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا
اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق
التشبيه فهذا عطف على قوله فمنه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر

فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الي وجه التشبيه
نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد
الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه
اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر
بوجه التشبيه كقولنا هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان
وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه
كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب
اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه
والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل ستبقح العيس
بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب صدفت عنه اي
اعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث
ان جئته وافاك اي اتاك ريقه تقال فلان فعله في روق شبابه وريقه
اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شي افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب
وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض اولم يعرض وكذا وصف
الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه
التشبيه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال والاعراض عنه
ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثر ايادية لديه ووصل
مواهبه الي طلب عنه اولم الطلب كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم
واما مفصل عطف علي قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء
وادمعي كاللآلي وهذا علي قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه
والثاني ان يكون لازما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر

[illegible]

بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي الشي
الذي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة
فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو
ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص
المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف
اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب وشبهه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه
حيث قسموه الي حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر
من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع
عليه لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه ههنا الحلاوة مثلا وهو امر حسي
قطعا حملهم ذلك علي ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما الي الحسي
والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي من الامور المحسوسة
قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه
في مثل هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد علي جعل وجه الشبه علي التحقيق في
قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من المحسوسة فكيف يكون حاملا
علي التسامح وترك التحقيق وهو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان
معني كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الي الحسي والعقلي وتسمية
بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه الشبه
وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة
للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل
وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل
وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الي المشبه به من غير تدقيق

صح

صح

نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا
الامر يبدو اي ظهر واذا جعلته مهموزا من بدا فمعناه من اول الراي
وظهور وجه الشبه في بادي الراي يكون لوجهين اما لكونه امرا جمليا
لا تفصيل فيه فان الجمل اسبق الى النفس من التفصيل الا يرى ان ادراك
الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث
انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء
اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة
وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى المجمل ثم الى التفصيل
ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم يستقصه — لم يسطع دقة
وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروايح وغير ذلك في المرة
الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي او يكون
وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور
المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه
اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار
والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز
غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به
على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا
مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة
المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن — الشبه
المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل

التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به
بسبب قرب المناسبة والتكرر على الحس سببا للظهور المؤدي الى الابتذال مع ان
التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس
في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة
الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير
سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على اما قريب
مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد
فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور
يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان وجه التشبيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل
ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف
تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي ولندور حضور المشبه به اما
عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت
واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او
مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل
الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي
تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست
مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد
الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع
الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان
اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل

[illegible] يتفق

من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس
والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف لشيء واحد او اكثر بمعنى
ان تعتبر من الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من
ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه
كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها
وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس حملت ردينيا كان سنانه
لهب لم يتصل بدخان او تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار
البلاغة اعلم ان قولنا فواحد وتفصل بالتامل التفصيل عبارة جامعة معنا
انا معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل
بعضها عن بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء وان تنظر
في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ
بعضا وتدع بعضا كما فعل امرء القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده
والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما عملت
في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها
في مسافة مخصوصة من القرب ثم اعتبرت في العنقود الملاحية مثل ذلك
والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى
نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة
على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا
كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها
والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب

القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع
ولا منسوجة عليه العناكب ولان المعاني الغريبة ابدع واحسن من المعاني
المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة
اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ويعني
بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب
بعض المعاني على بعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على
اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وهل لك على من المنكر اذا صادف (وتامل ح)
منهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء
المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ
واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه
القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه
الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال الى
الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته
فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته
فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم يقابله ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه
ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاستها
بما فيها وقوله اي كقول الوطواط عزماته اي افكاره مثل النجوم ثواقبا
اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل
لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط
وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل

عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بيت يسكن الارض اي لو كان
البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن لو كان الفلك ساكنا ولما
فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة
بقوله وباعتبار اي التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته
مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به
الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب
الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء
والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر
ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل
من قبيل لجين الماء وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها
وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي
يا ليلة اسحار وفيه هواجر كما خضلت والشمس تنعس اصائل هكذا يجب ان ينقد
الذهب وصحح اللجين المذكور ان في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام
الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم
اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل
هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط
منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على
اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد
من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة
المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو
الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه

الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه
في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه
اي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو
بخلافه اي يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا
الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل
من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وح فاما
ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما ان
يكون مذكورا او متروكا وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة
او محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار
اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر
الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام
فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه
كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق
الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة فكانه
قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف
المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد
ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في المرتبة حذف احدهما

احدهما اي وجه واداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد في الشجاعة ونحو زيد اسد في الشجاعة
ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور
وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة
عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان
متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان
القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه
بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية
القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط
فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة
المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه
به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد
يومي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيدا اسدا واسد في الاخبار
عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه
اذا اجري في الكلام لفظ ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على
وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام
اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني من باب علمت والحال
والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع
هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه

فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد
لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان
بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به
انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به
ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد
فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف
الا بعد نظر وتامل فاذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب
ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها و
الاخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه
جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا نحو زيد
اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي
راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم
المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد
اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به
على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه
له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان
باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه
مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها
وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان
تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول
ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة

يحسن م

نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه لا زيد كالاسد وهو شمس النهار وان لم
يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة
اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة
لا تلايم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شعر
شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن
دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر
الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون
في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه
فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله
اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد فانه
لا سبيل الى ان يقال المعنى كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه
بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى
الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثل قول البحتري
وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان
يرجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون
قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت
من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني
على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا
لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت
فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج

اللحمة الغريضة
أي نهش بالاسنان القوية والغريضة من اللابة
بين الجنب والكتف ترعد عند الفزع فريص وفرائص جمع
وترعد عند صبغة ... الاب
... الرعدة
قال ارعد الرجل اذا اخذته الرعدة
اي الاضطراب حسن جلبي

وقف

خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام
فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة
الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت
لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا كونه
متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد
او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة
فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن
اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء
هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن
لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة
عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني
الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصل كلامه ومذهب صاحب
المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة
ولنا في هذا المقام كلام تذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى

الحقيقة والمجاز

الحقيقة والمجاز ع ب

انّ صح

الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني
من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة
بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل
الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له
ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة
كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة
فالتعرض للاصل مناسب **وقد يقيدان باللغويين** ليتميزا عن الحقيقة والمجاز

العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل
للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الي ما في الاسناد والمطلق الي غيره سواء
كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعني فاعل من حق الشيء اذا ثبت
او بمعني مفعول من حققت الشيء اي اثبته نقل الي الكلمة الثابتة او المثبتة في
مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث
على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعني فاعل يذكر ويونث سواء اجري
على موصوف او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه تقدير
لفظ الحقيقة قبل النقل الي الاسمية صفة لمونث غير مجراة على موصوفها و فعيل
بمعني مفعول انما يستوي فيه المذكر والمونث اذا اجري على موصوف نحو رجل
قتيل وامراة قتيل اما اذا لم يجر على موصوف فالتانيث واجب دفعا للالتباس
نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفي ما في هذا من التكلف المستغني
عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معني وضعت
هي تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له تلك الكلمة في اصطلاح به
يقع التخاطب والجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معني عند التامل
فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمي حقيقة كما لا تسمي
مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له
غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الي كتاب بين يديك فان لفظ الفرس
ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني فيما
ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة
بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون
التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما

(في الهامش: كالاسد ليس بمجاز والثاني فيما المجاز الذي لم يستعمل وضع له لا في صح)

فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت
هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان
والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة
فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب
قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريفها الحقيقة
غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد
والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معني بنفسه اي
ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة
الي معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعني المجازي
لا يكون وضعا لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف
ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعني بغيره لا بنفسه فان معني
قولهم الحرف ما دل على معني في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معني الدلالة على معني في غيره ما ذكرت بل ما اشار
اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معني ثابت في لفظ غيره
فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل
وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في قام
زيد ولئن سلمنا ذلك لكن معني الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين
كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين
او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين
بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض من الاشتراك

(في الهامش: حد الوضع)

لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله
ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين
غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر
الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلايل الحقيقة واما اذا خصصته باحد الوضعين
كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين
والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على
معنى الطهر وكذا عينه للدلالة على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى بنفسه صح
الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين
الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق لا
غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما
هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نسلم
ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق
يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر
بالتعيين بل هو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة
لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله
دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية
بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان
اسدا في قولك رايت اسدا في الحمام موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس بري خ
وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده
واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال

معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة
لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف
الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية حتى لو كانت
القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل مقتضى كلامه انه
خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح
به السكاكي حيث قال في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين
ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل
في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز
ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء زيادة تحقيق في
باب الكناية ان شاء الله تعالى فالقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد
من العجايب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الايمة ومذاق العصر وهو انه
نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا منه تمهيد اعتراض على السكاكي فقال
ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمص
حيث حمل دلالة اللفظ لذاته على ظاهره الفاسد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة
على معنى بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا على الاول ان يبطل
كلام غيره بحمله على معنى قائله بريء منه هذا كلامه واقول كيف صح له ابطال
كلام المص بحمله على معنى هو بريء منه والعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر
الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى في نفسه وان السكاكي ايضا
اورد هذا المذهب وابطله بادلة فما اليق لهذا الحال قول من قال
حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة
اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني

واوله وقال الشيخ [illegible] في العلم الفلسفة

فذهب المحققون الى ان المخصص هو الواضع وتخصيص وضعه لهذا دون ذاك
هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي
او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة
من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص
هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان
دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف
اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع
انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل واحد منهم من كل لفظ انه لا قطعا
ولامتنع جعل اللفظ المخصوص بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى
الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام
المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه
مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون
للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل
او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان
الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد
تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره
وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف
في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط

المجاز

والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في
تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف
الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا
خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما
من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية
اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا
تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي والكلمة المجوز
بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا
لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه
واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء
بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب
في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى به
من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى
في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة
ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
تسميتهما بهما بل لاولويته ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء
فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير
المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل واحد منهما مخالف
لحقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة

المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة
عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان
الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازاً كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلاً كان او منقولاً او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب
متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح
اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً
فانه وان كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في
الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازاً ولا بد من العلاقة المعتبرة
نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من
تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضاً بقوله مع قرينة
عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ
المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازاً وقد يكون كناية وقد يكون
غلطاً وقد مر مرتجلاً وقد يكون منقولاً والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي (يكون هو)
للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول
مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول
من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة
في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب
في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية

خصوصية الفرسية والدبيب جميعاً يكون مجازاً هذا من حيث اللغة اما من حيث
العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هو لمجرد المناسبة
في التسمية بخلاف الحقيقة اللغوية فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق
حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان
اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه
لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا
يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق
الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي و(اعم) شرعي
وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها
ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة
او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع
التخاطب وكان اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان
هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا
فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد (اذا)
استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل
الشجاع يكون مجازاً لغوياً وصلوة للدعاء والعبادة يعني اذا استعمل
المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة
وفي الدعاء مجازاً وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو
في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازاً ودابة لذي
الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني

المجاز المرسل

ثم ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين
اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي **والمجاز مرسل ان كانت العلاقة** المصححة
غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي **والا فاستعارة** فالاستعارة
على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كالاسد في قولنا رايت
اسدا يرمي **وكثيرا ما يطلق الاستعارة** على فعل المتكلم اعني **على استعمال اسم المشبه
به في المشبه** وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا
ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا
له والى هذا اشار بقوله **فهما** اي المشبه والمشبه به **مستعار منه ومستعار له
واللفظ** اي لفظ المشبه به **مستعار** لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية
من المشبه به لاجل المشبه **والمرسل** وهو ما كان العلاقة غير المشابهة **كاليد
في النعمة** وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر
منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية
لها وايضا بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا
بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي
ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد **والقوة** اي كاليد في القوة
لان اكثر ما يظهر سلطان القوة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على
القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في
قوله عم المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من
سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد
الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها
الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان

كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد
ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما
لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه يحمل من القبول
وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم **والراوية في المزادة**
اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في
الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها
لما ذكر المرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة تنبيها على
كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها
ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون
في اطلاق المجاز على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على
ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون
اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى
قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة
المعتبرة كثيرة ترتقي على ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص قد اورد ههنا
تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية
الصورية واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال **ومنه**
اي من المجاز المرسل **تسمية الشيء باسم جزئه** يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا
وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس
التسمية مجاز ففي العبارة تسامح **كالعين** وهي الجارحة المخصوصة **في الربيئة**
وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة
في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين

كالشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد
اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على
الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني
تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم
من الصواعق والانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع
الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي تسمية الشيء باسم
سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء
باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد
في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه
سهو منه لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه
قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم
الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي
الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم
ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول
الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع نادية اي اهل ناديه الحال فيه
والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما
الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة
او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا
حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخير نوع خفاء صرح به
في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم

فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة
فظاهر لان وجه الشبه اما اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به
اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص
ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيره فيظهر بما يراد
كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما
ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق
او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة
كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك المعنى مما يتصف بالمعنى الحقيقي
في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة
ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ لازما لمعناه الحقيقي هنا الى معنى
ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره
واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصر على الاعمى او منضم الى اللزوم الخارجي
بحسب العادة او بحسب الواقع وهو اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض
والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما
في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما
شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل
استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما
بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة
فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون
العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال
الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام

بحث الاستعارة

والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى
المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان
فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق
المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز
مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون
مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية لتتميز عن
التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت
هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا محققا مما يمكن ان ينص
عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه
الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى
الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير ابن ابي سلمى لدى اسد
شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك بالقلب والحذف
مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار
جسامة وبناء له تامة له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد
ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو متحقق حسا وقوله اي والعقلي
كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام
وهذا امر متحقق عقلا لا استعارة ذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها
الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل
وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه
الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه

بالنسبة صح

ابن صح

السلاح صح

بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانها استعارة تحقيقية
ويحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان
والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس وما الحادث
الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية
وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي
وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها
لا استعارة غلط قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل فيه فعلى هذا لا يتناول
قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع
له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايته اسدا
لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى
الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن
عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له
وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع
له بل هو مستعمل في معنى الشجاعة انتهى كلامه فيكون مجازا واستعارة
كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة
التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت
قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد واوقعت
اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه
بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك

وانما يجب ان كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا
عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا
قلنا نحو رأيت اسدا يرمي ان لفظ اسد استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة
فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا
المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به
في هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقولنا اسد
علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة
عليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث
لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا
الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه
بالكلية لكن اتي بوجه الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله
ولاح من برج البدر بعدا بدور دمها تترجها الكتان ففيه
اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي
ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها
اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاح من قصور مثل بروج
البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام
السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون
المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا وجزء كلام كما في قوله تعالى
صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا
في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط

فلا نمنع انه استعارة عن زيد لانه
اي لا ملازمة بينهما ولا دليل على استعماله
له عليه وانما نمنع انه [illegible]

الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد
آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف
من ان قوله ضرب الله مثلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب
التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه
ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة
يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه
موقعه ولا يفوت المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال
رأيت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح
ايراد البحرين الموصوفين المؤمن والكافر ومن كل تأكلون لحما طريا
وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة
واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع
والكافر خلو من المنفعة فهو طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد
قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من
الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما
مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف
ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به
لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي
فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع
له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كالاسد مثلا في
قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه

رجلا صح

لان قوله صح

اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا
ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا
بالنقل عن ايمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا
الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت
انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا فاطعمته
وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير من
المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وبعض من
اسنابانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاوه عدم التفرقة
بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج
وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها اي الاستعارة
مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لم تطلق على المشبه الا بعد
ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
فردا من افراد الاسد كان جوابا لما استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه
كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا
انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت
استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة
كزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا بنا لمبالغة

مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال
رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله
اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد
اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت فيه صفة الامارة
واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت
له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق اسم الاسد مستعملا فيما وضع له فلا عليه ح كان الاسد ح
يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع
من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان
اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على راسه
يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي
انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى
الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب
في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي
عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب
وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه
ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي
عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي
لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا
الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون

اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة
في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان
دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين
احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة والقوة في مثل تلك الجثة
وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك
والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في
تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف
فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة
عن ارادة المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال
ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة
المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين
المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به من التعجب والنهي يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق
الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر
يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية
على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب
وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب
فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره
وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء

الفرق بين الاستعارة والكذب

الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب
بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل
بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وقد
تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي
ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة
بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا
نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب
يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع
اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون
الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به
بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم
لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي
العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره
بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر
في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص
بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود من طيئ او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع
سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد
المتعارف المعهود وللفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود
لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون

قرينة الاستعارة

استعارةً تخوراتُ ليوم حاتماً وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز
وكل مجاز لابد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما
امرٌ واحدٌ كما في قولك رايت اسداً يرمي واما اكثر اي امران او امور يكون
كل واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمان
فان في ايماننا نيراناً اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله
تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة والدالة على ان المراد بالنيران هو
السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاؤن
الى الطاعة بالسيوف او معانٍ ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع
قرينة لاكل واحد وبهذا لا يخفى حسنه كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول
البحتري وصاعقة وهي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ
موصوف بقوله من نصله اي نصل الممدوح وضمير قوله تنكفي من انكفاء
اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب صاعقة من حد — سيفه
سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود
وعموم العطايا سحائب اي تصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها ولما
استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان
هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال
خمس سحائب فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد
بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار
الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار امر خارج عن ذلك فهي
باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما

لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في او من
كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي
وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب فالاحياء
والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المص ان الحيوة
والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فلست من هذا القبيل
القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا اتى بنحو احييناه في او من
كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها
في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على
قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو
بالمنح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا
شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة
الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره
وتديم في الناس اسمه وكذلك اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم
فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المص ثم الضدان
ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد
للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى
بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل
قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله
المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان
الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان انتفاؤه اشد تبعيدا
له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان

الاستعارة التهكمية والتمليحية

اشد علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حقيق بهذا الاسم ولا يخلو
عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل
والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق
اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكلما
كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة
غير وافية بذلك ولنسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها طرفيها صح
في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية التهكمية والتمليحية
وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها
الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب
بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم
بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر
سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على
سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل
التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اي ما قصد
اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وهاهنا
جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له
والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان
فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى
ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها
من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس
رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل

اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها
ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار
الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران داخل صح
قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة
والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد
في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو
فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف
بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا
في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص
وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في الطيران
مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن
والحاصل ان التشبيه هاهنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ
فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان
الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف
ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارة
وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان
سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة
من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما

فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون
اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان
جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلاً في مفهوم
الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى
ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه بالشدة
والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلاً في مفهوم الطرفين لا في الماهية
الحقيقية والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امراً مركباً من للطرفين صح
امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلاً في
المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة
الطيران للعدو من هذا القبيل نظراً لان الطيران هو قطع المسافة
بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرادة للاسد فيه صح
والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال
بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها
عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع امما صح
الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة
الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع
الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله
اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه
المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان
الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة
وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده

وضعه فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره
قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع
لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له اما المستعار له فهو الرجل
الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع
على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل
في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني
الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها
اما عامية وهو المبتذل لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او
خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا
به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون
تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك
يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس
سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم
سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزاير
الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزاير
نفسه يدل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر
شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتداً
الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبة المحتبي
ممتداً الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت
الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال

انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة
وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر
بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن
ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في
الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي
يلي القربوس من العنان عال من الذي يلي فم الفرس وقد يحصل الغرابة
بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح
بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر
الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت
باعناق المطي الاباطح الدهم جمع دهماء وهي السوداء والمهاري جمع
مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن
اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا
الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين
في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في
سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير
الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة
اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها
حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير

الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر
الاجزاء يستند اليها في الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل
الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في
قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا
وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا
يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ
فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل
على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به
اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه
والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له
اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي
او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون
الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة
اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لانه الطرفين
ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان
المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله
تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك
الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع
الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال

تقسيم الاستعارة

للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع الشكل والجميع اي المستعار
منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي
من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو
النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في
النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من
خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح
للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة
والمكني عنها بخلاف المص فان كلامه صريح في المصرحة وزعم
المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض
والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب
في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه
الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على حسي
يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما
حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اي حصوله
عقيب حصوله دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور
الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك
ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت
الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء
الشيء الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار

النهار كظهور المسلوخ بعد ذهاب ما عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر سلخ
وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض
بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي
داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل
انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور
ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل
وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار
يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل
قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة
ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار
عن ظلمة الليل فالقائم من مقام عن فيكون موافقا لكلام
غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو
سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت
الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة وذهب عبد القاهر والسكاكي
الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون
ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة
لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور
والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتداد
المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار
وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي

ان لايحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عُدّ الزمان قريبًا وجُعل الليل
كانه يفاجيهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفي
ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال
اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف
ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس
عن الهواء ففاجاه دخول الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز
ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام
فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار
الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه
اقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل
على نوع استغراب استعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك
انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء
النهار فليتامل وبما يختلف بعضه حسيّ وبعضه عقلي كقولك
رايت شمسًا وانت تريد انسانًا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي
ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم
لندرته وتوعره ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما
حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعًا آخر فعاد
ولان الاستعارة بناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع
التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف
على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما
اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد

الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع
عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية
قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلًا او مشتقًا منه
فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل
والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا
التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل
ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تغييرًا
للكلام وتحقيقًا ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو انه
يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في
الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعًا فقيل الجامع البعث
الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة
الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن
وصدق المرسلون ومن جعل عدم ظهور الافعال فمن زعم ان القرينة (الجامع صح)
هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه
يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة
يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله
اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه
نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له
التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي
كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت
الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة

فيلزمه
ملتصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط وهو حسي
فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي
والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما
عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية
واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا
لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار
منه الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار التكبر والجامع
قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس
الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل
اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون
متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان
لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق
منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم
الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه
مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور
المتقررة الثابتة كقولهم جسم ابيض وبياض صاف دون معاني
الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة
دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر
واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف

نحو فاي رجل شجاع باسل كما ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل
بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية فيه
نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنتطب وغير ذلك ولا يمتنع اوصافا لابنية
وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست
بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة فان
المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة
فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا
شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا
شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد
فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال
ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والالة
هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار
صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم
اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات
فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث
اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح اراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا
معناها من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست
معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه

الحروف معانٍ يرجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص
في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح ويقدر التشبيه
في نطقت الحال وكما الناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة
الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة
في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه
الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة النطق فلم
لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم
وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي
نوعان من العلاقة احدها المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر
في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ
مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة
على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة ويصح
التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل
نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة
اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته
اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني وكونه نفي الترتب على
الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة

للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب
الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم
يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة
والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه
يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية
او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس
مفهوم اللفظ نعم هذا موضع ان يكون استعارة بالكناية في نفس
المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية
ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكرها يخص المشبه به وهو لام التعليل
فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب
السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة
واريد المشبه به اعني العلة الغائية بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة
التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب
العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على
ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في
العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال الضار
حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل
انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة
مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت
الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر

التشبيه فيتعلق بمعنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة
تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاوليين اي في
الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا اي فان النطق
الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتّل البخل
واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل
والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية
تجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقدّ بها ما كان خاط
عليهم كل زرّادِ اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة
للمبالغة كاحمري والقدّ القطع وزرد الدرع وسردها نسجها
فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة
وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري
واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا نحو
فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة
او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر
استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري جرب
بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنا واما تمثيل السكاكي
بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى
النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني الاجفان متعلق
بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى
استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود

المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها
على كذا لجواز ان تكون غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته (القرينة صح)
ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة
باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها
اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت
بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة
وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له
او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت
النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم
المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار
الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى
عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة
والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا
في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن
في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب
امواله في ايدي السائلين ومنه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع
حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك
بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة
اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لانه وان لاءم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من
بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل

المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر على النفع وانتقاع
اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف
يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر ايجاد ثم الذي
استعير له اللباس كأنه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف
والاذاقة قد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد
كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي
يلوح من كلام القوم في هذه الاقتران في لباس الجوع استعارتين
احديهما تصريحية وهي ان يشبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف
عن بعض الحوادث بالملباس لاشتماله على اللابس ثم استعير
له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر
والالم بما يدرك من طعم المر والبشيع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في
الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون
ترشيحا و الثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو
اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه
استعار الاشتراء للاستبدال او الاختيار ثم فرع عليها ما يلائم
الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت
اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح
كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف يلائم المستعار
له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح
لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح
ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على

وقف

على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية
ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له
نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار
له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة
يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح
ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء الى السماء في مدارج الكمال
ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا انه
قصد ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء
من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي ونحو
البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب
في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن
التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه
وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب
التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف
يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص
المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه
وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى
واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه

وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية
المشبه اصلاً والمشبه به فرعاً وزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع
هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع
الاعتراف بالتشبيه وما ذكرناه صرح في الايضاح ويدل على ما ذكرنا لفظ
المفتاح وهو قوله واذا كانا يوامع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون
ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول ابي العباس بن ناصف هي الشمس
مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد
عزاء جميلاً فلن تستطيع اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع
الشمس اليك النزول ويجب تقديم الظرف على المصدر قد سبق
في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا بنا ان
اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز
لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلواً عنه فصار
الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد
واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه
الاصلي اي بالمعنى الذي يدل ذلك اللفظ بالمطابقة عليه تشبيه التمثيل
وهو ما يكون وجهه منتزعاً من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة
في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة
المشبه بها فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على
الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتوخر

اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد
بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى
فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة
بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيوخر فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه
الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما
ترى وهذا اي المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد
على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك المشبه
بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا
على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او
تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة
فقط يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات
لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع
مثلا هيئة التركيب في زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا محوم
استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلابد وان يكون ذلك لعلاقة
بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير
استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب
موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فهو مجاز
مركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكره عدول عن الصواب ومتى فشا
استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة
لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون

المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان
الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو
تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي
هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان
هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية ولهذا لا يلتفت في
المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر
الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول الصيف لم
ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما وقع
في كلامهم في ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل
بل هو ماخوذ من المثل واشارة اليه ويكون المثل مما فيه غرابة
استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان
عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي
حالهم العجيبة الشان وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة
وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم
من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا
اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية
لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان
اللفظان ومحصل ذلك ان ههنا ثلاثة اقوال ما يفهم من كلام احدها
القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي ويجيء بيانهما والثالث

والثالث ما اورده المص ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين
في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في فصل بحث الاستعارة تتميما للابحاث
وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها فقال وقد يضمر التشبيه في النفس اي تطلق عليه
في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق
في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب وان اقسامه ثمانية باعتبار
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه
المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما
دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن
المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة
تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون
كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر
المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه
في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به
فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية
انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة
الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب
به بطلت عنه الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد
خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها

هذا البيت ومنها قوله أودى بنيّ واعقبوا لي حسرة عند الرقاد
وعبرة لا تقلع حُكي أن الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده
فلما رآه معاوية قام وتجلّد وأنشد وتجلّدي للشامتين أريهم
أني لريب الدهر لا أتضعضع فأجاب الحسن رضي الله عنه على الفور فقال
وإذا المنية أنشبت أظفارها البيت شبّه في نفسه المنية بالسبع
في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفّاع وضرار
ولا رقة لمرحوم ولا إبقاء على ذي فضيلة فأثبت لها أي للمنية الأظفار
التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه أي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة يكمل به
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار
للمنية استعارة تخييلية وأشار إلى الثاني وكما في قول الآخر ولئن بقوله صح
نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية أنطق شبّه
الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة
بالكناية فأثبت لها أي للحال اللسان الذي به قوامها أي قوام الدلالة
فيه أي في الإنسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف
كل من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له
وليس في الكلام مجاز لغوي وإنما المجاز هو إثبات شيء لشيء ليس هو له
وهذا عقلي كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية أمران معنويان وهما فعلان للمتكلم متلازمان
في الكلام لا يتحقق أحدهما بدون الآخر لأن التخييلية يجب أن تكون
قرينة للمكنية البتة وهي يجب أن تكون قرينتها التخييلية البتة فإن
قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا أظفار المنية الشبيهة

بالسبع أهلكت فلانا قلت له أن يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام
إنه ترشيح للتشبيه كما يسمى أطولكن في قوله عم أسرعكن لحوقا بي أطولكن
يدا ترشيحا للمجاز أعني اليد المستعمل في النعمة فإن قلت فما ذكره المصنف
تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو
ينبني على مناسبة لغوية وكان منهما تفسيرها الصحيح قلت معناها استنباط صح
الصحيح المذكور في كلام السلف هو أن لا يصرّح بذكر المستعار بل بذكر
رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة
السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا
لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل
منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع
الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو
المنية ولهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله
حيث قال شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد
بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين
وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار
ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه
نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه
وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز
إليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه أن قرينة الاستعارة بالكناية
لا يجب أن تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة
النقض لإبطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي وأما الشيخ

عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان
في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انا اثبتنا للمنية ما ليس لها بناء
على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في
التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين
احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار
اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن
حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا
هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت
بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري
عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا صحت شيء مثل اليد للشمال
كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يأتي لك التشبيه في هذا بعد ان
تخبر الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة
شبه المالك تصريفه الشيء بيده فيجد التشبيه المنتزع لا يلقاك
من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل للشمال مثل ذي
اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك
ان تثبت له حكم من يكون له يد ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف
في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل من شيء الى شيء اذ ليس المعنى
على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا
وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى
واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو
على القلب اي اقصر عنه باطله فلا حاجة اليه والصحيح ان يقال امتنع باطله

باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث
للاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية اورده تنبيها على ان من
التخييلية ما يحتمل ان تكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة
المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفي الاستعارة
بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان
يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته
فبطلت آلاته اي آلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته
فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها
اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به
وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة
فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان
شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني
الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل
استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة
يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح
لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع
الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء
اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان
الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان
فيكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق

معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب
ابتاع الغنى ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص
في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا
فقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة
فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله
من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول
بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له تحقيق
فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل
فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما
وضع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت
له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين
متعارفا وغير متعارف فخرج قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج
الاستعارة بل لا بد من القيد من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح — بقولنا صح
الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال
وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت على اصح القولين ولا تسميها حقيقة
بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على
ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من

من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة
ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج
بقوله من غير تاويل فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن
الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي
بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك
النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد
اي المستعملة في غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع
او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها
لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا
لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح
به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المص مقامه فقال
في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة
عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد
التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بالتحقيق ليدخل في تعريف
المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما
وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل
هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له
هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق
احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج

الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى
لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة
الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات
الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف
لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل
ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه ولا يبعد هنا من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع
وما اشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر
الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز
عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على
الرجل الشجاع او تعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى
تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق
اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله
ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بان الاطلاق ان الوضع
عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه
انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ
في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو
لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان
افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي
المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا ولا

ولا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف
هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي
معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليتناول نحو لفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا
ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع
له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الموضع لما عرفت من معنى التاويل
وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به
ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني
قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اعني قوله الكلمة المستعملة
فيما وضعت له استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها للزوم
الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة
في تعريف المجاز وما يقال ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى
عن ذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام
لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع
بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت
الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب
اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى تقيد الموضوعة في قوله
فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا يغني بفساده
التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق الحكم بالوضع مشعر بالحيثية
كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف
نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء

الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها من تقييد تعريفها اي من
حيث التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما
حذف في جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة
الى معنى واحد ايضا قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى هاهنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى
مثل ما يقال ان صح

ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث
ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف
المجاز ايضا لانا نقول اولا ان الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو عنه
اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز ايضا لصار المعنى انه الكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال
المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق
بالموضوع له بنوع العلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا
جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريف
المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه
يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط
قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث
يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد
بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم
السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة
وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة
وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف
المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به
كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس
الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما
يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد

الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد تثبت مع الاظفار في
معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير
يتزين مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها
والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك
مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا
له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية
هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية
وكلامه في مناسبة التضمين كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار
مثلا وسيجيء كلامنا عليه في جميع ذلك وفي الجملة قد وقع منه خبط في
تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى
المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها
تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من
التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها
المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر
اي بما يكون المشبه المتروك متحققا عقلا او حسا وعد التمثيل على سبيل
الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية
حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة
استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة
اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده
من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم

يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود
اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق
الاستعارة لا من قسم الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة
المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا
كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون
ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف
المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان
راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال
عن الفائدة ومتضمن للفائدة والمتضمن للفائدة قسمان استعارة
وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة
لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
فعلم انه ليس موردا للقسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة
تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف
المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة
في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة
مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد
سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب
فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه
ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل
المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي على ما تبين في علم
اوضعا نوعيا

الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة
مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل
هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص
حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد
من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك
انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا المجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم
يستلزم التركيب لم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض
الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف
شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم
المضاف الى الرجل المقترن بتاخر اخرى والمستعار له هو التردد
فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان
كان صادرا ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ
تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو
في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم
ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر
اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة
التخييلية بما لا تحقق لمعناها حسا ولا عقلا بل هو معناه صورة
وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار
في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع

في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته أي تصوير المنية بصورة
السبع واختراع لوازمه لها أي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص
ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها أي للمنية صورة
مثل صورة الأظفار المحققة ثم أطلق عليها أي على المثل يعني على الصورة
التي هي مثل صورة الأظفار لفظ الأظفار فيكون الاستعارة تصريحية
لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو صورة
وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة والقرينة إضافتها إلى المنية
والتخييلية عنده لا يجب أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا
مثل لها بنحو أظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة
بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة
في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف إنه بعيد جدا
إذ لا يوجد له مثال في الكلام وأما قول أبي تمام لا تسقني ماء الملام
فزعم السكاكي أنه استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك بأنه
توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن
وزعم المصنف أنه لا دليل له فيه لجواز أن يكون قد شبه الملام بظرف شراب
مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف الماء إليه استعارة تخييلية
أو يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فأضاف المشبه به إلى المشبه كما في
لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون
مستهجنا أيضا لأنه كان ينبغي أن يشبه بظرف شراب مكروه أو شراب
مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه أي في تفسير التخييلية بما ذكر
تعسف أي أخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل

عليها دليل ولا تدعو إليها حاجة وقد يقال إن التعسف فيه
أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن يسمى هذه الاستعارة توهمية
لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لأنهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر
أبو علي في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في
الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وأيضا إنهم يقولون إن للوهم
قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني
الجزئية وتسمى عند استعمال العقل إياها مفكرة وعند استعمال الوهم
متخيلة ويخالف تفسيره للتخييلية تفسير غيره لها أي غير السكاكي للتخييلية
بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الأظفار للمنية فعلى تفسير
السكاكي يجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون إطلاق
اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له
وعند غيره الاستعارة هو إثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة
لغوية مستعملة في معناها الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر إنه
لا خلاف في أن اليد استعارة ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد
قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد بل المعنى على أنه
أراد أن يثبت للشمال يدا ولقائل أن يقول إنما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية
على تفسير السكاكي دون المصنف لأن الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء
للشيء من غير تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة
وإن خص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا
لما أجمع عليه السلف من أن الاستعارة التخييلية قسم من أقسام المجاز اللغوي

لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة
التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية وتحقق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها
وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعملة في معناها
الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناها اعني الصورة الوهمية
الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة
التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي
والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط
محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي
في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره
السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل
من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت
للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار
كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه
به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة
وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة
واخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيها استعارتين تخييليتين
اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به
كالمنية مثلا في التخييلية باللفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي
الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال
الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله

قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه
من غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح
بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض
لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعض فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة
الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بانه التعبير عنها ايضا ليس بلفظ
بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه
بها وهو وهم ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في
التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر
تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة
الحبل لما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف انه لا فرق بين التخييلية
والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية
بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر
متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج
الى ذلك لان جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت
اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية
فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها
قلنا فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه

وعلم ان السعد قال ان الترشيح ليس من المجاز ولا من الاستعارة

لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادة انه ان الاستعارة تامة بدونه
ورد بالمكني عنها اي ما راده السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية
في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار
ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع
اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة
بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه
لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني
عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية
مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت
لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي
التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر
بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي
جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه
المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية
ههنا الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض
فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض
حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار
له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة
بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح
باسم جنسه ثم اجاب بانا نجعل ههنا باسم المشبه ما نجعل في الاستعارة

اعني المنية ح

وجه التفصي انه اذا جعل المنية مرادفا
للسبع كان استعماله في الموت بطريق
المجاز كاستعمال صريح لفظ السبع
فيه ووجد فيه انكار ادعاء النزاع في
لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون
الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد
حقيقة فيه منه

في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعي هناك للشجاع مسمى للفظ
الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض
بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص
كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب
تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل
افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل
الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظ المنية والسبع لحقيقة
واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية
للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي
كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل
حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا
جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر
استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا
جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في
الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل
وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا
اللفظ هو موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا
يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعدما جعل مرادفا للسبع فاستعماله
في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة
بل مجازا بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة
هي المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة

له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل
قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث
انها موضوعة له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع
الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان
استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا
دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع السبع مرادفا له
والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله
باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله
فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت
فرد من افراده فليتفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه
ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر
رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد به الادعاء والمنية مستعار له
والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة
بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث
جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان
المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا
لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية
استعارة بالكناية عن السبع ونحال عن المتكلم الى غيره كما في الامثلة
وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل
الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي
ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء

ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه
في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع
الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون
في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها
اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية
واظفارها نحو حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار
اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة
عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة
فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة
الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ
القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي
قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية
عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا
في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية
عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم
قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة
تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب
الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي
السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة

لا مجازا وهو ولت

بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية
مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي
من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان
يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن
التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود
المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود
الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكني عنها للتخييلية
بط بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها
حقيقة بل قدرها مجازا اذ تكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة
سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها يكن
مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية
وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث
لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه
ان يجعله استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية ومما يجب
ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما
تكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين لا من
ثم فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه ما ذكره بعض من له حذاقة في هذا الفن جوابا
عن اعتراض المص بانا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد
الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها
لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها عن التخييلية

التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف
فاذا قلنا نطقت لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة
للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال
فههنا استعارة مكني عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني
عنها موجود دون التخييلية فانها من اقسام المصرح بها ولا تصريح بالمشبه
به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له (لا تعلق) بكلام السكاكي والعجب
يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت
ان اراد بالاتفاق على لا استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي
فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه
قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد
استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال
العهد وهذا امر متحقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة
بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي
وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها
عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل
يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع
وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة
المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت
في نطقت الحال او محقق كالانبات في انبت الربيع البقل والهزم
في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها
لكلام السكاكي لانه صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار

مص
اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية يجب
ليست في نطقت بل في الحال لانه جعل له اصلا لان
الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده تجب
ان يكون ذكر المشبه به وارادة المشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا
وانتفاؤها هاهنا في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت
حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا
فلان السكاكي بعدما اخذ ذكر شيء من لوازم
المشبه به في تعريف الاستعارة بالكناية وشرط
في امثلتها ان يذكر ذلك على سبيل الاستعارة
التخييلية قال ان الاستعارة بالكناية لا تنفك
عن التخييلية على مذهب الاصحاب وهذا صريح
في ان الاستعارة بالكناية مستلزمة
للتخييلية يعني انها لا توجد بدونها والا
فقد صرح بان التخييلية توجد بدونها كما
في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع
وغير ذلك من الامثلة التي ذكرها واما ثالثا
فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت
في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية
وهذا صريح في انه استعارة تخييلية وبالجملة
جميع ما ذكره هذا القائل في هذا
الجواب مخالف لصريح كلام
المفتاح رحمه الله

فيجب اما بعد امر وهمي مشبه بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا
قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب
المشتمل على المكنية عنها اذا اعتبر في المكنية عنها والتخييلية تعبير المصنف
مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة
في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة
التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهبنا لسلمنا ايضا من ان التخييلية
عندهم كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة
الاستعارة حسن كل من الاستعارة **التحقيقية والتمثيل** على سبيل الاستعارة
برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه
وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه
وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح **وان لا يشم**
رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه
من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة
وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به كما في التشبيه من الدلالة على كون
المشبه به اقوى في وجه الشبه كقوله ظلمنا لك في تشبيه صدغيك منه
بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى وغيره مع كل ان تكون
مطالعة غير معقبة بضمة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد
انحط لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة بتم الحجة ناقصة بحسن
بالنسبة الى المرشحة كما مر **ولذلك** اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة

ع التبعية الى التركيب المشتمل صح
المامر صح
حقيقة صح
شرائط حسن صح

رائحة التشبيه لفظا **يوصى ان يكون الشبه** اي ما به المشابهة **بين الطرفين**
جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص **لئلا يصير** كل منهما **الغازا**
اي تعمية في المراد يقال الغز في الكلام اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع
الغاز كرطب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا
لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن **كما لو قيل**
في التحقيقية **رايت اسدا واريد انسان ابخر** وفي التمثيل **رايت ابلا**
مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كابل مائة
ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة
يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير
من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في
محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة
او هي جملة مستانفة **وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا** اذ كل ما يتاتى
فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى
فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون
وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا بما لا يطاق كالمثالين
المذكورين **ويتصل به** اي بما ذكرنا انه اذا خفي الشبه بين الطرفين
لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه **انه اذا قوي الشبه بين الطرفين**
حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت
الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسالة تقول حصل
في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في الشبهة

وارطابه صح
بمعنى صح
مسألة

تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة هو الاستعارة المكني عنها
كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر و
الاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة
للمكني عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع
لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة
للمكني عنها قال حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما
تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجنها علماء الكلام وللقائل ان
يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه
فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في التحقيقية
والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها
الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع
في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا
يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز و
المقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنهم حاولوا التشبيه
على الثاني اقتداء بالسلف واحترازا بضبع السامع عن الزلق عند
اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة
تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافته الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح
اي تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول
كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء

الحكم صح

شيء اي جاء امر ربك لاستحالة المجيء على الرب واسئل اهل القرية للقطع
بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران
ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض
المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام
رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا
ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها
ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى
ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاولى
الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف المضاف وليس كمثله شيء
فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون
مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية
وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي
الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه
لانه لا بد لاخي زيد اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي
ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ فكذا
نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو
انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله
وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت

هو زيد صح
مثل صح

اقرانه

لعانه وقد بلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين قوله
ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان
معتقبتان على معنى واحد فهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل
يداه مبسوطتان فان معناه هو جواد من غير تصور يد ولا بسط
لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف
او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء
اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف
بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه
ران كنقصان الامر والاهل فيهما لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا
زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي من قوله تعالى او كصيب
لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه
وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا
النوع من المجاز ثم اذا جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها
محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع
من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بكونها مشتركة بين
الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى
الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب
فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة

بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا
قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له تم كما
مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحرف
فلا يدخل فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وما اشبه ذلك قال
صاحب المفتاح والاولى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وشبيها به
لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا
ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكون المناقشة في ذلك على السلف وفيه
نظر لانه ان اراد بعدهم من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع
له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه
من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المعتبر بتعريفينا ولهم
وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا
في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه كما في التعريف الذي
نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع
واضع لملاحظة بين الثاني والاول وظاهر انه لا يتناول هذا النوع
من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والاعتراض في تعريف السكاكي
ايضا ولما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق
عليهما كما يقال المشترك متصل ومنقطع فلا اعتراض للسكاكي ههنا ربما
يتفرع منه الكناية هي اللفظ مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت
اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما
معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم
مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني

ارة عده مجازا

بحث الكناية

تعين اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل
النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة
طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي
للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة
بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا
رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان
يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى المجاز
لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم
قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك
الشيء ولا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان
المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى
وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية
لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد
طول نجاده مع طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو
عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا
فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب
ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح
تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد
بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها
وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية

انتهى هذا ح

ارادة ح

الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان
في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة
اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو
ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق
بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة
المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها
وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة
لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى
الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق
اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها
اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي
هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال
من الغيث الذي هو ملزوم النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع
الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل
منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما
فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح
لا يبقى لازما ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وح اي اذا
كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز
فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما

وجوابه انه يلزم ان يكون ارادة اللازم تبعا وارادة المعنى اصلا مع ان في الكناية بعكس ذلك على ان الفهم المتبادر من هذه العبارة الى الاهل المعنى ٢٢م

الى النبت ح

امتنع الانتقال منه لانه قال معنى الكناية على الانتقال من اللازم الى
الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكون متلازمين
فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم
الى اللازم فان قيل مراده ان الملزوم بين الطرفين من خواص
الكناية دون المجاز وشرط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل
عليه بل الجواب انه اراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية
كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم
اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين
ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس
وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت
واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى اي
القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى
من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى
ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين يتفق صح
فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع
والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب
ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم اخر واخر
لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقوله كناية عن
الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وتسمى هذه خاصة مركبة
وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل

ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي
معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة
وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون
الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم
متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما
خالية عن الواسطة لظهور ان الانتقال من حي مستوي القامة عريض ليس ح
الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان المراد ههنا باعتبار
امر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى
امر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص بين الصفة والموصوف والبعد
بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة
من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك
وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب
بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها
بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا
طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح
وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف
ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت
الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل
نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد
الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول

هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد
فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما
جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني
المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا
وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة
نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها
نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقوّيهم بخلاف زيد احمر
فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قايمة الغلام
فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمتم انها كناية
مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم
الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة
الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت
للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب
انما هو لتحريم امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها
او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها
على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض
القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو
ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء
لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود
بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن
البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة

خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف فيه نظر
بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله
والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب قريبة
بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة
فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هذا الوصف
المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا المطلوب ان لم يكن الانتقال
بواسطة او بعيدة ان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة
كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد
الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل
ضمير فيما بعد عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة
الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها
الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف
الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر
من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات
امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها
تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله
اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال الرجولية والندى في
قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج
بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح
باختصاصها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان
يقول اي وبمثل القول ومنصوب معطوف على مفعول ان يقول اي او ان يقول

نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها
والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج
او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة
بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافتها او اسناده الى
الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد
وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص
ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها اي الكناية بان جعلها اي
جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة
تتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا
لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه
اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد
في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد
والكرم بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم
الثاني اعني طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضميره
زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول
القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت
المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة
الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا

ليس الموصوف كاضافة النجاد اليه وكذلك لانه اسناد طويل النجاد
الى تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة له فاذا صرح باضافته الى ضميره صح

وقف

هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون
المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن
نسبة المضيافية اليه قلت ليس ههنا كناية واحدة بل كنايتان احديهما
المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين
اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما تقول
في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه
كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما
تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد
حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كني عن الكفر
ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة
للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف
غير مذكور كان القسم الثالث مستلزما للثاني من غير عكس فافهم وعرض
الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض
اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح
ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه قال تتفاوت ولم يقل تنقسم
لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه
نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة
لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال
عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه وكانك اشرت به

اشارة الى انه يستعمل باللام والباء

يعني ان ما ذكرنا من الكناية في كلام الله ورسوله لا يخلو من الاقسام الثلاثة يكون في كلام واحد او لا يكون اثنان او اكثر منها بالنظر الى كناية واحدة نعم لا ينفع في ذكرنا من القسم

الاعم

لجواز ان يكون مسبب الشيء اعم منه

اليه جاف وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهو التورية بالشيء
عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع
له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج
اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى
التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية
ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما
وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة
الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ
المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه
لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه
ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم
كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان
تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع خفاء
في الملزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة الرمز لان الرمز هو ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب
لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله أوما رايت المجد القى رحله
في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد
يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب
دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب والانسان الاخر جميعا
كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي
ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان

على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا
وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح
ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل
المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة
التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز
من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليست بمجاز اذ لا يتصور
فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة
الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع
له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم
وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب
اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى
دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية
بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي
قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى
يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل
من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت تهديد المخاطب وغيره
من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء
لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا
كان مجازا فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية
ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو
كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع

انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم
في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية
ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما
قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا
من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة
والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا
رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول
افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة
هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست
فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة
لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى
له لم يفده الثاني واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل
في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت
اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول
يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد
فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس
المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس
ذلك وليس المراد ان ذلك ليس سببا في شيء من الصور فهذا يتحقق
في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة
الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا

المصنف ب

ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى
كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة
في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع
شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكروا من
ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم
من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بيناه في بحث الاسناد
الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا
على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول
تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه
بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة
الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل
اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط في استنباط
المعنى من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر هذا اخر الكلام
في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث
بالنبي واله

علم البديع

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين
الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بوجوه
تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها
وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله **بعد رعاية المطابقة** اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال **و** رعاية **وضوح الدلالة** اي الخلو عن التعقيد المعنوي
للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين

ولا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم
الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغيرهما كما يوهم
الكلام حسنا سوا كان داخلا في البلاغة او غيرها لخلل فيكون قوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في
البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه
يدخل فيها ح بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام
كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين
الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الحقيقة والاصالة
وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما للفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ
كذلك وبدا بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاول هو المعاني
والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب
تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا
والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين
في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو
ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سوا كان التقابل
حقيقيا او اعتباريا وسوا كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب
او تقابل الملكة والعدم او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك
على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة
اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين

او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع
وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر
لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر
بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب
اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع
والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف
وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه
فان الموت والاحياء مما يتقابلان وقد ذكر الاول بالاسم والثاني في الجملة ح
بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب
وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما
امر والاخر نهي فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون
يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني لا تخشوا الناس واخشون
ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره
بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية
واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق
لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه من اقسام الطباق
وليس قسيما للمعنوي براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول
ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب
الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر خبر بعد خبر
اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل
في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة

فقد ذكر لون الخضرة والحمرة وقصد من الاول الكناية عن القتل
ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية
قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا يتعنه الا من لا يعرف
معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش
الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض
فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت
الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة
والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي
بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل
الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار
رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة
عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون
ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا الاية لان ادخال النار يستلزم
الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين
عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول
دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه
اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور
المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه
الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان

لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد
حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر
والحمل على الحقيقة ومنه اي من الطباق بالتفسير الذي سبق
ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما براسه من
المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان
متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين
او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه يكون
جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل
لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء
من الامثلة ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه
المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة
بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين
نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة
المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة
بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا
اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى
بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى
واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى
ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء
بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن

نعمة اي بما عند الله فلم يتق او واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة
فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي
هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما
هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل
الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف
المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرط هنا اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرط ثمة
اي فيما بين الضدين والاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين
فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق
جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل
والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة
لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس
ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوافق
والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة
بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق
وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون
بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي
المعطفات اي المحنيات من عطفت العود وعطفته حناه بل الاسهم مبرية
اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر
وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير

الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق
وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه
في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول
عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة
والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا
ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت
الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر
عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر
اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها
اي ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم
الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه
الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف
يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا
للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا وقد يكون خفيا كقوله
تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز
الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم
لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر
لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز
اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل
الاحتراس لئلا يوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في
محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك

لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ومنه ومن ملحقاتها اي بمراعاة النظير ان يجمع
بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات
الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق
يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم في هذا المعنى وان
لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب
لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام
التناسب في الخط وحروف كنون تحته راء ولم يكن بدال يوم الرسم
غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط
في البيت السابق تحلّ عن الرهط الاماني والنون هو المعروف من حروف
المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد الحوت على ما وهم
وراء اسم فاعل من رثيه اذا اصبت رئته وكذلك الدال اسم فاعل من دلى
الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم
من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى تحل هذه الحبيبة عن
ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها
الاعرابي لزيادة الاطلال فيضرب رئتها اذ لا حراك بها من شدة
الهزال يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات لحمة ففي ذكر حرف
والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة
واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قوله برد مفوف للذي على لون
وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة
وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا

سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق
كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر
تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وهو
تطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز
مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احل وامرر

اكرم رجل

وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي اي كن حلوا
للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا للين
خشنا لمن يخاشن ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من ركب
القلم نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمعالي وجمعها
يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة
النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه
جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب
الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد
ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع
والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط مستوية
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر
مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر
وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر
او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت والفقرة اذا
عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة
الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات والفقر ويجب تكراره

في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف
الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة
سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف
الروي النون لربما يتوهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه
وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية
مثل سلام وكلام لربما يتوهم ان العجز بمحرم فالارصاد في النثر نحو قوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله
اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
ومنه المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك
الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا اي من المعنوي او تقديرا اي وقوعا
محققا او مقدرا فالاول قالوا اقترح شيئا من قولهم اقترحت عليه شيئا اذا
سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم من اقترح الشيء
ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد
مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا
لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها
في صحبة طبخ الطعام وقوله تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق
النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة
الغير تقديرا وقوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله
صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله
صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي

اي ومن المعنوي صح

كقوله صح

يقع

يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس
فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله نفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة
الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان
تعليل لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله
في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى
وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم
في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير
لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا
فامر المسلمون بان يقولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة
لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب
في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى
ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغته ولم نصبغ
صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة
لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب
النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا
وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا
يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي
المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير
المصدر كما في قولهم جيل بين الجيم والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء
اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزوجين في ان يترتب على كل

لهم قولوا اه

ادم

منها معنى رتب على الامر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج
عن صحبتها لج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام
الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي
الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب
عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها
تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى
الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة
المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان
معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في
الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى
الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا
جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس
والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم
على الجزء الاخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم
في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر
عبارة المص فتصدق على مثل قوله وتخشى الناس والله احق ان تخشاه
وقول الشاعر بهيج الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع
ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة
وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات
وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات

العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها
اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من
الميت ويخرج الميت من الحي قد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي
واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين
ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم
ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم
ثم عكس فاخر هن عنهم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها
ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها برهة
رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين
ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام
السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير
قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم
دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار
ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار
الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه
عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بل عفاها القدم وغيرها
الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه التورية اي من المعنوي صح
ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد
البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع
شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد
باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى

القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا
مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله
نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القوة
وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله
بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا
باردا او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل
يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل
فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها الحمل صح
البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد
اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من
التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم
للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة
من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش
وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا
المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو
بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط
والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان قيق
مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتو
على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى
اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا

او مجازا وقد شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة
والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة
وقصدا الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل
التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص في جعل الآيتين
مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من
المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد
المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد
باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد
بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء
بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير
الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى
الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح وضلوع اراد باحد
الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر
وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار
الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو
ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد
من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا
المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل
ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر
للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته

جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار
على التفصيل ثم ذكر ما في الليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء
من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا
على الترتيب وليسم معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلوا
وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال
والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل
في العظم او لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد والاستدارة صح
وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل
الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان
الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون
التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان لا
ولك ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي
قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين
القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على
ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين شيئين في الذكر
ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين
اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم
الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق اوصح
كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود

ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء
وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا امر من لطيف نوع صح
المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر
ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما
مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا
واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر
فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال
صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك
يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة صح
ما علم من كيفية القضاء والخروج من عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي
ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف
لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء
البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل
المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من
تقرير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم

الشهر في تفصيل المعلل ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة
بل هو توطئة وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء
عليه ويشهد بذلك انه لم يعلل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال
ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد
بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصوم
في ايام اخر وفيه هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فالمذكور
بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني
تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر
بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلاثة
وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر
الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة
ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم
الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة
العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور
قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي
الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين
كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو
قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ
والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا وجدة اي
استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي ما تدعو صاحبها الى الفساد ومنه اي
ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول

قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال
الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه
اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه
على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي
فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول
ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر
اضافة ما لكل بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه
فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به
الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد
به ذلك الظلم بذلك الاحد الا الاذلان وهذا استثناء مفرغ وقد
اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا
الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب
ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته
هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه
فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف
الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت
هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون
اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت
من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه
ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة
الى عير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عير الحي وذا الى

الوتد وبالعكس يحصل التصيين غاية ما في الباب ان التصيين يحتمل
ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتأمل ومنه اي من المعنوي الجمع مع
التفريق وهو ان يدخل شيئا اي في معنى ويفرق بين جهتي الادخال
كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها
ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال
الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحراق
ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه
او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع
ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة
ولتضمين الاقامة معنى التسلط عداها بعلى فقال على ارباض جمع
ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي من بلاد الروم تشقى به الروم
والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون
الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق
اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد
شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم
بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم
في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا المراد بقتل
من نكحوا ومن ولدوا الموافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا لان
في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم
ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله
الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع
موضع ربيع

ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح
ثم قسم هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب
وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف قوله الدهر معتذر
بعد قوله للسبي ما نكحوا ابياتا كثيرة والثاني كقوله اي عكس التقسيم
ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا
اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية
اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة
والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين
بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز
منها قسم في البيت الاول صفة الممدوح وحين الحرب ضر الاعداء ونفع
الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم
ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره
لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الثلاثة كقوله تعالى يوم يأتي
الامور ح تعالى ح
يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار
اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه
اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا
في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في
موقف والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد
وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها
زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها

ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة
للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير
وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك
عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت
ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار
ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده
بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل
به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه
واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا
كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه
عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون
فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم
والتابيد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذا ينتقض باعتبار
الابتداء والاطلاق السعادة عليهم باعتبار تلبسهم بسعادة الايمان
والتوحيد وان شقوا بالمعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله
لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين
بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد
اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم
من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين

الذين شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما
ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي
قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول الالتثام مرد ثقال
لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء
خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب
كثير اذا اشتدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال
المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء
اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور
او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون
له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى
وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق
الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث
اللائي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تاخير الذكور غير فهم
لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان
الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل
لمقتض آخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة
امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة
لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة
حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه
موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون من

ارار تعاعام

التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك
الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ان يستخلص منه
الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن
سالت فلانا لتسالن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه
بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف
مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا اي انه بلغ من
تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى
ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات
المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون
بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت
الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو
تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم
اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق
هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله
اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ
في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع
ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد
اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة
في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها

وتعق صح

ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي
فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة
وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة
كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه وكانه انتزع من نفسه
كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره
او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية
وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه
ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه
من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه
ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم
نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول الليل
بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت للنفس وجاشت مكانك
تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير
من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس
بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه
على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت
له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد
خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد
والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير
بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه

نفسه لم يكن قسيما له ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان
نفسه وبيانه ان ينتزع من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله
اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم
يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله
في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب
مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة
المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد
على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج
الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر
لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت
انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة
مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام
ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا
الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما
حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى
وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن
او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة
فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة
من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف
بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا
وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة

سا وبيانه التجريد لانه ينتزع فيها من نفسه صح

امراة

الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين
وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا
عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له بانه
لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة
بين الصيدين يصرع احدهما على الاثر في طلق واحد بين ثور ونعجة
اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا اي
متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم عطف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل
ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار
واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا
لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة
حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة
والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ و
الاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع
ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس
واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك النطف التي لم
تخلق اعيانه يخاف الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع
عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه
ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه
نار ومثله بيت السقط شجا ركبا وافراسا وابلا وزاد فكاد ان يشجو
الرحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول
ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اي عقدت سنابك

كان مع

منه ح

ولو ب

عثيرا ب

تلك الجياد فوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع
من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي لامكن العنق يعني ان الغبار
المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار
ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل
حسن وقد اجتمعا اي الادعاءان يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن
من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي
ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع
في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان
عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم
انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل
حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل
والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من
العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة
اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو
كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم
ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون بعينها
وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية والاية ليست
كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو
من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر

يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر
النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى
واراد بها الشك
الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش من غش
اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب
القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام
مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من رعاه الكلاء ورادها
ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم
في اموالهم واقرب كفعلك اي يجعلون لي حكما في اموالهم مقربا عندهم رفيع
المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطفيتهم فلم
ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لما لم تعاتبني على مدحي آل جفنة
وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح
اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على
صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس
استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح
ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد
على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق
ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل
ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله
تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الافلين اي القمر افل وربي ليس
بافل فالقمر ليس بربي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي

اصطنعتهم ب

ادخل ب

عن ابراهيم

لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل
علي لطف ودقة ولا يكون نحو قتلنا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون
ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام
لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وهذا يظهر فساد
ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي
ومنشأ هذا الوهم انه سمع ان ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل
الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق
للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة
قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في
العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب
لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي صارت
محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب فصبيبها
هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة
وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك
الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكان المذكور
علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه
ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم
انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى تصفو لهم مملكتهم من منازعتهم
لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين
بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع
عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة

في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة
حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب
رجت الذئاب ان ينالوا من لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه بانه
ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته
الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعاديه
عنه وفرط امنه وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية منهم ح
اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول
مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك
اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان
اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن
الناس اساءته وان كانت ممكنة عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي ح
الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي
انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه
او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمص وقد وجد بيتا
فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت
عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء
كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة
غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان المفهوم من
الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان تكون
نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة ورؤية عقد النطاق عليه ح
بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح

فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب وانما حمت به فصبيبها الرحضاء البيت فمن زعم
انه اراد ان الانتطاق منه ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها ان عزم
وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطاه مرتين لان حديث نطاق الجوزاء
اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس فالمراد به حالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز
ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية
ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح
اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة
والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف
ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد
كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته
فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب
الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح
كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى ما في هذا من تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف
لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك وكونه مبنيا على
الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه
كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب
الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقا بالهمزة
فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت قبله

قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها
وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر
العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر
من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت
يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد دثرا فلا علم ولا نضد
لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض الشعراء قد فسر هذا
البيت قوم فقالوا اراد حبيبا نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه
هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الان صدرتك
من عز الهوى بلا قع غشيته شاقتني الديار البلاقع وفي بعض نسخ الديوان
هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها
للديار البلاقع فكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في
تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم
بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب
احترز عن قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت من قصيدة
يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب وهو الذي
كلب باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا
كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة
وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم واساة
كلم دماؤكم من الكلب الشفا فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم
اسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي

تاكيد المدح بما يشبه الذم والنظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد
يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم
ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض
المبالغة في تحريمه وليسم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير
دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها
والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم
منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي
ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه
منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود
والتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا
التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة
فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى
يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة
الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق
نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال
محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت
عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن حكم الثابت للمستثنى منه

وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان
الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم
اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع
في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي
ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته
واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد
فيهم صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة
وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت
لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة
المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك
الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة
الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا
كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه
وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال لما تامل لكنه
اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول
بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة
يمكن تقدير صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا
فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب
الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر
المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة

صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول
اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال
المبني على تقدير الاستثناء متصلاً وهذا اي يكون التاكيد في
هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل
لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغواً
الا سلاماً فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلاً
في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني
بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعاً ويحتمل وجهاً
آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلاً حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل
اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل
لا يسمعون فيها اللغو الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون
فيها لغواً ولا تاثيماً الا قيلاً سلاماً سلاماً يمكن حمله على كل من ضربي
تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث
اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاماً وان امكن جعله
من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم
وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل
من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيداً ولو قصدت
ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما
يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغاً ويكون العامل
مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا

وقف

ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر
كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى ثم منه وانتم اذا عابه وكرهه
وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا
بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى
النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين و
الاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد
المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول
ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني
هو البدر الا انه البحر زاخراً سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاول
استثناء آت مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك
يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء المنقطع والا
فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو
ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة
ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح
كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان
يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء تليها صفة
ذم اخرى كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول
يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على
قياس ما مر ويأتي منه الضرب الاخير اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن
منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل
لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء

الوبل المطر الكبير القطر
لانه استثناء صح

بما وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله أي قول أبي الطيب نهبت من
الأعمار ما لو حويته أي جمعته لهنئت الدنيا بأنك خالد مدحه
بالنهاية في الشجاعة إذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد
في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة أحد بشيء لا فائدة
له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه أي في البيت وجهان آخران من المدح
أحدهما أنه نهب الأعمار دون الأموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثاني
أنه لم يكن ظالما في قتلهم أي قتل مقتوليه لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح
الدنيا وأهلها وذلك لأن تهنئة الدنيا إنما هي تهنئة لأهلها
فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوده
ومنه أي من المعنوي الإدماج يقال أدمج الشيء في الثوب إذا لفه فيه
وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان أو غيره معنى آخر منصوب مفعول
ثان ليضمن وقد أسند إلى المفعول الأول فهذا المعنى الثاني يجب
ألا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام إشعار بأنه مسوق لأجله ومن
قال في قول الشاعر أبى دهرنا إسعافنا في نفوسنا وأسعفنا فيمن
نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم أتمها ودع أمرنا إن المهم المقدم إدماج
شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لأن الشكاية مصرح بها فكيف تكون
مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب فهو أعم من الاستتباع لشموله
المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله أي قول أبي الطيب
أقلب فيه أي في ذلك الليل أجفاني كأني أعد بها على الدهر الذنوبا فإنه
ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي

تقليبي لأجفاني في ذلك الليل كأني أعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر
أراد به جنس آخر من أن يكون واحدا كما في بيت أبي الطيب أو أكثر كما في قوله
ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل أودع الحلم عنده فإنه
أدمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود
خليل صالح لأن يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير
الإخوان حيث أخرج الاستفهام مخرج الإنكار ونبه بذلك على أنه لم يبق
في الإخوان من يصلح لهذا الشأن ونبه بذلك على أنه لا يعزم على مفارقة
حلمه أبدا لكن لما كان مريدا لوصال هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي
للحلم عزم على أنه إن وجد من يصلح لأن يودعه حلمه أودعه إياه فإن
الودائع تستعاد آخر الأمر ومنه أي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل
الضدين وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال
لأعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فإنه يحتمل تمني أن تصير
العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني العكس فيكون ذما
قال السكاكي ومنه أي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو
احتمالها للوجهين المختلفين ويفارقه باعتبار وهو أنه يجب في التوجيه
استواء الاحتمالين وفي المتشابهات أحد المعنيين قريب والآخر بعيد
ولهذا قال السكاكي وأكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام
ومنه أي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله إذا ما تميمي
أتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب ومنه أي من
المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق
غيره لنكتة وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى

كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار بكر ما لك
مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم
ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال
على الشك والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق
سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في
وصف ابتسامتها حتى لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح و
المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم
آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي كالتحير
والدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع
هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة
ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل
خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله أمنزلتي (للنداء الهمزة)
مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يدفع البكا ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى
حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق
جديد يعنون محمدا عليه السلام كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل
ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول
بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء
اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت في كلامك تلك (انتهى)
الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اي من غير ان

ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير
نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة
ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية
عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى
عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة
لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم
الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين
ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده
مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ
بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي بحمله على خلاف مراده بان يذكر متعلق
ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي
بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك
بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن
والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت اي مللت
وابرم ايضا احكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا
القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها
ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي
وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي
فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريبة منه لان
اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه
بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد

قال جبل وواد اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت صح

وهو ان يأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة
من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدّرها كالماء
الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثلّ الله عرشهم اي هدم ملكهم ويقال
للقوم اذا ذهب عزّهم وتضعضعت حالهم قد ثُلّ عرشهم اي ان تبجحوا
بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثّرت في عزّهم وهدمت اساس
مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام صح الكريم بن الكريم
بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام
الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسّنة للكلام
فالمذكور منه في الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما
في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او مجرد
عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ووجوه
التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام
والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء تام
والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج يفرح ويمرح
وفي اعدادها وبه يخرج الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد
والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها
باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة
بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها
اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح
والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع صورة انه

مع صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان
في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين
يسمى مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان
في الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم يقوم الساعة اي القيمة
يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين
نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتّال الاول
جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به
منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد
الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا
اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل وحرف يسمى مستوفى فالاسمان كقوله اي قول ابي تمام ما مات
من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم
ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه
اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا يسمى جناس التركيب وبعد
ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس
اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس
المركب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح
البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته
ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدكي منازل
منازلها ليس عني بمقلع مطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا
منادي ولا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في الخط

حصر هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين
في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي
ضرّ مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله
والآخر باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب من كلمة وبعض كلمة
كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل
حال مصابه ومثّل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم
صابه فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة
مرّ والمصاب الاول بالفتح مصدر من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين
في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ لا يجب في المفروق ان يكون المركب
مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم الاصح ان المركب اذا كان مركبا من كلمة
وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوّا والا فهو اما متشابه او مفروق صح
بذلك في الايضاح فهي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان
متفقين في نوع الحروف واعدادها وهيأتها وترتيبها وان لم
يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك
اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيأتها
او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر خرج عن طريق
الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط
لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر في الاقسام المذكور صح
الاربعة وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام
منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا
اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد

والعدد والترتيب يسمي التجنيس محرّفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن
هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جُبّة البُرد جُنّة البَرد
والمراد لفظا البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن
التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه
من التجنيس المحرّف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل
اما مُفرِط او مُفرّط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد
حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد
الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة
كحرف واحد عدّ حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيدت
فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب
في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط
والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن
ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم
البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون
كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا
في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف
بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا
في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين
عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى
التقديرين فهو اما في الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار

والاختلاف بين المفرطين من الاول احدهما النصب كما
من النصر بحسب اختلاف حال الفاء وحركة
وسكونا واختلاف حال الراء تخفيفا وتشديدا
صح

بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق
بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في
الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول
باسياف قواض قواضب من في ايديهم محذوف وفي يمدون سواعد
من ايدا وزائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم
هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص
جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض
من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم
الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران
بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة
الحرف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم
من عواصم انها هي الكلمة التي مضت اتي بها تاكيدا للاول حتى اذا
تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم
وحصل لك فائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف
ولم يذكر منه قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها
اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين
الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا
في انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط
ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه
فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان
اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس

تمامه صح
بالسيف صح
الاصح
وفرق ولفظي ضرب صح

الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول
نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم
ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير
ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام
والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي
لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر
واللمز الطعن وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس والطعن
فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد فلا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر
المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق
وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه
لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويين
نظرا او في الاخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا
في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف
ما هو موخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان
لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله
ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما
اشار بقوله حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف
حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل
ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع
احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمتجانس الاخر في اخره

ام مظلم
تجنيس القلب صح

يسمى تجنيس القلب مقلوباً مجنحاً لان اللفظين كانهما جناحا
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال وإذا ولي احد المتجانسين
سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر
المجانس الآخر يسمى كناس مزدوجاً ومكرراً ومردداً نحو وجئتك من
سبإ بنبإ يقين ونحو قولهم من طلب شيئاً وجد وجد وقولهم النبيذ
بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقوله غم سم صح
حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على
توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيساً خطياً كقوله تعالى والذي
هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين وكقوله عم عليكم بالابكار
فانهن اشد حباً واقل خباً وكقولهم غرك عزك فصار ذلك فاخش فصار صح
فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم يتغير ذلك صح
فيه الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى يعود وفي
المستنصرية جنة المستجير بضربه حية وقيل لفاضل يستنصح نقمة
ايش تصحيفه فقال اثبت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف
الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم
فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين الشبهة
وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل
من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان
الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال
من القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض أرضيتم
تعالى صح

وذلك لان الاشتقاق صح
ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير
الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم
والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر
ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة
كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنها اي من اللفظي رد العجز
على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في
اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين
بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق
او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر
في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان
مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا
متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني
من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا
ربكم انه كان غفاراً والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم
من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين
او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر
المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعترض صاحب
المفتاح قسماً آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني
نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المص تركه اولى
اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلاً
بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر
اقسام صح

في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلة
من ضرب اربعة في ثلاثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما يجمعهما الاشتقاق ح
الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب
اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا
اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق
فبهذا الاعتبار اورد ثلاثة عشر مثالا لانه اما ان يكون اللفظان مكررين
فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع
الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع — سريع
وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة — الاول ب
بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هي وردة
ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة
وتمتع مفعول اول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين
المنيفة فالضمار يعني اجاري رفيقي وابل ناقتنا والوطل تسرع — فالضمار ب
بين هذين الموضعين واقوال ثانيا ذلك قولها استمتع بشميم عرار
نجد فانا نعدم اذا امسينا الخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون
اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض
الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما اي مولعا
فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ
الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا تعرج ساعة
قليلا فاني نافع لي قليلها وقيل الكتابة الدار التي لو وجدتها اهلها

اهلها ماكان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء
الاقامة عليه وانتصب تعريج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا
صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز
ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها
فاعل نافع او هو مبتدا ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة
اي قليل التعريج في الساعة يعني تفاعل الدار التي وجدتها ما هو ولكنه
ماكان موضعها موحشا لها لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها ولم
يكن الالمام بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل
وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر
البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي
الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل ح فداعي
الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع — قبلكما ح
الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطاير
المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء
بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحشاء الترب
والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما
بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المص
وما يكون المجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري
فشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن
ماكان اقل من المئين وتسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل ركعة صلوة ح
ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون

ومعتوق برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامر التي ضم طاق منها الى
طاق او لانه ثني فعل من الثني وما يكون المجانس الاخر في صدر المصراع
الثاني نحو مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح لي اي
ظهر ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان الملحقين
بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول
مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى
لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت
للرجل وطبع عليها والضريب المثل في ضرب لقداح فهما راجعان
الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس
على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ مما
يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظ ما ضر له فيه فيخزن وخزان
مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان
زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان
بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين
في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني
من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر
المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب
يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر
المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل احمد
استشهد وثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله

واصله المثل صح

إذاب

المعري لخ

فما وعيدك صح

اي اقام

اي التراب

اي يستر حوادث الدهر من الخلق نائله الكثير

اي الخلق

فاعل يغمر

اي الخصب

اي الحرب

نايلة الغمر وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر
اي قواطع بحسن استعماله اياها وهي الان من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق
بعده من يستعملها فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر
واما الامثلة الثلاثة التي اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين
يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع
الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من
لايح لاح فالاول ماض يلوح والآخر اسم فاعل من لحا ومثال ما وقع
الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع
الى تلخيص عاني فالاول من عني يعني والثاني من عنا يعنو ومثال
ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان
الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء والثرى
من الثروة والثرى يائي ومنه اي من اللفظي السجع وقد يطلق
على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة
من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار
بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر
وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه
بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير
منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ
الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع
حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة عليها في
اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع وتحاصل

استعماله صح

انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده القوم فقوله وهو معنى قول السكاكي
معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي
هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ
المتوافقة في اواخر الفقر وكما ان التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع
بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلاثة اضرب مطرف ان
اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف
الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ
او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل
ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق
على الحرف الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله
من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء
من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في
الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن ما
في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي
وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثر ما يقابله من الاخرى
مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة اي في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا
او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد
والشامت ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى

وزنا صح

من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير
السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف
وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من الفقرتين دالة
على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابي لا تبرح الاعين بجمالها ولا
تمجه الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور
بكرورها والصلوة على من لم يترك للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله
وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر
واعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود ثم ما اي ان لم تتساو قرائنه فالاحسن بعد ما طالت
قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته
الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة اخرى
اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون
الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال
كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا
ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا
فالاول ثماني لفظات والثاني تسع ولهذا في القرآن غير نظير
ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقر فان الاولين يحسبان في عدة واحدة
ثم ياتي الثالث بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء متساوية
لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها خمس لفظات

قرينة صح

من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها صح

اوسناكان حسنًا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو بطوله صح
عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفي امده في الاول فاذا جاء السجع ب
الثاني قصيرًا يبقي الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الي غاية فيعثر
دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل
المسجوعة من سمع السامع وايضًا هو اوعر مسلكًا لان المعني اذا
صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان القصير
عن لفظين ومنه ما يكون من ثلاثة الي عشرة وما عليها فهو من
الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تامًا لم يخرج من احدي عشرة
الي ثنتي واكثره خمسة عشر لفظة كقوله تعالي ولئن اذقنا الانسان عشرة صح
منا رحمة الاية فالاولي احدي عشرة والثانية ثلاث عشرة
والاسجاع مبنية علي سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القراين لان الغرض
من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف
والبناء علي السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت
فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت
مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا وافٍ بالغرض اعني تزاوج الفواصل
واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك
بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهناني الطعام ومراني اي امراني
واخذ ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابًا لما يخالف
اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع
في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع بل صح
هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع

غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول
ابي تمام تجلي به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل
واصله في الماء واوري به زندي اي صار ذا وري وهذه عبارة عن
الظفر بالمطلوب واما اُوري بضم الهمزة وكسر الراء علي انه مضارع
متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير
في به يعود الي نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرًا
ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع علي هذا القول
يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمي التشطير وهو جعل كل من شطري
البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله
سجعة ينبغي ان ينتصب علي المصدر اي يجعل كل واحد من شطري
البيت مسجوعًا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر لا علي
انه المفعول الثاني لنجعل لان الشطر ليس سجعة ويجوز ان يسمي كل
فقرتين سجعتين تسمية الكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت سجعتين صح
غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت
بي طوائح الزمن الي صنعاء اليمن سجعة اخري كقوله اي قول ابي تمام
يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب
في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف
عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية علي الميم والثاني علي الباء
وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قومًا
ولم ينهد الي بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع علي القول
بجريانه في النظم ما يسمي التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية

الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع
الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان
يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل
كقول امرء القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد
ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني
فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث
يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط
الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم
معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب
مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة
ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر
وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد
بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا ارد
درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول فتى كان شربا للعفاة ومرتعا
فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول
معلقا الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول
معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت
مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت
من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال
انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي

ابي تمام صح

على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني
ويسمى التعليق كقول
امرء القيس الا ايها الليل
الطويل صح

اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين
او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي
مبثوثة فان مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية
لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث على
ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا
والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة
ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين
السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط
التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه
لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون
السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل
ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في
المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت
وعجزه في الوزن لا في الحروف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس
كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين
في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك
فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان
كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين
مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في
التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة
بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام العجم ما يشعر بان الموازنة

المعتبرة باقسامه المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انه يجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين نحو قوله تعالى وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء اوانس بك وبحديثك ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا دخل فيها للظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النثر وفي النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فقد اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين فكان ينبغي ان يقول اي من ~~القافيتين~~

نحو

والقنا جمع قناة وهي الرمح والخط بالفتح موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها من بلاد الهند ويقوم بها

من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطبة المرأة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غارتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدي بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل لانها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر ومجموع قوله شرك الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل اذ وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين

اكشفي ب

قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت عليها فيتعين ان يكون مبنيًّا
عليهما فقط ومنه اي من السجع لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين
والتشديد والاعنات ايضًا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف
الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا
سُمّي به لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل
يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو
الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع
كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي
هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل
النثر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام
حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه
وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر
او فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس
بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس
بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت وقوله	الثاني ايضا بميم مفتوحة
ما ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية
البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في
مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان
سجعين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر
فساد ما يقال لانه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية

والقافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فيجيء ما ليس
بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في
الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدونه كما
مثل فلا تقهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع
في نحو فلا تقهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكره في قوله تعالى اقتربت الساعة
وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف
الروي نحو قوله سأشكر عمرًا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان
هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت
له نعمته واشكر لي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكانه
اراد سأشكر نعم عمرو فحذف الجار وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو
فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل
زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به
وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلاء وابتلي بالشدة
قوله صح	بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقة الاعراض اذا افتقر
المرء لم يظهر فقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث
يخفى مكانها لاني كنت استرها بالتجمل فكانت قذى عينيه حتى
تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه لها باياديه يعني من حسن اهتمامه
جعله كالقذى الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء
وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب
السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك

فني كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام
الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون
الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما يوذن الدنيا به
من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها
لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت
ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول
الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين
اعني العسل والكسل السين التي يحصل به السجع بدونها كذلك قد التزم
في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك
في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في
معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او في غيرها
لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا
ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه
قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم
ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزمه
من مجي حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي
او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير
الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم
قد يجري في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن

واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ
تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان
المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ
والمعنى جميعا وان اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني
تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح
وغمد من ذهب على سيف من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض
المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شي من المحسنات اللفظية فيصرفون
العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق
لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال
المص هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما
ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة
او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما
مثل ما يرجع في التحسين الى الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف
مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل
وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري
فتنتني فجننتني بتجن يفتن غب تجن ومثل المقطع وهو
ضد الموصل كقول الوطواط وادرك ان زرت دار ودود زارا ودارا
وورد او ردا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي
تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة
باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى اخر

اسم امراة

مبتدا خبره

جملة دعائية معترضة

الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة و
الاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فياتي
برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني
ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان يعلق الكلمة في
المصراع او الفقرة بمعنى ثم يعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى
نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على
علاته هرما يلق السماحة فيه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء
لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد
ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل
ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم
الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين
الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين
المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور
في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات ولكونه مشتملا على تخليط
مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد
يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم
الثاني ما لا باس بما يتصل بها ومثل القول بذكره لاشتماله على فائدة
مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل
بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن
الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك
ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب

الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم
خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل
الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول
في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض
على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو
ذلك فلا يعد سرقة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره
اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح
والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة
على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء
وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها
بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبت تلك الصفة له كوصف الجواد
بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة
على الغرض لاستقراره فيها اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع
بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه
الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا
فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية
جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته
ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في
هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين
فيه بالتفاضل وان احدهما اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول

فيهم

على لفظ التثنية مختصر

واستغنائه لا

او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض
ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه
بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من
تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال
او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة
ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان
ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه
او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ
اللفظ كله او بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما
ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده
والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه
تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ
اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع
بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما
حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف
اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا
المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف
الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وباخائك
ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اي اراد بركوب حد
السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على
الحرب والموت من ان تضيمه اي لا بد من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة

يسمى صح

عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد يعني لا يبالي
ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او
يلحقه عار وانتقاص حتى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد الله
بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل عليه معن
بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل
على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية
على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي
وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه
النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم
وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد
فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت
الآكل اللابس وكقول امرء القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك
اسى وتجمل واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس بن
عبد المطلب وما الناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق ٧ بالناس صح
في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ
ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض
الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه
اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا
وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله

فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك والاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارة في الاساس سمي الخاسر لانه باع مصحفا وورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجراة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات اي بعد ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده اي بعد نسيانا لم يبدل ما قبله وهو قوله انسى ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث ينتصر الفتى وينيل لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل

سلم صح

اجود

٧ في المسائل المشكلة صح

فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وصور وجود المثل ولم يمتنع من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فمصراع ابي تمام اجود سبكا من قول ابي الطيب لقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضي والمراد لقد كان فان قلت هنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المص واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فمعنى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاح قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني يقول ان الزمان تعلم من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده لبخل على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايته وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه وبايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان مصراع المصنف صح

فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن صح

٧ اي صح

ابي تمام بجملة بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون
بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من
التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي
بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام صحيح
البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من
الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق
على النفوس دليلا المرتاد الطالب واضافته الى المنية للبيان
اي المنية التي هي الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها
التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة
الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا
وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا
وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق
والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني
الا حديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي
القيته من مدمعي وقول الجارية في رثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر
التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر الذي قد حشا بها
ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير
ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو
مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي
في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي
وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد

غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد
ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة
شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ
المعنى وحده وهو عطف على قوله فان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده
الماما من الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط
الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط
من المعنى جلدا والبسه جلدا اخر وهو ثلاثة اقسام كذلك اي مثل ما سمي
اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله
اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول
ابي تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية
اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطئ فللريث في بعض المواضع انفع
وقول ابي الطيب ومن الخير بطء سيبك اي تاخر عطائك عني اسرع
السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطائك
عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه واما ذو
الماء فيكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة
بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون
الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تالق اي لمع في الندي اي في المجلس
الغاص باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي
من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق
قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح
اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء السنتهم رماحهم

في الطعن خرصانا

ونقادها كالأسنة عند النطق جعلت أسنته على رماحهم عند النطق وصارت بيت ح
الأسنة في النفاذ كالألسنة فبيت أبي الطيب دون بيت البحتري لأنه قد فاته
ما أفاده البحتري بلفظ تأنق والمستعمل من الاستعارة التخييلية
حيث أثبت التأنق والصقالة للكلام كإثبات الأظفار للمنية ويلزم من
هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها أي ثالث
الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول كقول الأعرابي أبي زياد ولم يك
أكثر الفتيان مالا وروي وما كان أكثرهم سواما السائمة والسوام
والسوام الإبل الراعية ولكن كان أرحبهم ذراعا في الأساس فلان رحب
الباع والذراع ورحيبهما أي سخي وقول أشجع يمدح جعفر بن يحيى
وليس بأوسعهم في الغنى الضمير في أوسعهم للملوك في البيت قبله يروم
الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه أي إحسانه
أوسع كقول الأعرابي فمرثيه ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها إلا عليك
فإنه مذموم وقول أبي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فأصبح
يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الأخذ والسرقة وأما
غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني
كقول جرير فلا يمنعك من أرب لحاهم أي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء
ذو العمامة أي لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لأن الرجال والخمار ح
منهم والنساء سواء في الضعف وقول أبي الطيب في سيف الدولة
يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه
منهم خضاب فالتعبير عن الرجال بذي العمامة كالتعبير في أبي الطيب عنه
بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذي الخمار وبمن في كفه خضا

خضاب ويجوز في تشابه المعنيين أن يكون أحد البيتين نسيبا والآخر
مديحا أو هجاء أو افتخارا أو غير ذلك فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى
المعنى المختلس لينظمه احتال في إخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
من النسيب إلى المدح أو غيره ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه أي
من غير الظاهر أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول البحتري سلبوا أي ثيابهم
وأشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا لأن الدماء المشرقة
صارت بمنزلة ثياب لهم وقول أبي الطيب يبس النجيع عليه أي على السيف
الدم ح وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد لأن اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل
المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف ومنه أي من غير الظاهر أن يكون معنى
الثاني أشمل من معنى الأول كقول جرير إذا غضبت عليك بنو تميم وجدت
الناس كلهم غضابا لأنهم يقومون مقام الناس كلهم وقول أبي نواس
ليس من الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد فالأول يختص ببعض العالم
وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي أنه لما بلغ هرون الرشيد كثرة
أفضال الفضل البرمكي وفرط إحسانه في زمانه غار عليه غيرة أفضت به إلى
التنكر له والأمر بحبسه فكتب إليه أبو نواس هذه الأبيات قولا لهرون إمام
الهدى عند احتفال المجلس الحاشد أنت على ما بك من قدرة فلست
مثل الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر البيت فأمر هرون بإطلاقه
اي من غير الظاهر ح ومنه القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي
الشيص أجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم
وقول أبي الطيب أأحبه الاستفهام للإنكار والإنكار راجع إلى القيد
الذي هو الحال أعني قوله وأحب فيه ملامة كما يقال أتصلي وأنت محدث

هذا اذا اجعلت الواو للحال اما على تقدير يجوز بتقدير المضارع المثبت
بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا جعلتها
للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة
فيه يعني لا يكون الا واحدا ام الملام فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب
يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا ينقض معنى بيتا ابي الشيص والاحسن في هذا
النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الان يكون ظاهرا كما في
قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول
ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال فاراد ابو تمام عطائه
ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية
الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح
بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال
ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقوله
الافوه وترى الطير على اثارنا راي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة
على انه مصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه
قوله على اثارنا اي كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي
ستطعم لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القي عليها
الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي
نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا
على انها ستطعم لحوم قتلاهم حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات
الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور
النواهل في دماء القتلى لانه اذا اخرج للغزو تسابر العقبان فوق راياته

كالتابعة لا لاكل لحوم القتلى فيلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء
من معنى قول الافوه راي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان
ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله
راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية
راي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود
اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ان ستمار
فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المعنى
المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راي عين وقوله
ثقة اي ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الخ يفهم معنى قوله راي عين
ووقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع
اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء لا يرى اصلا لكن زاد
ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه
من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله
في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها
اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها
لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل
لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى انها
من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي
هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات
ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات
يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطيور على اثارهم وما ذكرناه

نقمة صح
قوله صح
بحيث صح

اولاً هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة
لغير الظاهر ونحوها مقبولة بل منها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف
من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع
يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال
روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة
وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء
سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي
المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من
الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن
نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب
عليه المذكورة من توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد
الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا
ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذا للحطيئة
فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى سليمان
بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره
سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير الى سيف غير صالح
للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع
يعني سيفه فكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالما وابن ظالم ثم ضرب
بسيفه الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال
الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر
لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم

[في الهامش: لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده ح — الاحكام ح — قبيل ح — ان ح — عنقه ح — جد هو الفرزدق — نفسه ح]

ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا صمصامة الذكر ثم اغمد
سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا
ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا
قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب
بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ
يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين
يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل
الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون قاعدة فقال
مجيبا كذاك سيف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة
الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني
اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليغتنم
بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص
ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره
ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها اخذ
شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن
او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث
يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز
عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا

[في الهامش: من النبو — اثقل ح — فقال ح]

وفي الحديث كذا ونحوه كذا ومثّل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس
اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم
فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد
فاغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما
جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث
مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله
شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين
اخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصباء ورمى بها وجوه المشركين وقال
شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح
اللكع اي لعن اللئيم وقيل البعد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير
والرابع مثل قول ابن عباد قال لي ان رقيبي سيّئ الخلق فداره
اي المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني
وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة
بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي جعلته محفوفا
محاطا به يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد
لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم
ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني
خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي
لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد
غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا
اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه

٢ المجاملة نخ
المخادعة حسن چلبي

معناه في القرآن بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى
الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه
دخل الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرّد الموسى لتزيين رأسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس
بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كقوله اي قول بعض المغاربة عند
وفاة بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن
انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا
كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن
ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا
يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر
لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة له اخرى
لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين بيت مع التنبيه
على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت
العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق
وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت
سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت
الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه
مشهورا للاحاطة اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن
في قديم الدهر انشد في ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان بالنعم في المنزل
الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر الغير
كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على

التضمين
٢ طاهر صح
جمع احنة
في المنزل صح

على أني سأنشد يوم بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه نُسب إلى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن أبي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للتوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سدّه بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إليّ وأي فتى أي كاملا من الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وأما بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما أطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس أعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الأخير لأبي تمام واعلم أن تضمين ما دون البيت ضربان أحدهما أن يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني أن لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا أمس في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى وأذى والآن أقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسين إن الكرام إذا أشار إلى بيت أبي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لأن المعنى لا يتم بدونه وأحسنه أي أحسن التضمين ما زاد على الأصل بنكتة أي يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الأول كالتورية وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله أي قول صاحب التحبير (وهو ابن أبي الإصبع) إذا الوهم أبدى لي أي أظهر لي لماها أي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الادكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على أنه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود إلى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر أو المجر والمجرى

والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز أن يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيين البعيدين لأنه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب أقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوني فغيّره إلى طريق الغيبة ليدخل في المقصود فقوله غلطوا وغضوا أي وقعوا في الغلط في صحته وغضوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه إيداعا لأن الشاعر الثاني قد أودع شعره شيئا من شعر الأول وهو بالنسبة إلى شعره قليل مغلوب ورفوا لأنه رفأ خرق شعره بشعر الغير وأما العقد فهو أن ينظم نثر قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت أن طريق الاقتباس هو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه فالنثر الذي قصد نظمه إن كان غير القرآن أو الحديث فنظمه عقد على أي طريق كان إذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله أي قول أبي العتاهية ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره

فالبيت لسحيم بن وثيل وأصله
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى أضع العمامة تعرفوني

يتجر حال اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر
وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا
اذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير
الى انه من القرآن او الحديث وح يكون لا على طريق الاقتباس كقول الشاعر
أنلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق
البرايا عنت الوجوه اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام
الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات
وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين
والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من
حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو
ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم
وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما
قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة
لم يزل سوء يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق
هو توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول
ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو
سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اقبح فعل الانسان قبحت ظنونه
فيسيء باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح
صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما يسمعهم
يقولون في تفسير الابيات فهذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا
البيت فلان الى غير من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر

يتحمل
لجلال هيبته صح
يقول صح
الظن صح
ظنه صح
ذلك صح

وهو قطب الدين الشيرازي

مصدر ملّح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا
خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوّى بين التلميح والتمليح
وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا
لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير
ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير للواحد من القصة والشعر
واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او النثر وعلى التقديرين فاما
ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة
كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها
وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر
تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع
فوالله ما ادري أأحلام نائم ألمت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم
ولهم للاظعان المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء
وحومه غيره نضا اي ذهب وازال الضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة
من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انتقض المجزع ذو لونين وقوله أأحلام
نائم استعظام لما راى واستغراب له اشار الى قصة يوشع بن نون
فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه
روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل
ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس
حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض
رمضاء اي حارة ترمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي ارق من رق
له اذا رحمه واحفى من حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب

ابن خ

اللام للابتداء وعمرو مبتدا خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق
والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت المشهور
المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث
عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو وجساس بن مرة ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس بجار لها
من جرم بن ربان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها
الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى
كليب فانكرها فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها
وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال
جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل منها صح
جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه
فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة
ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر رر قبله
اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشام من البسوس والتلميح
الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى
المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد للامر ويضرب صح
الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا ظن انه يعرض بفحل
له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى
ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري
فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني
ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه

الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول المتنبي فيا لها من مهرة
تعقّا ولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح
ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح
احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا
اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء
لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى
من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني
محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا
البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تنق
بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في
ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا
البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم
برقع ولابن يزيد برقع وجلال **فصل** من الخاتمة في حسن
الابتداء او التخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق
اي ان يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال
تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة
مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون
في غاية البعد عن التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية
البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ
متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعاني
مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف

او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم واضح معنى باب
يَسلمَ من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك
ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق
ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف
وامثال ذلك احدها الابتدا لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبًا
حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض
عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ
القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي
الدخول وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول
كاسم يجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت
بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك
في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول
فاحسن من هذا البيت بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل
اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول
اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس
خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب قول ابي
الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية
قوله ايضا فؤاد ما يسليه المدام وعمر مثل ما يهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا
ايعكك اهاء الغمام ام خمر بفيك برود وهو في كبدي جمر وسيغراب
عجيب في المديح مما ينظر بقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة

قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي
موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم
مهرجان وانشده لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان
فتطير الداعي وقال يا اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه على القفا
وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه
اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام
لاجله ليكون المبتدا مشعرًا بالمقصود والانتهاء ناظرًا الى الابتداء
ويسمى كون الابتداء مناسبًا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل
براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي قول ابي محمد
الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا
وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي كقول ابي الفرج الساوي
في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي
بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ
المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك
الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب
بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول
ابي العلاء فيمن عرضت له شكاية عظيم لعمري ان يلم عظيم بآل علي والانام
سليم وكقول ابي الطيب للتهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت
والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يتنازع في افتتاح الكتب
اي الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن
كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية

المثل صح

يا اعمى تبتدئ صح

وثانيها اي ثاني المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج
مما شبب الكلام به من نسيب اي من وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار
والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي بين
ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله
التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح
به الكلام كان ينبغي ان يقول ابتدئ به الكلام وافتتح لان التشبيب
هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق
يقال هو يشبب بفلانة اي ينسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب او نحوه مما لا يظهر
معناه في اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد
والمدائح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح
وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع
يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا
كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم
من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة
الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع
قومي وقد اخذت منا السرى اي اثرت فينا ونقصت والسرى مصدر
سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسُّرى
وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع
سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في
الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين و

[Marginal note:] ابتدئ وافتتح قال الامام ... وذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب

[Marginal note:] ... التخلص

والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل
المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول
قومي والحال انه قد اثرت فينا السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت
فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على
قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول
ومقول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم
وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي
الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد
ينتقل منه اي مما شبب الكلام به الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب
اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية
ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية
والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها
ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث
كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن
الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم
وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء
الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته
الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب هو حال من الابرار ثم انتقل من هذا
الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي
سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه
شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا

[Marginal notes:] ومفعول ... — اي الجيش ... جحاح

فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام
آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت
بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتي
بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا
قصداً الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو اي قولهم بعد حمد
الله اما بعد فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في
كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وبتحميده فاذا اراد ان يخرج منه
الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد
ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله
تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب فيه نوع
ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف
اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر
مذكوراً مثل قوله تعالى بعد ما ذكر جمعاً من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه
الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا
في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة
بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب
الذي هو احسن موقعاً من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب
من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث
آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر
فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضاً في كلام المتأخرين من الكتاب
وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب

قال ابن الاثير والذي
اجمع عليه المحققون من
علماء البيان ان فصل الخطاب

فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعراً كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة
لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختاراً حسناً تلقاه
السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام
اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك
كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله
اي قول ابي نواس في الخصيب بن الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك
بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما أملت منك جدير فان تولني
اي تعطني منك الجميل فاهله اي اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر
عما صدر عني من الابرام وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من
العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى
لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول ابي العلاء بقيت بقاء الدهر
يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية
في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع
والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع
وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها
فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة
والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت
الى خواتمها وجدتها في غاية ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا
ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى
للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل
في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز

فانت صح
المتقدمين
الحسن صح

مصاقع البلغاء، واخرس شقاشق الفصحاء، ولما كان في هذا نوع خفاء
بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع
واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا ختم
بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك
هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام
المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه
وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول
المذكورة في الاصول الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر
بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اردنا جمعه من الفوايد
ونظمه من الفرايد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان
والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالة
والخاطر كلالة لكن الله جلت حكمته قدر ووفقنا للاتمام فرزقنا الفوز
بهذا المرام وقد تهيأ الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي
عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعماية بمحروسة هراة صانها من الآفات
وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة احدى
واربعين وسبعماية بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله
على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه
محمد خير البرية وعلى آله واصحابه ذوي النفوس الزكية وسلم تسليما كثيرا
وسبحان الله بكرة واصيلا

مقاماً صح